وزارة التعليـــم العالـــي والبحث العلمـــي

جامعة محمد الصديق بن يحي - جيجل –

كلية الحقوق والعلوم السياسية

- قســم الحقــوق -

عنوان المذكرة:

دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في إحلال السلم في إفريقيا

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في القانون العام

تخصص: قانون دولي وعلاقات دولية

إعداد الطالبتين:

- ✓ **سويسي سامية**
- ✓ **زيدان سهيلة**

إشراف الدكتور:

*** هاشمي حسن**

أعضاء لجنة المناقشة

الإسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
ريمة كرمي	أستاذة مساعدة –أ-	جامعة محمد الصديق بن يحي	رئيسا
حسن هاشمي	أستاذ محاضر –ب-	جامعة محمد الصديق بن يحي	مشرفا ومقررا
المكي عربيد	أستاذ مساعد –أ-	جامعة محمد الصديق بن يحي	ممتحنا

السنة الجامعية: **2015 - 2016**

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم، وصل اللهم أفضل الصلاة على نبيك الكريم

يقول تعالى في محكم تنزيله «وسنجزي الشاكرين» صدق الله العظيم.

نحمد الله تعالى حمدا يليق بجلال وجهه الكريم، وأوسع فضله العظيم اللهم تقبل عملنا هذا وأنفع به

وخالص شكرنا إلى كل شمعة احترقت لتنير لنا الطريق،

إلى كل من علمنا حرفا، اللهم أجزه وأجزله.

يشرفنا أن نتقدم بجزيل الشكر وعظيم الإمتنان والعرفان

إلى صاحب الفضل في إنجاز هذا العمل،بنصائحه وإرشاداته

الأستاذ المشرف : «**هاشمي حسن**»

كما لا ننسى الأستاذين «**بوشكيوة عبد الحليم**» و«**عزوزي عبد المالك**»

اللذان قدما لنا يد المساعدة في إنجاز هذا العمل.

ولا يفوتنا أن نحيي كل الأساتذة والعمال بـــ**جامعة تاسوست** دون استثناء

ونخص بالذكر طلبة تخصص قانون دولي وعلاقات دولية.

إلى كل هؤلاء ألف شكر يسبقه ألف عذر.

لأن كل عبارات الشكر وأكاليل الزهر

لا توفيكم حق جميل نعترف لكم به أبد الدهر.

شكرا جزيلا لكـــــم

مقدمـــة

تعد قارة إفريقيا الحلقة الأضعف والأكثر معاناة باعتبارها من أكثر مناطق العالم فقرا، والتي شهدت انفجار عدد من الصراعات التي كشفت عن الصعوبات التي تواجهها ضمن التحولات التي عرفها العالم، فهذه الصراعات تعتبر قديمة ومن مخلفات الحقبة الاستعمارية نفسها، والتي ترتبط بقضايا حدودية وعرقية زادتها الممارسة السياسية والتدخلات الإقليمية والدولية تعقيدا.

تعتبر قضية السلم والأمن في إفريقيا من أهم القضايا التي طرحت في القارة السمراء، وذلك من أجل العمل على حل النزاعات والصراعات بين بعض أو داخل الدول الإفريقية من أجل النضال ضد الأنظمة العنصرية والاستعمارية المنتهكة لحقوق الإنسان والشعوب الإفريقية، عن طريق القتل والتهجير، والتي تعددت أسبابها بين النزاعات العرقية مثلما حدث في "رواندا" و"بورندي" بين قبائل "الهوتو" و"التوشي" عام 1994 ونزاعات دينية كما حدث في "نيجريا"، إضافة إلى الحروب الأهلية في الصومال حيث حصدت هذه الحروب الآلاف من الضحايا وانعدام الأمن، وتعتبر أزمة جنوب السودان من أطول الحروب، إذ دامت أكثر من عشرون سنة.

لكن بالرغم من هذه الصعوبات سعت دول القارة إلى تأسيس منظمة الوحدة الإفريقية في العاصمة الإثيوبية "أديس أبابا" في 25 ماي 1963، بمشاركة ثلاثون دولة والتي كان إنشاؤها أمر مرغوب فيه، حيث حاولت المنظمة حل مشاكل القارة والتي تهدف إلى تحرير القارة نهائيا من الاستعمار الأوروبي والقضاء على التخلف الاقتصادي وتوطيد دعائم التضامن الإفريقي.

مع مرور الوقت فشلت المنظمة في تحقيق ما كانت تسعي إليه، إذا اندلعت صراعات إثنية عرقية في العديد من الدول الإفريقية، ومن تم كان لابد من تنظيم جديد تمكن القادة الإفريقية من تحقيق أمال شعوبهم، ففي 9 جويلية 2002 تم تأسيس الإتحاد الإفريقي ليحل محل منظمة الوحدة الإفريقية لتجاوز صعوباتها وتخلفها، الذي كان يهدف كأي منظمة إلى تسهيل عملية الاندماج السياسي والإفريقي لقارة إفريقيا، وذلك من أجل تحسين وتعزيز موقف موحد للقارة من أجل تحقيق الأمن والسلم وتعزيز حماية حقوق الإنسان على أمل تحقيق ما فشلت فيه المنظمة السابقة، إلا أن ذلك لم ينتج عنه تغيرا

كبيرا، فهناك بؤر صراع جديدة مثل: الصومال، السودان، مالي، نيجريا، وإفريقيا الوسطي...الخ.

لهذا كان لابد من الشروع في تكوين أجهزة الإتحاد الإفريقي ومؤسساته من الجمعية العامة، البرلمان الإفريقي الذي يعتبر بمثابة السلطة التشريعية للإتحاد، المجلس التنفيذي، ولجنة الإتحاد الإفريقي ومجلس السلم والأمن الإفريقي، الذي يعتبر هذا الأخير من بين المؤسسات الطموحة التابعة للإتحاد الإفريقي الذي قرر أعضائه إنشائه خلال القمة الذي عقدت في مدينة "ديربان" في "جنوب إفريقيا" في 25 ماي 2004 ليكون آلية لمنع الصراعات وحل المشاكل التي تواجه الدول الإفريقية، وأصبح بذلك من أسمى أهداف الإتحاد الإفريقي للوصول إلى الاستقرار في القارة وتنمية دولها المتخلفة.

من أهم القضايا التي تدخل فيها مجلس السلم والأمن الإفريقي منذ تأسيسه مباشرة تسوية قضيتين الأولى جزيرة "أنجوان" في جمهورية "جزر القمر"، والتي نجح المجلس في تسويتها بسبب تفوقه العسكري وضعف قوة الخصم العسكرية، بالإضافة إلى صغر حجم "جزر القمر" وعدم وجود تدخلات خارجية.

أما القضية الثانية فهي "دارفور" والتي تأزم وضعها وأخذ أبعادا خطيرة مثلت تهديدا لدول الجوار، بل للمنطقة ككل، حيث أصبح التدخل الإقليمي والدولي ضروريا لإيجاد حل للأزمة والتي خاضها مجلس السلم والأمن الإفريقي كأول تجربة في فض النزاعات الإفريقية باعتباره جهاز يعمل في إطار الإتحاد الإفريقي.

❖ **أهمية الدراسة**

تتمثل أهمية الدراسة في:

- محاولة الكشف عن الدور الذي قام به مجلس السلم والأمن الإفريقي في إحلال السلام في إفريقيا.
- تبيان النقص الذي يعاني منه مجلس السلم والأمن الإفريقي في تعامله مع الصراعات الإقليمية الداخلية في إفريقيا.

- تسليط الضوء على أهم المواد الواردة في البرتوكول المنشئ للمجلس من خلال تبيان طبيعته وأهدافه ومبادئه ومهامه وتشكيلته.
- عرض دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في محاولة تسويته لأزمة دارفور.

❖ **أسباب اختيار الموضوع**

أ- الأسباب الذاتية:

- الاهتمام بمواضيع تحقيق السلام والأمن وهذا ما دفعنا لدراسة موضوع دور مجلس السلم والأمن في تسوية النزاعات في إفريقيا (دارفور نموذجا).
- الرغبة في معرفة ما يميز طبيعة الصراعات في قارة إفريقيا عن غيرها.
- محاولة منا لإثراء الحقل المعرفي بأفكار ومعلومات حول هدا الموضوع ليستفيد منها كل باحث قانوني مستقبلا.

ب- الأسباب الموضوعية:

- محاولة معرفة مدى فعالية مجلس السلم والأمن الإفريقي في تسوية النزاعات وتعزيز السلام في القارة الإفريقية.
- الرغبة في التعمق في دراسة دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في تسوية النزاعات في إفريقيا، والخوص في تفاصيل هدا الموضوع لإيضاحه وإبراز حقيقته في الواقع.
- معرفة الصعوبات التي واجهت مسألة السلم والأمن في تسوية الصراعات والنزاعات في إفريقيا.

❖ **الدراسات السابقة**

- مذكرة ماجستير بعنوان: دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في تسوية النزاعات في إفريقيا 2004-2014، للطالبة سهيلة سعودي، جامعة الجزائر 3، 2014، وقد قسمت بحثها إلى ثلاث فصول، تناولت في الفصل الأول التوجه الإقليمي في إفريقيا، وتناولت في الفصل الثاني مجلس السلم والأمن الإفريقي كآلية لتسوية النزاعات في إفريقيا.

أما الفصل الثالث فخصصته لتقيم دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في تسوية النزاعات في إفريقيا.

- مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، محمد هيبة علي أحطيبة، جامعة دمشق، 2011، قسم دراستها إلى مبحثين، تناول في المبحث الأول قراءة لأهم مواد برتوكول مجلس السلم والأمن الإفريقي، أما المبحث الثاني فتناول فيه نماذج من دور المجلس في حل النزاعات في القارة.

❖ **مناهج الدراسة**

لقد اعتمدنا في دراستنا على عدة مناهج أهمها:

أ- المنهج التاريخي:

قمنا بالاعتماد على هدا المنهج من خلال دراستنا لأهم مراحل التي مر بها إنشاء مجلس السلم والأمن الإفريقي.

ب- المنهج الوصفي والتحليلي:

اعتمادنا على هدا المنهج لأن موضوع دراستنا الوصف والتحليل الدقيق في آن واحد والعرض المفصل لكافة جوانب الموضوع للوقوف على الإطار المفاهيمي لمجلس السلم والأمن الإفريقي.

جـــ- منهج دراسة حالة:

اعتمادنا على هذا المنهج في دراستنا لأزمة دارفور كنموذج عن النزاعات في إفريقيا، وباعتبارها أول قضية تطرح على مجلس السلم والأمن الإفريقي منذ تأسيسه.

❖ **الإشكاليـــة**

تعاني القارة الإفريقية من عدة صراعات إقليمية، وهدا ما دفع بالدول إلى البحث عن مختلف الآليات لمنع الصراعات وإحلال السلام في المنطقة، وذلك من خلال الدور الذي يلعبه مجلس السلم والأمن الإفريقي في تسوية تلك النزاعات على أرض الواقع.

ومن هذا المنطلق نطرح الإشكالية التالية:

- مدى فعالية مجلس السلم والأمن الإفريقي في تسوية النزاعات في إفريقيا؟

وبناءا على هذا يمكن طرح جملة من التساؤلات:

- ما الهدف من تأسيس مجلس السلم والأمن الإفريقي؟ وما هي أهم مبادئه وآلياته؟

- ما هي علاقة مجلس السلم والأمن الإفريقي بمختلف الآليات الإفريقية والدولية؟

- ما هو الدور الذي لعبه مجلس السلم والأمن الإفريقي في تسوية أزمة دارفور؟ وما هي الصعوبات التي واجهته؟

❖ **الصعوبات الدراسة**

- حداثة الموضوع وهدا سبب لنا صعوبات في عملية بحثنا من حيث الدراسات ونقص في المراجع.

- قلة الوقت باعتبار موضوع دراستنا يتطلب منا الكثير من المعلومات والبحث المعمق.

وفي إطار محاولتنا الإجابة على إشكالية البحث، تناولنا هدا الموضوع في فصلين:

- الفصل الأول: ماهية مجلس السلم والأمن الإفريقي فقد قسمناه إلى مبحثين فتناولنا في المبحث الأول مفهوم مجلس السلم و الأمن الإفريقي أما المبحث الثاني فخصصناه لعلاقة مجلس السلم و الأمن الإفريقي مع المنظمات الدولية و الإقليمية.

- أما الفصل الثاني فتناولنا فيه دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في تسوية أزمة دارفور في مبحثين، المبحث الأول تناولنا فيه وقائع أزمة دارفور أما المبحث الثاني خصصناه لدور مجلس السلم والأمن الإفريقي في تسوية أزمة دارفور.

الفصل الأول

ماهية مجلس السلم والأمن الإفريقي

تعد قضية السلم والأمن في إفريقيا قضية خطيرة جدا، فغيابها يعني غياب الاستقرار والتنمية والدخول في الحروب والصراعات الأمنية والسياسية التي تهدد السلم والأمن ونتيجة لذلك قرر أعضاء الإتحاد الإفريقي إنشاء مجلس السلم والأمن الإفريقي خلال القمة التي عقدت في مدينة "ديربان" في جنوب إفريقيا في 09 أكتوبر 2002، ويعتبر قرار القمة بإنشاء مجلس السلم والأمن الإفريقي من أهم القرارات التي تبنتها، وفي هذا الإطار جاء في قرار قمة "ديربان" إدماج آلية منع وإدارة وتسوية المنازعات الإفريقية ودعوة الدول الأعضاء التصديق عليها بغرض وضعه موضع التنفيذ إذ جاء برتوكول المجلس باثنين وعشرون (22) مادة، فضلا عن الديباجة ممثلا إطارا لتعزيز السلم والاستقرار في القارة الإفريقية، إذ دخل برتوكول المجلس حيز النفاذ في 26 ديسمبر 2003، وبدأ المجلس الممارسة الفعلية لمهامه ابتداء من 25 ماي 2004، من أجل تحقيق الأهداف التي يطمح إليها، غير أن هذه الأهداف لا يمكن أن تتحقق إلا إذا كانت له علاقات تعاون مع مختلف الآليات الإفريقية والدولية.

وبناءا على ذلك قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: مفهوم مجلس السلم والأمن الإفريقي.

المبحث الثاني: علاقة مجلس السلم والأمن الإفريقي مع الآليات الإفريقية والدولية.

المبحث الأول: مفهوم مجلس السلم والأمن الإفريقي

إذ يركز هذا المبحث على أهم المواد التي جاء بها برتوكول المجلس، الذي حدد ونص على أهم الأهداف والمبادئ، والمهام والسلطات التي يتخذها والتشكيلة التي اعتمدها في ممارسته لنشاطه.

وبناءا على ذلك قسمنا هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب:

- المطلب الأول: التعريف بمجلس السلم والأمن الإفريقي.
- المطلب الثاني: أهداف ومبادئ مجلس السلم والأمن الإفريقي.
- المطلب الثالث: مهام وتشكيلة مجلس السلم والأمن الإفريقي.

المطلب الأول: التعريف بمجلس السلم والأمن الإفريقي:

تناولنا في فحوى هذا المطلب تعريف مجلس السلم والأمن التابع لإتحاد الإفريقي بالإضافة إلى مسيرة نشأته وتطوره، وبناء على ذلك، قسمنا هذا المطلب إلى فرعين:

الفرع الأول: تعريف مجلس السلم والأمن الإفريقي

الفرع الثاني: نشأة وتطور مجلس السلم الأمن الإفريقي.

الفرع الأول: تعريف مجلس السلم والأمن الإفريقي:

يعتبر مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي من بين الهيئات الأمنية التي استحدثها الإتحاد الإفريقي، وهو جهاز إقليمي لصنع القرار فيما يتعلق بصنع وإدارة النزاعات وحل المشكلات التي تواجه الدول الإفريقية، من خلال تعزيز الأمن والسلم

والاستقرار في القارة الإفريقية وصنع السلام وتنسيق الجهود القارية لمنع وحصار الإرهاب الدولي وتسوية الصراعات بكافة أشكالها.[1]

وتطوير سياسة دفاعية مشتركة فيما بين الدول الأعضاء في الإتحاد، وتشجيع الممارسات الديمقراطية والحكم الراشد وسيادة القانون وحقوق الإنسان والحركات الأساسية.[2]

وعرف البروتوكول المجلس على أنه: «المحقق للأمن الجماعي للشعوب والباعث للإنذارات المبكرة في الوقت الفعال والمناسب للأزمات والصراعات على أرض إفريقيا طبقا لما جاء في المادة (02) ف 01 من بروتوكول المجلس.[3]

الفرع الثاني: نشأة وتطور مجلس السلم الأمن الإفريقي

لقد عرفت القارة الإفريقية تحديات إقليمية عديدة، كانت دافعا للدول الإفريقية قصد الاهتمام بمسألة أمنها واستقرارها، بحيث سارعت لإيجاد بديل للتكامل والتعاون الإقليمي الأمني، وعلي أساس ذلك تم الإعلان عن إنشاء الإتحاد الإفريقي في الدورة العادية الخامسة والثلاثون لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات والأعضاء بمنظمة الوحدة الإفريقية المنعقدة بالجزائر في الفترة الممتدة من 12-14 جوان 1999،[4] والتي صدرت عنها قرار بقبول الدعوة المقدمة من القائد الليبي "معمر القدافي" لاستضافة دولته لمؤتمر قمة

1- بدر حسن شافعي، تسوية الصراعات في إفريقيا (نموذج اللإيكواس)، د ط، دار النشر للجامعات، القاهرة، مصر 2009، ص ص 41، 48.

2- سهيلة سعودي، دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في تسوية النزاعات في إفريقيا 2004-2014، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر03، 2014، ص40.

3- المادة (02) من بروتوكول المجلس.

للمزيد انظر إلى: مانع جمال عبد الناصر، الإتحاد الإفريقي كمنظمة إقليمية في إطار الأمم المتحدة، مجلة العلوم القانونية، معهد العلوم القانونية والإدارية، جامعة باجي مختار عنابة، العدد 11، جوان 2007، ص26.

4- معزيز عبد السلام، التحديات الراهنة للإتحاد الإفريقي في مجال السلم والأمن الإفريقيين، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، العدد 02، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمن ميرة، بجاية، 2011، ص73.

استثنائية في سبتمبر 1999 وهي بقصد تفعيل المنظمة، وقد انعقدت القمة الاستثنائية يومي 08 و09 سبتمبر 1999، وهي القمة الرابعة لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات الأعضاء بمنظمة الوحدة الإفريقية، وتوجت أعمالها بالأعضاء بمنظمة الوحدة الإفريقية، وتوجت أعمالها بالأعضاء بمنظمة الوحدة الإفريقية، وتوجت أعمالها بإعلان «**سيرت**» التي نصت على إنشاء «**الإتحاد الإفريقي**»،[1] ليصبح التنظيم الإقليمي الجديد المنوط به تعزيز السلم والأمن والاستقرار في القارة، بعدما عصفت بها ما يقارب خمسة نزاعات حدودية وأكثر من خمسة عشر حرب أهلية، أدت إلى تأخر القارة على المستويات السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية، تنوعت أسبابها بين الممارسات القهرية لأنظمة الحكم الإفريقية والحرمان الاقتصادي والتنافس على الموارد والمشروطية السياسية والاقتصادية والعولمة والتدخل الخارجي في القارة الإفريقية.[2]

وترتبا على ذلك قامت الأمانة العامة للمنظمة بإعداد مشروع نص القانون الأساسي للإتحاد الإفريقي، الذي تم دراسته بجانب البرتوكول برلمان عموم إفريقيا، على مستوى الخبراء والقوانين والبرلمانيين بـــ"**أديس أبابا**" في الفترة الممتدة بين 12-17 أفريل 2000 وبـــ"**طرابلس**" في الفترة الممتدة من 27-30 ماي 2000، ثم في المؤتمر الوزاري المنعقد بين 31 ماي و02 جوان 2000.[3]

وقد قرر القادة الأفارقة خلال انعقاد القمة الأولي للإتحاد الإفريقي التي عقدت في مدينة "ديربان" بجنوب إفريقيا مابين 09 و10 جويلية 2002، إنشاء مجلس السلم والأمن الإفريقي.[4]

1- عبد الرزاق رزيق المخادمي، التعاون العربي الإفريقي (ضرورة حيوية لمواجهة العولمة)، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2007، ص137.

2- معزيز عبد السلام، المرجع السابق، ص 73.

3- المرجع نفسه، ص74.

4- محمد هيبة على أحطيبة، دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في حل النزاعات وتسويتها في إفريقيا، مجلة جامعة دمشق، للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 03، 2011، ص630.

إذ أقرت القمة البرتوكول الخاص لإنشاء المجلس، ودعت الدول الأعضاء إلى التصديق عليه على أن تضل آلية منع الصراعات التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية وإدارتها وتسويتها سارية خلال المدة المؤقتة، وإلي حين التصديق على البرتوكول الخاص بالمجلس من قبل الدول الأعضاء في الإتحاد الإفريقي.[1]

ودخل برتوكول المجلس حيز التنفيذ في 26 ديسمبر 2003، وفي 25 ماي 2004 دشّن مجلس السلم والأمن الإفريقي بعد أن وقعت عليه 48 دولة إفريقية، وصادقت عليه 37 دولة منها 4 دول عربية وهي: الجزائر، جزر القمر، ليبيا، السودان.[2]

المطلب الثاني: أهداف ومبادئ مجلس السلم والأمن الإفريقي

لقد تضمن برتوكول الذي أنشأ بموجبه مجلس السلم الأمن الإفريقي التابع للإتحاد المعتمد في "ديربان" في 2002 الأهداف والمبادئ التي يعمل بموجبها وعلي أساسها هذا المجلس . وذلك من خلال مادتيه الثالثة والرابعة من برتوكول المجلس.

وبناءا على هذا سيتم التطرق في هذا المطلب إلى فرعين:

الفرع الأول: أهداف مجلس السلم والأمن الإفريقي.

الفرع الثاني: لدراسة مبادئ المجلس.

الفرع الأول: أهداف مجلس السلم الأمن الإفريقي

يعتبر مجلس السلم والأمن الإفريقي بمثابة جهاز إقليمي وسياسي لصنع القرار بشأن منع وإدارة وتسوية النزاعات في إفريقيا، وهو يعمل على تحقيق مجموعة من الأهداف

1- ريم محمد موسى، دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في تسوية النزاعات (السودان نموذجا)، قسم العلوم السياسية جامعة بحري، السودان، مقال على موقع المجلة الإفريقية للعلوم السياسية.
تاريخ الإطلاع: 2016/04/15 http://maspolitiques.com/ar/index.php/opinion/113-csuaf

2- المرجع نفسه.

التي تضمنتها المادة (03) من البرتوكول المتعلق بإنشاء مجلس السلم الأمن الإفريقي المعتمد بـــ"ديربان" في 09 جويلية 2002، والتي يعمل بموجبها وعلي أساسها هذا المجلس.[1]

وقد احتوت المادة (03) على مجموعة من الأهداف تدور في مجالها حول مسالة السلم والأمن الإفريقيين والتي هي على النحو التالي:

1- تعزيز السلام والأمن والاستقرار في إفريقيا من أجل ضمان حماية وحفظ حياة وممتلكات ورفاهية الشعوب الإفريقية وتحسين بيئتهم، وكذلك الظروف الملائمة لتحقيق التنمية المستدامة، حيث تسهر المنظمات الدولية على تحقيق السلام والأمن على المستويين العالمي والإقليمي، إذ أخذ هذا الهدف حيزا كبيرا من اهتماماتها كما لو لم يغفل القانون التأسيسي للإتحاد الإفريقي عن النص صراحة على هذا الهدف، خاصة في ظل الأوضاع والحالات الخطيرة التي عاشتها القارة الإفريقية على المستويات الأمنية وانعدام الاستقرار الذي ترجع أسبابه إلى الفقر والتخلف والظروف الاقتصادية السيئة والحرمان، بالإضافة إلى الأنظمة السياسية التي أدت إلى تهميش جزء كبير من السكان، كما تعد أكثر الدول الإفريقية تقدما مازالت تعاني من التميز العنصري.[2]

2- ترقب ومنع النزاعات، وتكون مسؤولية المجلس في حالة حدوثها هي تولي مهام إحلال وبناء السلام بغية تسوية هذه النزاعات وحلها، من خلال نص المادة (03) الفقرة (02) يعتبر منع النزاعات من المهام الأساسية التي أُسندت إلى المجلس، إذ يعمل المجلس على ترقب ومنع أي نزاع في إفريقيا من خلال مختلف الوسائل التي يعتمد عليها من أجل التصدي لهذه النزاعات في القارة، كما يعمل المجلس عن طريق الدبلوماسية

1- سهيلة سعودي، المرجع السابق، ص41.

2- انظر: ابراهيم الدسوقي، الإستخلاف بين المنظمات، دراسة تطبيقية على استخلاف الإتحاد الإفريقي لمنظمة الوحدة الإفريقية على ضوء التنظيم الدولي، د ط، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005، ص74.

الوقائية على منع هذه النزاعات والقضاء على الخلافات مستعملا كافة التدابير من تحقيقات والإنذار المبكر.[1]

3- تعزيز وتنفيذ الأنشطة المتعلقة ببناء السلام وإعادة التعمير في فترة ما بعد النزاعات وذلك لتعزيز السلام والحيلولة دون تجدّد أعمال العنف من جديد.

4- تنسيق وملائمة الجهود القارية الرامية لمنع ومكافحة الإرهاب الدولي بكافة جوانبه. وهو ما جاءت به المادة (03) الفقرة (د)، وهو ما جعل هذا الموضوع يكون ضمن أهداف مجلس السلم والأمن الإفريقي التابع للإتحاد، من خلال المؤتمر الإفريقي المنعقد في الجزائر العاصمة مابين 11-15 سبتمبر 2002 الذي أعلن في ختام أعماله على خطة عمل إفريقية لمنع الإرهاب ومكافحته والوقاية منه، كما يمكن القول إن إدراج هذا الهدف ضمن برتوكول المجلس كان نتيجة ما شهدته الساحة الدولية وتبنيه من قبل الأمم المتحدة خوفا من الاتهامات الموجهة للدول الإفريقية.[2]

وبالتالي كان لابد على هذه الدول أن تقف موقف واحد اتجاه هذا الوضع، وهو ما شهدته قمة الجزائر سنة 1999 وكدا مؤتمر الجزائر حول مكافحة الإرهاب.

5- وضع سياسة دفاع مشتركة للإتحاد الإفريقي بما يتفق مع نص المادة (04) الفقرة (د) من القانون التأسيسي للإتحاد الإفريقي، حيث حاول المجلس أن يقيم نظاما دفاعيا للعمل المشترك من خلال تنسيق السياسات الدفاعية، وبصفة خاصة للتهديدات الخارجية وخاصة ضد الدول الاستعمارية والنظم العنصرية، غير أن هذا الأمر لم يكن يستند إلى أساس ثابت.[3]

1- المادة (03) من برتوكول المجلس.

2- انظر: خليل العناني، الصومال بين رحى الحرب الأهلية والحرب على الإرهاب، مجلة السياسة الدولية، العدد148 مصر، أفريل 2002، ص115.

3- عادل عبد الرزاق، إفريقيا في إطار منظمة الوحدة الإفريقية والإتحاد الإفريقي (رؤيا مستقبلية)، دط، المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2007، ص124.

6- ترقية وتشجيع الممارسات الديمقراطية والحكم الراشد ودولة القانون وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، واحترام قدسية الحياة البشرية والقانون الدولي الإنساني باعتبارها جزء لا يتجزأ من درء النزاعات، وهو ما نص عليه الإتحاد الإفريقي ضمن أهدافه ومبادئه، وبموجب هذا المبدأ على الدول الإفريقية احترام حقوق الإنسان واعتماد مبدأ الديمقراطية والإدارة السياسية والاقتصادية الرشيدة، إلى جانب أعمال حكم القانون والمساواة والمساءلة، وذلك بهدف منع نزاع جديد داخل الإقليم أو الدولة من جهة ومن جهة أخرى فإن ارتباط هذا الموضوع بمسألة الأمن يمكن أن نلتمسه من التهم الموجهة للتجارب الإفريقية بأنها الأكثر تعرضا للاضطرابات والاستبداد.[1]

الفرع الثاني: مبادئ مجلس السلم والأمن الإفريقي

تضمنت المادة الرابعة من البرتوكول المتعلق بإنشاء مجلس السلم والأمن الإفريقي مجموعة من المبادئ التي يعمل بموجبها المجلس، والتي تلخصت في احدي عشر مبدأ والمنصوص عليها طبقا لما جاء في القانون التأسيسي للإتحاد الإفريقي والمواثيق العالمية والتي في مجملها ما يلي:[2]

أ- التسوية السلمية للخلاف والنزاعات طبقا لما جاءت به المادة (03)، حيث تكون التسوية السلمية عن طريق التفاوض أو الوساطة أو التوفيق أو التحكيم، كما ألزمت المادة (19) من البرتوكول الدول الأعضاء بتسوية المنازعات التي تنشأ في ما بينها بالوسائل السلمية، إذ يتضح من نص المادتين أن الالتجاء إلى القضاء الدولي كأسلوب من أساليب فض النزاعات بالطرق السلمية، ولعل هذا راجع إلى بطئ

1- انظر: ناجي عبد النور، الإتحاد الإفريقي وتحقيق الحكم الراشد مبادرة النيباد، مجلة العلوم القانونية والإدارية العدد 11، جامعة باجي مختار، عنابة، ، جوان 2007، ص178.

2- المادة (04) من برتوكول المجلس.

الإجراءات أمام هذه المحكمة وتعقدها وكثرة تكاليفها فضلا عن عدم ثقة الدول الإفريقية فيها.[1]

غير أن هذا المبدأ لن يتحقق ما لم تعمل أجهزة المجلس على احتواء النزاعات والصراعات وتجسيد لمبدأ الاستجابة المبكرة لاحتواء أوضاع الأزمات الذي كرسه هذا البرتوكول.

ب- الاستجابات المبكرة لاحتواء أوضاع الأزمات للحيلولة دون تطورها إلى نزاعات كاملة، إذ يعتبر هذا المبدأ من المبادئ الهامة في عملية صنع السلام إذ يثبت الواقع الدولي أن المجتمع قد استغل الفرص التي سامحت له لمنع لصد النزاعات في وقت مبكر.[2]

وللاستجابة المبكرة للنزاع استراتجيات وأدوات وقائية تبدأ بالوسائل الدبلوماسية التي تعمل الدول أو الإتحاد لضغط على الدول المتنازعة باللجوء إليها من طرف واحد أو عدة أطراف، ولقد حددت الأمم المتحدة لهدا قوات وقائية تنشر لصد العنف.[3]

جـــ- احترام سيادة القانون والحقوق والحركات الأساسية للإنسان واحترام قدسية حياة الإنسان والقانون الإنساني الدولي من خلال النص على هذا المبدأ في برتوكول المجلس ضمن أهدافه ومبادئه ليعتبر تكريسا لأهميته، وضرورة مراعاته والعمل به من قبل المجلس إذ يعمل المجلس على تكريس احترام سيادة القانون والحقوق والحريات الأساسية للإنسان واحترام قدسية حياة الإنسان والقانون الدولي الإنساني

1- انظر: محمد الحسيني مصيلحي، منظمة الوحدة الإفريقية من الناحيتين النظرية والتطبيقية، دط، دار النهضة العربية القاهرة، 1976، ص112.

2- المادة (04) من برتوكول المجلس.

3- محمد احمد عبد الغفار، فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية، الكتاب الأول الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام، ط1، دار هومة، الجزائر، 2003، ص273.

من خلال عدم تعرض الإنسان للتعذيب بغرض إرهابه وعدم مطالبته بحقوقه داخل وطنه.[1]

د- الترابط بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأمن الشعوب والدول باعتباره أحد الشروط الضرورية لنمو والتحقيق التنمية الاقتصادية، إذ أن النزاعات تؤدي إلى الانحطاط، وهو الأمر الذي تشهده إفريقيا في اقتصادياتها والدي يوضح عجز الدول الإفريقية على توفير العيش لشعوبها إضافة إلى تراكم المديونية وتجسيد التبعية الاقتصادية للخارج، لدى ترى الدول الإفريقية أن التنمية الاقتصادية هي أساس القضاء على النزاعات الإفريقية والصراعات الداخلية، وهو ما يتضح من مشروع "النيباذ" الهادف إلى التنمية الاقتصادية.[2]

هـــ- احترام سيادة ووحدة الدول الأعضاء نظرا لأهمية هذا المبدأ بالنسبة للدول الإفريقية التي تهدف إلى تحقيق السلم والأمن الإفريقي، والتي لابد لها من إتباع مجموعة من الخطوات تم وضعها للمحافظة على هذا المبدأ، والتي من بينها احترام سيادة ووحدة أراضي الدول الإفريقية، ضرورة التعاون بين الدول للحفاظ على استقلالها.

و- عدم التدخل من جانب أي دولة عضو في الشؤون الداخلية لدولة أخرى وهو ما نص عليه ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية في الفقرة الثالثة التي تنص على الاستنكار التام لأعمال الاغتيال السياسي بجميع صوره، وكذلك أنواع النشاط الهادم من جانب

1- ابراهيم الدسوقي، المرجع السابق، ص110.

2- روكي ويليامز، إصلاح الدفاع الوطني والإتحاد الإفريقي، الكتاب السنوي، دط، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان 2004، ص384.

أي دولة سوء كانت مجاورة أو بعيدة، كما تأكد هذا المبدأ على لسان الكثير من رؤساء الدول الأفارقة الذين شاركوا في مؤتمر "أديس أبابا" سنة 1963.[1]

ز- الحق الثابت في الوجود المستقل.

حـــ- احترام الحدود المورثة عند نيل الاستقلال.

ط- حق الإتحاد في التدخل في أية دولة عضو في أعقاب مقرر صادر من المؤتمر، فيما يتعلق بظروف خطيرة، مثل جرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية، وذلك طبقا للمادة (04) الفقرة (ج) من القانون التأسيسي للإتحاد الإفريقي لاصطدامها بمبدأ مهم من المبادئ القانون الدولي، وهو مبدأ احترام سيادة كل دولة، وكذلك مبدأ حظر استخدام القوة أو التهديد بها.

إلا أن الدول الإفريقية وبالنظر إلى تجاربها السابقة في ظل منظمة الوحدة الإفريقية، والتي كانت عاجزة عن التدخل لوقف الانتهاكات الجسيمة والواسعة النطاق لحقوق الإنسان.

ي- حق أي دولة عضو في طلب التدخل من الإتحاد بغية استعادة السلام والأمن، وذلك طبقا للمادة (04) الفقرة (ي) من القانون التأسيسي للإتحاد، حيث سمحت بإعطاء الحق للدول الأعضاء في أن تطلب من الإتحاد الإفريقي إعادة السلام والأمن، ويستفاد من هذا المبدأ أنه لا يجوز التدخل في الشؤون الداخلية للدول إلا بموافقتها ودلك لتحقيق الاستقرار داخل إقليم هذه الدولة، والقضاء على التوترات الداخلية وقمع الحركات المتمردة التي تهدد السلم والأمن الداخلي لهذه الدول.[2]

1- انظر: بطرس بطرس غالي، منظمة الوحدة الإفريقية، دط، مكتبة الأنجلو -مصرية، القاهرة، 1964، ص86.

2- ابراهيم الدسوقي، المرجع السابق، ص104.

المطلب الثالث: التنظيم القانوني لمجلس السلم و الأمن الإفريقي

يعتبر مجلس السلم والأمن الإفريقي الهيكل التشغيلي لتنفيذ القرارات التي تتخذ من أجل منع النزاعات وإحلال السلام وإعادة الإعمار في فترة ما بعد النزاعات، وهذا ما تضمنه المادة الخامسة من البرتوكول، ولتمكين المجلس من أداء مهامه كان لابد من وضع نظام للعمل داخل المجلس.

وبناءا على هذا قسمنا المطلب الثالث إلى فرعين:

الفرع الأول: مهام مجلس السلم والأمن الإفريقي.
الفرع الثاني: تشكيلة مجلس السلم الأمن الإفريقي.

الفرع الأول: مهام مجلس السلم والأمن الإفريقي

إن الغاية الأسمى من إنشاء مجلس السلم والأمن الإفريقي هي تعزيز السلم والأمن والاستقرار في إفريقيا، ولكي يتمكن المجلس من تحقيق هذه المهمة الأساسية.[1]

حدد برتوكول المجلس العديد من المهام ومن أبرزها طبقا لما جاء في المادة (06) ما يلي:

أ- تعزيز السلام والأمن والاستقرار في القارة الإفريقية من أجل ضمان وحماية وحفظ حياة وممتلكات الشعوب الإفريقية.

ب- الإنذار المبكر والدبلوماسية الوقائية : يقصد الإنذار المبكر التنبؤ بالظروف التي تؤدي إلى انفجار النزاع دون مؤشرات وباعتبار أن المنظمات والحكومات هي الأفضل في إنذار المجتمع المدني حول أزمة مستفحلة، لكن نادرا ما تتوقع الحكومات

1- محمد هبة على أحطيبة، المرجع السابق، ص634.

والمنظمات لهدا الأمر لعدم وجود آليات للإنذار داخل أماكن النزاعات والأزمات ولهذا أكد برتوكول المجلس على ضرورة إنشاء مراكز للإنذار المبكر ورصد المعلومات من خلال إقامة هيكل تشغيلي للتنفيذ الفعال للمقررات التي تتخذ في مجالات منع النزاعات وصنع السلام وعمليات دعم السلام طبقا للمادة (05) الفقرة (02) من القانون التأسيسي للإتحاد.[1]

أما بالنسبة للدبلوماسية الوقائية فهدفها هو تفادي وقوع النزاع المسلح قبل حدوثه إذ لابد من وجود إنذار مبكر لنزاع أو وضع على وشك الوقوع مما يستلزم ممارسة الدبلوماسية الوقائية تفاديا لوقوع هذا النزاع، ويرجع تبني الدبلوماسية الوقائية من خلال أنشطة السكرتير العام للأمم المتحدة، وكذلك بالنسبة لمنظمات الدولية والإقليمية وغير الحكومية نظرا لتفاقم النزاعات ما بعد الحرب الباردة مثل ما حدث في كل من البوسنة والهرسك عام 1992 و"رواندا" عام 1994، وعليه أوكلت مهمة بخصوص الدبلوماسية الوقائية إلى مجلس السلم والأمن الإفريقي التابع للإتحاد كطرف ثالث يقوم بهده المهمة لدرء أي نزاع من خلال اعتماده على مختلف الوسائل التي يراها مناسبة.[2]

جـــ- صنع السلام بما في ذلك استخدام المساعي الحميدة والوساطة والمصالحة والتحقيق.[3]

إذ يقصد بصنع السلام هو الجهود المبذولة لتسوية الصراع بين الأطراف النزاع عبر الوسائل السلمية بما في دلك الوساطة المفاوضات، التوفيق، التحكيم وتكون هذه الأنشطة محصورة عمليا في المستوى السياسي وأحيانا تكون بمثابة مجال مساعد

1- المادة (05) من برتوكول المجلس.
2- منير زهران، الأمم المتحدة وبناء السلام، عرض نقدي، مجلة السياسة الدولية، العدد 161، جويلية 2005 ص112.
3- المادة (06) من برتوكول المجلس.

لعمليات حفظ السلام ومن أمثلة التي يمكن رصدها في مجال صنع السلام هو التدخل الأممي في الصومال لفرض السلام، إذ لم تنسحب الأمم المتحدة من عمليتها حتى نهاية المهمة إذ أن قوات حفظ السلام لا تساعد في منع العدوان بل في إعادة السلم وصنع السلام، وأصبحت تتعامل مع النزاعات الداخلية والحروب الأهلية لمساعدة المتنازعين على بناء الثقة وتسوية خلافاتهم وتحقيق الأمن والسلام.[1]

د- عمليات دعم السلام والتدخل طبقا لما جاء في المادة (04) الفقرة (ج) من القانون التأسيسي للإتحاد الإفريقي التي نصت على حق الإتحاد في التدخل في أية دولة عضو في أعقاب قرار صادر عن مؤتمر الإتحاد فيما يتعلق بظروف خطيرة وهي جرائم في الحرب والإبادة وجرائم ضد الإنسانية.[2]

ويكون تدخل المجلس لدعم عمليات السلام أما عن طريق قوات التدخل التابعة له أو عن طريق دعم الإتحاد طبقا للقرارات المؤتمر ولدلك فإن مجلس السلم سيكون أداة في يد الإتحاد من أجل تحقيق مبادئه المتعلقة بتحقيق وتعزيز السلام والتدخل في الدول الأعضاء في الإتحاد، وعلى المجلس أن يوفر كل ما يلزم لتحقيق هذه المبادئ.

هـــ- بناء السلام وإعادة التعمير في فترة ما بعد النزاعات والهدف منه هو التسوية ومنع النزاعات وهي مهمة موكلة للمنظمات الدولية والإقليمية ضمن عمليات حفظ السلام، فمرحلة بناء السلام تأتي بعد حفظ السلام التي تقوم على وقف القتال وتسوية النزاع من خلال المفاوضات وتحقيق المصالحة بين الأطراف المتنازعة ويأتي دور بناء السلام بعد انتهاء النزاع والدي يتضمن المساعدات الإنسانية وبناء القدرات وبناء هياكل الدولة.[3]

1- بدر حسن شافعي، المرجع السابق، ص30.

2- المادة (04) من برتوكول المجلس.

3- منير زهران، المرجع السابق، ص113.

و- العمل الإنساني وإدارة الكوارث، إذ تبناه برتوكول المجلس واعتبره من بين مهامه لتعزيز المساعدة الإنسانية وإدارة الكوارث وهو ما نص عليه في المادة (15) من خلال تنسيق وإدارة الأعمال الإنسانية لإعادة الأمر إلى طبيعته في حالة حدوث النزاعات أو الكوارث الطبيعية.

ز- أية مهام أخرى قد يقررها مؤتمر رؤساء الدول وحكومات الإتحاد الإفريقي.[1]

إلا أن هذه المهام تندرج تحتها سلطات، والتي تضمنتها المادة السابعة من البرتوكول السلطات المخولة للمجلس، حيث أشار البند الثاني من المادة السابعة إلى اتفاق الدول الأعضاء على أن المجلس يعمل بالإنابة عنها عند تنفيذه لواجباته، كما أضافت نفس المادة أن الدول الأعضاء عليها أن تتعاون مع مجلس السلم والأمن لتسهيل الإجراءات التي يتخذها لمنع النزاعات وإدارتها وتسويتها وفقا للمهام المنوطة،[2] وهي:

أ- تراقب وتمنع الخلافات والنزاعات فضلا عن السياسات التي قد تؤدي إلى الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية.

ب- القيام بمهام صنع وبقاء السلام لتسوية النزاعات حيثما تحدث.

جـــ- التصريح بتشكيل ونشر بعثات دعم السلام.

د- رسم الخطوط التوجيهية العامة لمثل هذه البعثات بما في ذلك الصلاحيات المتعلقة بها والقيام بمراجعة دورية لهذه الخطوط التوجيهية.

1- المادة (06) من برتوكول المجلس.

2- سغاويل شوقي، الإتحاد الإفريقي بديل لمنظمة الوحدة الإفريقية تطورات وأهداف، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، فرع العلاقات الدولية وقانون المنظمات، جامعة منتوري، قسنطينة، 2013، ص92.

هـــ- التدخل بعد التوصية من المؤتمر، في أية دولة في ظروف خطيرة مثل: جرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية، كما تم تحديدها في الاتفاقيات والمواثيق الدولية ذات الصلة.[1]

و- إقرار طرق تدخل الإتحاد في أي دولة عضو بناءا على قرار صادر من المؤتمر وذلك طبقا للمادة (04) الفقرة (ب) من القانون التأسيسي.[2]

ز- فرض عقوبات عندما يحدث تغيير غير دستوري للحكومة في أية دولة عضو كما هو منصوص عليه في إعلان "لومي".

حـــ- تنفيذ سياسة الدفاع المشترك للإتحاد.

ط- ضمان تنفيذ اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية بشأن منع الإرهاب ومكافحته والمواثيق الدولية والقارية والإقليمية ذات الصلة.

ن- تعزيز وتشجيع تنفيذ اتفاقيات ومعاهدات منظمة الوحدة الإفريقية والإتحاد الإفريقي والأمم المتحدة وغيرهما من المعاهدات والاتفاقيات ذات الصلة بالرقابة على الأسلحة ونزع السلاح.

س- دراسة واتخاذ الإجراءات الملائمة في إطار صلاحياته في الأوضاع التي يتهدد فيها الاستقلال الوطني لأية دولة عضو وسيادتها من جراء أعمال العدوان، بما في ذلك العدوان من جانب المرتزقة.

ع- دعم وتسهيل العمل الإنساني في أوضاع النزاعات المسلحة أو الكوارث الطبيعية الكبرى.

ف- تقديم التقارير بانتظام عن طريق رئيس المفوضية إلى المؤتمر حول أنشطة ووضع السلام والأمن في إفريقيا.

1- المادة (07) من برتوكول المجلس.

2- المادة (04) من القانون التأسيسي للإتحاد.

ص- اتخاذ قرار بشأن أية مسألة أخرى لها آثار على إحلال السلام والأمن والاستقرار في القارة وممارسة أية سلطات قد يفوضها آلية المؤتمر طبقا للمادة (09) الفقرة (د) من القانون التأسيسي للإتحاد ومواءمة وتنسيق الجهود على المستويين الإقليمي والقاري لمكافحة الإرهاب الدولي.[1]

ي- تعزيز المواءمة والتنسيق والتعاون بصورة وثيقة بين الآليات الإقليمية والإتحاد لتعزيز وإحلال السلام والأمن والاستقرار في إفريقيا.

ل- وضع السياسات والإجراءات اللازمة لضمان اتخاذ أية مبادرات خارجية في مجال السلام والأمن في القارة في إطار أهداف وأولويات الإتحاد.

م- متابعة التقدم المحرز نحو تعزيز الممارسات الديمقراطية والحكم الراشد وسيادة القانون وحماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية واحترام قدسية الحياة الإنسانية والقانون الإنساني الدولي من جانب الدول الأعضاء في إطار منع النزاعات المنوطة به.[2]

الفرع الثاني: تشكيلة مجلس السلم والأمن الإفريقي

إن مجلس السلم والأمن الإفريقي يعتمد في أداء مهامه وتحقيق أهدافه على الميكانيزمات المشار إليها في البرتوكول التأديبي، فبالنسبة للعضوية يرعي في اختيار الدول الأعضاء جملة من المعايير المرتبطة بكفاءتهم وقدرتهم فيما يتعلق بحفظ السلم والأمن، حيث تطبق نفس المعايير على المناطق الإفريقية الخمس طبقا للمادة (05) الفصل (02) من البرتوكول المتعلق بإنشاء المجلس.[3]

أما فيما يخص لجان المجلس طبقا للبرتوكول فهي: رئيس المفوضية، هيئة الحكماء ونظام قارئ للإنذار، قوة إفريقية جاهزة والصندوق الخاص بالتمويل.

1- المادة (09) من القانون التأسيسي للإتحاد.

2- ناجي عبد النور، المرجع السابق، ص178.

3- المادة (05) من برتوكول المجلس.

أولا : عضوية مجلس السلم والأمن الإفريقي

يتشكل مجلس السلم والأمن الإفريقي من خمسة عشر عضوا يتمثلون في أقاليم القارة الخمس، ويختارون على أساس الحقوق المتساوية عشرة أعضاء ينتخبون لمدة سنتين وخمسة أعضاء ينتخبون لمدة ثلاث سنوات لضمان الاستمرارية مع مراعاة التمثيل الإقليمي المتساوي والدورية في العضوية، وذلك حسب المادة (05) من البرتوكول.[1]

تتمتع الدول الأعضاء بأصوات متساوية في التصويت، وهو أعلى سلطة لفض النزاعات بالإتحاد الإفريقي، والخمسة أعضاء الدائمين يمثلون الأقاليم الإفريقية الخمسة (نيجيريا إقليم الغرب، أوغندا إقليم الشرق، غينيا الاستوائية إقليم الوسط، الجزائر إقليم الشمال، موزمبيق إقليم الجنوب)، وتنتقل الرئاسة دوريا كل شهر لواحد من الدول الأعضاء الخمسة الدائمين بالمجلس.

ويجوز إعادة انتخاب أي عضو تنتهي مدة عضويته، ويشترط ألا تكون الدولة المرشحة للعضوية خاضعة للعقوبات وفق المادة (23) من القانون التأسيسي.[2]

أما عن طريقة انتخاب الأعضاء، فتتم من خلال الاقتراع السري وبأغلبية ثلثي الدول التي لها حق التصويت، عند انتخاب أعضاء مجلس السلم والأمن، يطبق المؤتمر مبدأ التمثيل الإقليمي العادل والمتناوب وفق المعايير التالية فيما يتعلق بكل دولة عضو محتملة:

- الوفاء بالالتزامات المالية للإتحاد.
- المشاركة في جهود تسوية النزاعات، وصنع السلام وتعزيز السلام على المستويين الإقليمي والقاري.

1- مانع جمال عبد الناصر، التنظيم الدولي (النظرية العامة والمنضمات العالمية والإقليمية والمتخصصة)، ط1، دار الفكر الجامعي، عنابة، الجزائر، 2008، ص320.

2- المادة (23) من القانون التأسيسي للإتحاد الإفريقي.

- الإسهام في صندوق السلام أو الصندوق الخاص الذي ينشأ لغرض معين.
- الوفاء بالالتزامات المالية للإتحاد.

ويجتمع مجلس السلم والأمن الإفريقي بصفة دورية، ويتم ذلك على مستوى الوزراء ورؤساء الدول والحكومات مرة في السنة على الأقل، ويداوم مجلس السلم والأمن على مدار السنة حتى يكون بالإمكان إخطاره في أي وقت بالحالات الخطرة المحتملة الوقوع.

وتتم رئاسة المجلس بالتناوب من قبل الأعضاء حسب الترتيب الأبجدي لأسمائهم ولمدة شهر واحد، أما عن النصاب القانوني فيقدر بثلثي إجمالي عدد الأعضاء.

ويكون لكل عضو في المجلس صوت واحد، وتتخذ القرارات بالإجماع، وفي الحالات التي لا يمكن فيها التوصل إلى ذلك، يعتمد المجلس قراراته الخاصة بالمسائل الإجرائية بالأغلبية البسيطة، بينما يتم اعتماد المقررات الخاصة بجميع المسائل الأخرى بالأغلبية ثلثي أصوات الأعضاء الحاضرين عند التصويت.[1]

ثانيـــا: آليات مجلس السلم والأمن الإفريقي

يتكون مجلس السلم والأمن الإفريقي من مفوضية وخمس لجان، حيث تقوم مفوضية الإتحاد الإفريقي بأعمال الأمانة العامة للمجلس، ويقوم رئيسها بكافة الجهود والمبادرات اللازمة لمنع وإدارة وتسوية النزاعات في إطار السلطة الممنوحة لمجلس السلم والأمن في إطار التشاور مع أطراف النزاع.[2]

1- سغاويل شوقي، المرجع السابق، ص94.

2- مانع جمال عبد الناصر، المرجع السابق، ص321.

أ- رئيس المفوضية :

طبقا لنص المادة (10) من برتوكول مجلس السلم والأمن الإفريقي يضطلع رئيس المفوضية بالأدوار الآتية:

- يقوم ببدل كافة الجهود واتخاذ كافة المبادرات المناسبة لمنع وإدارة وتسوية الصراعات التي تهدد السلم والأمن والاستقرار في القارة الإفريقية.

- القيام بالمساعي الحميدة بمبادرة من رئيس المفوضية، سواء بشخصه أو عن طريق موفدين وممثلين خاصين أو عن طريق مجلس الحكماء، أو الآليات الإقليمية لدرء نزاع محتمل أو فض نزاع أو دعم عملية بناء السلام وإعادة الإعمار بعد نهاية النزاع.[1]

كما تشير المادة (10) إلى سلطات رئيس المفوضية المتمثلة فيما يلي:

- متابعة قرارات مجلس السلم والأمن مثل حالة إرسال بعثات دعم السلام، ويرجع رئيس مفوضية الإتحاد لمجلس السلم والأمن الإفريقي في حال أي مشكلات تواجه أداء البعثات لمهامها وذلك لأخذ رأي المجلس واتخاذ القرار المناسب.[2]

- إعداد تقارير دورية وشاملة والوثائق التي تمكن المجلس وأجهزته الفرعية التابعة له بأداء دورها بفعالية.

- العمل على إنفاذ ومتابعة القرارات التي تتخذها الجمعية وفقا للسلطات المنصوص عليها في أحكام المادة (04) الفصل (و) من الوثيقة التأسيسية للإتحاد الإفريقي والمتعلقة بحق الدول الأعضاء في طلب تدخل الإتحاد لديها لاستعادة السلم والأمن.[3]

1- المادة (10) من برتوكول المجلس.

2- العايب سليم، الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الإتحاد الإفريقي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011، ص139.

3- المادة (04) من القانون التأسيسي للإتحاد.

- كما يقوم بالتعجيل بإعداد وتوزيع الإجراءات التشغيلية الدائمة من أجل توحيد طرق التدريب وبرامج الدراسات الوطنية والإقليمية وتنسيق دورات تدريب للقوات الإفريقية الجاهزة، وتمارين القيادة والأفراد وكذا التدريبات الميدانية.[1]

ويعد الدبلوماسي الجزائري "رمطان لعمامرة" أول مفوض لمجلس السلم والأمن الإفريقي لسنوات عدة (2008-2013)، وحين تسلم منصب المفوض كان "رمطان لعمامرة" الملقب بـــ"السيد إفريقيا" الشخصية الأبرز في الإتحاد الإفريقي يتولي صلاحيات نافدة مثل:

- وضع جدول أعمال اجتماعات السفراء في مجلس السلم الأمن لتقويم النزاعات الدائرة في القارة الإفريقية.
- تمثيل دائرة السلم والأمن في الشأن العام.

وحل الجزائري "إسماعيل شرفي" محل لعمامرة في منصب مفوض السلم والأمن في الإتحاد الإفريقي مند 2013.[2]

ب- هيئة الحكماء:

نصت المادة (11) من البروتوكول المتعلق بإنشاء مجلس السلم و الأمن التابع للاتحاد الإفريقي على مهام هيئة الحكماء، و التي تكمن في تقديم الدعم الإستراتيجي للمجلس ورئيس مفوضية الإتحاد الإفريقي في مجالات منع وإدارة وحل النزاعات.[3]

1- مانع جمال عبد الناصر، المرجع السابق، ص321.

2- بينجامين نيكلز، دور الجزائر في الأمن الإفريقي، متاحة في:

تاريخ الإطلاع: 2016/04/13، http://carnegieendowment.org/sada/?fa=55240&lang=ar

3- تقرير أنشطة مجلس السلم، القرار الصادر عن الدورة الثالثة عشر لمؤتمر الإتحاد الإفريقي بشأن مجلس السلم والأمن وصنع السلم والأمن في إفريقيا، ص43.

تاريخ الإطلاع: 2016/04/13، www.peaceau.org/uploads/assembly-au-6-xiii-a.pdf

وتم إنشاء هذه الهيئة في 12 نوفمبر 2007، والتي تتكون من خمسة شخصيات إفريقية لها مكانتها لدى كافة قطاعات المجتمع، تتمتع بالنزاهة والاستقلال والعمل على إبراز السلم والأمن والتنمية في إفريقيا.[1]

أما بالنسبة لعهدة أعضائها فتحدد بثلاث سنوات، يختارون من طرف رئيس اللجنة (المفوضية)، حيث يقوم هذا الأخير باختيارهم بعد مشاورات مع الدول الأعضاء المعنية على أساس التمثيل الإقليمي، حيث تبرم الاجتماعات التي تعقدها هيئة الحكماء فتكون عادة في المقر الرئيسي للإتحاد، ويجوز لها بالتشاور مع رئيس المفوضية أن تعقد اجتماعاتها في أماكن أخرى غير مقر الإتحاد.[2]

كما أن هيئة الحكماء اتخذت خطوات للمساهمة في إحلال السلم والأمن، وتشمل هذه المساهمات قرار الهيئة بتركيز تفكيرها في فترة 2010-2011 مواضيع خاصة بالنساء والأطفال في النزاعات المسلحة، وذلك بتنظيم ورشة عمل للخبراء حول هذه المسألة في "كينشاسا" يومي 19 و20 ماي 2010، تبعها الاجتماع لهيئة الحكماء في 21 ماي، والذي جدد التوصيات التي قدمها الخبراء، وقد انتهزت الهيئة فرصة تواجدها في "كينشاسا" لتقدم رسميا شعلة السلام إلى الحكومة الكونغولية.[3]

ووفقا للاشتراطات الخاصة بعمل هيئة الحكماء التي أقرها مجلس السلم والأمن الإفريقي، فإن التعويض الشامل للجنة يأتي على الوجه التالي:

- تقديم المشورة لمجلس السلم والأمن و/أو رئيس المفوضية حول جميع المسائل في دائرة اختصاصهم المتعلقة بإقرار وحفظ السلام والأمن والاستقرار في إفريقيا.

1- المادة (11) من برتوكول المجلس.

2- سغاويل شوقي، المرجع السابق، ص95.

3- مؤتمر الإتحاد الإفريقي، الدورة العادية الخامسة عشر، تقرير المفوضية عن تنفيذ عام السلم والأمن في إفريقيا 25-27 جويلية 2010، كمبالا، أوغندا، على الموقع:

تاريخ الإطلاع:2016/05/15، http://www.peaceau.org/uploads/assembly-au-7-xv-a.pdf

- تسهيل إنشاء قنوات للاتصال بين مجلس الأمن ورئيس المفوضية من جهة وبين الأطراف المشاركة من جهة أخرى، بغية منع تصاعد مثل هذه المنازعات وتحولها إلى نزاعات.

- القيام ببعثات لكشف الحقائق كأداة لمنع النزاع في البلدان المهددة بحدوث نزاع فيها.

- تشجيع الأطراف على المشاركة في حوار سياسي، واتخاذ إجراءات لبناء الثقة وإجراء عمليات مصالحة، وتسهيل هذه الجهود حيثما يكون ذلك مناسبا.

- الوساطة وإجراء المشورة.[1]

يحدد رئيس المفوضية رواتب أعضاء مجلس الحكماء بما يتفق مع النظم والقواعد المالية للإتحاد الإفريقي.

جـــ : النظام القاري للإنذار المبكر

يعتبر نظام الإنذار المبكر مهما في الجهود المبذولة لحل النزاعات ذات صلة بالانتخابات أو أي توتر سياسي في بلد ما، بحيث يسمح ذلك للإتحاد الإفريقي أن يتدخل على وجه السرعة لوقف الأزمة السياسية من خلال الدبلوماسية الوقائية.[2]

أما بالنسبة للأهداف الرئيسية التي جاء بها الإتحاد الإفريقي وفقا لما ورد في المادة (03) من القانون التأسيسي، من أجل تعزيز السلام والأمن في القارة وإدارتها وتسويتها.

اعتمدت دول الأعضاء في الإتحاد الإفريقي في جويلية 2002 بـــ«ديربان» بجنوب إفريقيا البرتوكول المؤسس لمجلس السلم والأمن الذي دخل حيز التنفيذ في 2003، وقد

1- محمد أحمد عبد الغفار، المرجع السابق، ص166 .

2- ألفريد نهيما، قضايا السلم المنشود في لإفريقيا (التحولات والديمقراطية والسياسات العامة)، ط1، مركز البحوث العربية والإفريقية، القاهرة، 2005، ص ص188، 189.

عرفه البرتوكول في مادته (12) بأنه: «ترتيب من ترتيبات الأمن الجماعي والإنذار المبكر لتسهيل الرد الفعال على أوضاع النزاعات والأزمات في إفريقيا».

ويتكون نظام الإنذار المبكر من:

أ- مركز مراقبة ورصد يعرف بغرفة الأوضاع، ويكون موقعه في قسم إدارة النزاعات للإتحاد الإفريقي، ويكون مسؤولا عن جمع وتحليل البيانات ومعالجتها على أساس وحدة قياس ملائمة لمؤشرات الإنذار المبكر.(*)

ب- وحدات الرصد والمراقبة التابعة للآليات الإقليمية يتم ربطها بغرفة الرصد عن طريق وسائل الاتصالات المناسبة، ويتمثل دورها في تلقي وتحليل المعلومات التي يتم جمعها على مستوى الآليات الإقليمية ثم نقلها إلى غرفة الرصد، مثل "آلية الإكوموج" في تجمع "الإيكواس" بغرفة إفريقيا، ويتم ربط الوحدات بمركز للتنبؤ بالنزاعات.

جـــ- وضع نظام إنذار مبكر ووحدة قياس تقوم على مؤشرات سياسية واقتصادية واجتماعية وعسكرية وإنسانية يتم تحديدها وقبولها داخل القارة بطريقة واضحة.

د- استخدام رئيس المفوضية للمعلومات التي قام بجمعها نظام إنذار مبكر من أجل تقديم النصح في الوقت المناسب إلى مجلس السلم والأمن الإفريقي حول النزاعات التي تهدد السلم والأمن في إفريقيا، وتقديم توصيات حول أفضل الإجراءات التي يمكن أن تتخذ بصددها.

هـــ- تتعهد دول الأعضاء بتسهيل الإجراءات المبكرة من قبل مجلس السلم والأمن ورئيس المفوضية على أساس معلومات الإنذار المبكر، ويتكون من 21 عضوا، فضلا عن رئيسه على النحو التالي: عدد النواب:02، سكرتارية: 02، والمسجلين: 02، و 15

* - تقوم وحدة القياس على مؤشرات سياسية واقتصادية واجتماعية وعسكرية وإنسانية واضحة المعالم يتم استخدامها لتحليل الأوضاع المتغيرة داخل القارة.

من المحللين، 05 منهم محللون سياسيون يعملون كرؤساء لفروع النظام في أقاليم القارة الخمسة.[1]

ولتفعيل نظام الإنذار المبكر الذي تم إنشاءه داخل مجلس السلم والأمن، حيث نص البرتوكول على أن يؤخذ الاعتبار ما يلي:

1- تسهيل الأداء الفعال لنظام الإنذار المبكر، تتعاون المفوضية مع الأمم المتحدة والوكالات التابعة لها والمنظمات الدولية الأخرى، ذات الصلة مع مراكز الأبحاث والمؤسسات الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية.

2- يضع النظام الخاص بالإنذار المبكر وحدة قياس على أساس مؤشرات سياسية واجتماعية واقتصادية وإنسانية يتم تحديدها وقبولها بصورة واضحة، وتستخدم لتحليل التصورات داخل القارة ولتوصية بشأن أفضل المسارات.[2]

3- يتم استخدام رئيس المفوضية للمعلومات التي يتم جمعها عن طريق نظام الإنذار المبكر لتقديم النصح في الوقت المناسب لمجلس السلم والأمن بشأن النزاعات المحتملة والتهديدات التي تتربص بالسلام والأمن في إفريقيا، ويوحي بأفضل المسارات.

4- يقوم رئيس المفوضية بالتشاور مع الدول الأعضاء والآليات الإقليمية والأمم المتحدة والمؤسسات ذات الصلة الأخرى، بوضع التفاصيل العملية لإنشاء نظام الإنذار المبكر ويتخذ صيغ الخطوات المطلوبة لأدائه الفعال.[3]

1- Institute For Security Studies (155), « Non- Paper On The Operationa Of The Continental Erly 11 – War Ning System (CEWS), (Pretoria Novemer 2004), P10.

2- محمود أبو العينين، مجلس السلام والأمن التابع للإتحاد الإفريقي ودوره في الوقاية من النزاعات والصراعات الإفريقية، مجلة العلوم القانونية، الإتحاد الإفريقي، واقع وأفاق، العدد 11، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2007 ص129 .

3- سهيلة سعودي، المرجع السابق، ص51.

من خلال ما سلف ذكره، تجدر الإشارة إلى أن فكرة النظام القاري للإنذار المبكر ليست جديدة تماما، حيث سبقتها محاولات على المستوى الإقليمي وخاصة في إقليمي غرب إفريقيا وجنوبها، وهو ما قد يساعد المجلس على سرعة تأسيس الوحدات الفرعية للنظام.[1]

د- القوة الإفريقية الجاهزة:

من أجل تمكين مجلس السلم والأمن الإفريقي من أداء مهامه فيما يتعلق بنشر بعثات دعم السلام، تم إنشاء قوة إفريقية جاهزة باعتبارها أحد الآليات الرئيسية التابعة لمجلس السلم والأمن، إذ تعتبر أداة لمنع الصراعات الداخلية والحدودية في الدول الإفريقية قبل وقوعها والتعامل مع الصراعات فور وقوعها دون انتظار تفاقمها ولردع أي عدوان خارجي على القارة، ولمنع تدويل الصراعات الإفريقية مثلما كان يحدث فيما مضى قبل إنشاء مجلس السلم والأمن، كحالات "سيراليون" و"ليبيريا".[2]

نصت المادة (04) في الفقرتين (ح) و(ي) من القانون التأسيسي للإتحاد على إنشاء قوة إفريقية جاهزة حيث تتكون القوة من :

أ- فرق جاهزة متعددة الأفرع:

تضم عناصر مدنية وعسكرية في بلدانها الأصلية وتكون مستعدة للانتشار السريع عند إشعار ما.

لهذا الغرض تتخذ الدول الأعضاء الخطوات اللازمة لإنشاء فرق جاهزة للمشاركة في بعثات دعم السلام التي جاء بها مجلس السلم والأمن الإفريقي، ويكون التدخل الذي يجيزه المؤتمر وفقا للإجراءات التشغيلية الموحدة المعمول بها في الإتحاد الإفريقي لدعم

1- محمود أبو العينين، المرجع السابق، ص636

2- محمد على هيبة أحطيبة، المرجع السابق، ص636.

السلام، والتي تكون خاضعة للمراجعة الدورية حسب أوضاع النزاعات والأزمات السائدة.[1]

ب- أركان الحرب:

التي تتمحور مهمتها الأساسية في إسداد المشورة وتقديم المساعدات لمجلس السلم بشأن المسائل المتعلقة بالاحتياجات في الحالات الآتية:

1.بعثات المراقبة والمتابعة.

2. مهام دعم السلام.

3. التدخل في حالة وجود ظروف خطيرة في دولة عضو، أو بناءا على طلب دولة عضو من أجل استعادة السلام والأمن.

4. الانتشار الوقائي من أجل منع تصعيد أي خلاف أو نزاع، ومنع انتشار نزاع عنيف مشتمل إلى مناطق أو دول مجاورة، ومنع أعمال العنف بعد توصل أطرف النزاع إلى اتفاق.

5. تعزيز السلام، ويتضمن ذلك نزع السلام وتسريح القوات في فترة ما بعد النزاع.

6. المساعدات الإنسانية الهادفة إلى التخفيف من معانات السكان المدنيين في مناطق النزاعات ودعم الجهود الرامية إلى معالجة الكوارث الطبيعية الرئيسية.[2]

7. القيام بأي مهام أخرى قد يكلفها بها مجلس الأمن والإفريقي أو المؤتمر.

1- المادة (04) من القانون التأسيسي للإتحاد الإفريقي.

2- ابراهيم نصر الدين، نحو مجلس فاعل للسلم والأمن الإفريقي ، الإتحاد الإفريقي، ط1 طرابلس، 2005، ص145.

حيث تتعاون القوة الإفريقية الجاهزة عند الاقتضاء مع الأمم المتحدة ووكالاتها والمنظمات الدولية ذات الصلة، والمنظمات الإقليمية وكذلك مع السلطات الوطنية والمنظمات الغير حكومية.

كما يوافق مجلس السلم والأمن على تفاصيل مهام القوة الإفريقية الجاهزة وطريقة عملها بالنسبة لكل بعثة يرخص لها بناءا على توصية المفوضية.

وتشمل القوات الإفريقية كل من: القوات الإفريقية للاحتياط، الطاقم العسكري والعناصر المدنية.[1]

1- القوات الإفريقية للاحتياط:

تعتبر الهيئة المسؤولة أمام مديرية السلم والأمن وهي ممولة من طرف صندوق السلام، تتألف من خمس فرق متعددة الجنسيات أنشئت سنة 2004، وتتمركز في المناطق الإفريقية الخمسة، وهذه القوات تجهز لتكون مستعدة للانتشار السريع في مهمات الملاحظة إلى المهمات التي تتراوح بين مهمات فرض السلام، كما يمكنها فرض القوة عند طلب إحدى الدول الأعضاء، وتكلف بهذه المهام إما عن طريق الإتحاد الإفريقي أو مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.[2]

2- الطاقم العسكري:

يتكون من الضباط المحنكين يمثلون دور المستشارين للمجلس في القضايا العسكرية والأمنية، وتتمثل هذه اللجنة في ممثلي الدول المنتخبين في مجلس السلم والأمن الإفريقي.

1- سهيلة سعودي المرجع السابق، ص53.
2- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

3- العناصر المدنية:

تم صدور توصية في لقاء "ديربان" سنة 2002 الذي يدعو فيه الإتحاد الإفريقي إلى إقامة مجتمع قوات الخاصة بالمهام ذات العلاقة بالإدارة والخبراء المدنيين المختصين في حقوق الإنسان والقضايا الإنسانية، والإدارة الحكومية، نزع السلاح، تسريح وإعادة الإدماج، ويندرج في إطار المبادئ الجديدة للإتحاد الإفريقي من خلال إدماج المجتمع المدني في أنشطة الإتحاد بما فيها المشاركة في القضايا الأمنية.[1]

ومن أجل تطوير هذه المهمة تم إنشاء ما يعرف بهندسة السلام والأمن في إفريقيا والمؤسسة المركزية التي تعرف بدورها بمجلس السلم والأمن الإفريقي باعتبارها تعنى بقضايا السلم وتسوية النزاعات في إفريقيا بدعم من مديرية السلم والأمن، التي تعد هيئة تنفيذ ومتابعة القرار، والتي بدورها تتكون من:

- قسم تسوية النزاعات:

يعتبر بمثابة سلاح السياسة العملية لمجلس السلم والأمن، تتكون من وحدة تسوية النزاعات وما بعد النزاعات وتنسق مبادرات حفظ السلام بالنسبة لنزاعات الدول وبين الدول.

- قسم دعم عمليات السلام:

يتولي هذا القسم تسيير مهام الإتحاد الإفريقي خاصة بحفظ السلام ومساعدة في جهد إعادة الإعمار ونشر ملاحين عبر مناطق النزاع.[2]

1- سهيلة سعودي المرجع السابق، ص54.
2- المرجع نفسه، ص55.

4- صندوق السلام

نصت المادة (21) من برتوكول المنشئ لمجلس السلم والأمن الإفريقي أن مسألة التمويل تعد نقطة مهمة وأساسية في عمل المجلس، إذ يمكن أن يؤثر مصادر التمويل المختلفة مثل الأمم المتحدة والقطاع الخاص ومصادر أخرى من خارج الإتحاد سلبيا على استقلالية المجلس في ممارسة مهامه.[1]

ولمعالجة هذا الأمور أنشئ "صندوق السلم" لتوفير الموارد المالية اللازمة لمهام دعم السلم والأمن والأنشطة الأخرى المتعلقة بهما، ويقوم الصندوق بجمع موارده من مصادر متعددة تتمثل في:

- مساهمات الدول الأعضاء.
- المساهمات من مصادر داخل القارة الإفريقية كالمجتمع المدني والأفراد.
- المساهمات من مصادر خارج القارة الإفريقية شرط أن لا يتعارض مع مبادئ وأهداف الإتحاد الإفريقي.

وبالتالي يتكون صندوق السلام من مجموعة من الإعتمادات المالية في ميزانية الإتحاد الإفريقي، بما فيها مساهمات طوعية من الدول الأعضاء أو من خارج القارة الإفريقية.[2]

وينشأ ضمن صندوق السلام صندوق ائتماني متجدد، وتقوم أجهزة توجيه السياسات ذات صلة بالإتحاد بناءا على توصية مجلس السلم والأمن بتحديد المبالغ اللازمة للصندوق الائتماني المتجدد، ويتولي مجلس السلم والأمن بالدرجة الأولي تسوية النزاعات الداخلية بين الدول الأعضاء أكثر من التعامل مع النزاعات بين الدول الإفريقية.[3]

1- محمود أبو العنين، المرجع السابق، ص22.
2- سغاويل شوقي، المرجع السابق، ص97.
3- محمود أبو العنين، المرجع السابق، ص22.

المبحث الثاني: علاقة مجلس السلم والأمن الإفريقي مع المنظمات الإقليمية والدولية

يعتبر مجلس السلم والأمن الإفريقي حجر الزاوية ضمن هيكل الإتحاد الإفريقي لما يتمتع به من صلاحيات واسعة والتي منحت له لتمكينه من القيام بدوره على أحسن ما يرام، خاصة أن الإتحاد الإفريقي يضع على رأس أولوياته تسوية النزاعات الإفريقية بمختلف أشكالها من أجل تحقيق الاستقرار وتعزيز مستوى الحكومات وبالإضافة إلى دعم القدرات الذاتية للدول الإفريقية، غير أنه من الصعب تحقيق كل ذلك بمعزل عن التعاون مع مختلف الآليات سواء الإفريقية كجامعة الدول العربية والبرلمان الإفريقي أو الآليات الدولية كالأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي.

وبناء على ذلك قسمنا هذا المبحث إلى مطلبين:

المطلب الأول: علاقة مجلس السلم والأمن الإفريقي مع جامعة الدول العربية والبرلمان الإفريقي.

المطلب الثاني: علاقة مجلس السلم والأمن الإفريقي مع منظمة الأمم المتحدة والإتحاد الأوروبي.

المطلب الأول: علاقة مجلس السلم والأمن الإفريقي مع جامعة الدول العربية والبرلمان الإفريقي

من اجل تمكين مجلس السلم والأمن الإفريقي من أداء مهامه المرتبطة به لابد له من التعاون مع مختلف الآليات الإقليمية كجامعة الدول العربية والبرلمان الإفريقي، وبذلك قسمنا هذا المطلب إلى فرعين:

الفرع الأول: علاقة مجلس السلم والأمن الإفريقي مع جامعة الدول العربية.

الفرع الثاني: علاقة مجلس السلم والأمن الإفريقي مع البرلمان الإفريقي.

الفرع الأول: علاقة مجلس السلم والأمن الإفريقي مع جامعة الدول العربية

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وانتصار الحلفاء على دول المحور حاولت الدول الغربية المحتلة التخلي عن وعودها بمنح الاستقلال للدول العربية، رغم وقوف الأخيرة معها واستنزاف ثرواتها في المجهود العربي، وكان الرأي العام العربي قد تهيأ لقيام وحدة عربية، ذلك عن طريق الضغط من خلال الأحزاب والصحف في هذا الاتجاه.

وقبل التطرق إلى العلاقة بين مجلس السلم والأمن الإفريقي مع جامعة الدول العربية، لا بد من الإشارة إلى الروابط التاريخية والدينية بين العرب وإفريقيا، إذ كان لانتشار الإسلام في القارة الإفريقية دورا بالغا في نشر الثقافة العربية.[1]

صاغت الوفود العربية المجتمعة في الإسكندرية في 1945/03/22 بنودا عامة كانت نواة أولى لميثاق جامعة الدول العربية، وأكدوا فيها احترام كل دولة وسيادتها والاعتراف بحدودها القائمة، والاعتراف لكل دولة بحق إبرام المعاهدات والاتفاقيات بشرط ألا تتعارض مع أحكام الجامعة وميثاقها.

وحرصت الدول العربية على التأكيد أنه ليس من اللازم إتباع سياسة خارجية موحدة، وعدم اللجوء إلى القوة في فض المنازعات بين الدول الأعضاء وفي حالة الخلاف فإنه يفض بالوساطة بناءا على طلب المتخاصمين.

ويتألف ميثاق جامعة الدول العربية من عشرين مادة تعلق بأغراض الجامعة وأجهزتها والعلاقات فيما بين الدول الأعضاء وغير ذلك من الشؤون.[2]

وتضمن ميثاق جامعة الدول العربية مبادئ وأهداف تدور في مجملها حول الأمن والاستقرار بين دول الجامعة طبقا للمواد 05 و06 من ميثاق الإتحاد، ومن هته الأهداف:

1- هاشمي حسن، دور الإتحاد الإفريقي في تحقيق الأمن في لإفريقيا، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق، جامعة باجي مختار، عنابة، 2006، ص219.

2- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

- صيانة استقلال الدول الأعضاء.
- حل المنازعات بطرق سليمة

أما بالنسبة للمبادئ فهي تنصب في مجملها في إطار واحد وهو مبدأ المساواة بين الدول الأعضاء، وتحريم اللجوء إلى القوة في فض المنازعات بطرق سليمة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، كما نصت وثيقة الجامعة على اختصاصات بهدف تحقيق الأمن الجماعي، وتم إنشاء بذلك أجهزة توكل لها مهمة رعاية تلك المبادئ وتنفيذ المهام، والتي تكمن في مجلس الجامعة الذي يعتبر المشرف الأعلى على شؤونها ويتشكل هذا الأخير من ممثلي الدول الأعضاء في الجامعة.

وللجامعة أيضا أمانة عامة ومساعدين ومحكمة إدارية لفض النزاعات وتفسير الاتفاقيات التي تبرم بين الأعضاء.

وتسعى جامعة الدول العربية إلى تحقيق الأمن بين دول الجامعة، لدا تعمل على توطيد علاقاتها مع المنظمات الإقليمية والدولية الأخرى على غرار ما يعمل به الإتحاد الإفريقي.[1]

وما يؤكد تلك العلاقات هي الروابط بين الدول العربية والدول الإفريقية مثل: مصر والجزائر، والمغرب، تونس، موريتانيا، الصومال، إضافة إلى أنه هناك روابط أخرى تشترك فيها الدول العربية مع الدول الإفريقية كالاعتبارات الجغرافية وعوامل الجوار حيث تقع 72% من مساحة العالم العربي في إفريقيا.[2]

ومن اجل تمكين الجامعة من أداء مهامها وتحقيق أهدافها، أنشات لذلك أجهزة توكل لها مهمة رعاية تلك المبادئ، والتي تكمن في مجلس الجامعة والذي يتشكل من ممثلي

1- انظر: رجب عبد الحميد، منظمات دولية بين النظرية والتطبيق، دط، مطابع طبجي التجارية، مصر، 2002، ص142.

2- هاشمي حسن، المرجع السابق، ص221.

الدول المشتركة في الجامعة، إضافة إلى أمانة عامة تتكون من أمين عام ومساعدين ومحكمة إدارية للنظر في النزاعات وتفسير الاتفاقيات التي تبرم بين أعضاء الجامعة.

أما في مجال التعاون العربي الإفريقي تم إنشاء المحكمة العربية الإفريقية بهدف تقديم التفسيرات القانونية وفض النزاعات التي قد تعرقل مسرة التعاون العربي، غير أن موضوع هذه المحكمة لم يتم بحثه حتى الآن.[1]

ورغم الآليات التي تم إنشاؤها من أجل تفعيل التعاون العربي الإفريقي وبالتالي توطيد وتعزيز العلاقة بين الجانبين إلا أنه تخللها مجموعة من التحديات والتي نذكر منها ما يلي:

– الحروب الأهلية في إفريقيا.

– غياب التنسيق بين الأجهزة الجماعية التي تعمل في مجال التعاون العربي الإفريقي.

– انتشار الخلافات والصراعات بين الدول العربية والإفريقية والصراعات الإفريقية الإفريقية، وبالتالي فان تفعيل السلم والأمن والاستقرار في إفريقيا يؤثر بشكل كبير على الجانبين العربي والإفريقي.[2]

وقد أكد الأمين العام لجامعة الدول العربية على مساندة الجامعة العربية لدولة السودان من أجل تعزيز علاقتها مع الدول العربية والإفريقية.

1- هاشمي حسن، المرجع السابق، ص221.

2- انظر: إبراهيم أحمد نصر الدين، التعاون العربي الإفريقي من أجل التنمية في إفريقيا، مجلة استراتيجية التنمية الإفريقية في ظل الليبرالية الجديدة، آفاق الشراكة الجديدة من اجل التنمية في إفريقيا NEPAD، دط، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، ص156.

ورغم نجاح الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية في عدم تدويل قضية دارفور قد حقق سابقا، إلا أنه في الوقت الراهن استحوذ مجلس الأمن الدولي على القضية وسلبها من الإتحاد الإفريقي والجامعة العربية.[1]

الفرع الثاني: علاقة مجلس السلم والأمن الإفريقي مع البرلمان الإفريقي

جاء النص على إنشاء البرلمان الإفريقي في الوثيقة التأسيسية للاتحاد الإفريقي جديدا على مستوى القارة، حيث لم يكن للبرلمان وجود في مشروعات التكامل الإقليمي قبل ذلك إلا عام 1993، حيث تضمنت دول الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (الايكواس) في ميثاقها أهمية وجود لجنة برلمانية مشتركة لدول الجماعة ودخلت حيز التنفيذ عام 2001، وانطبق ذلك أيضا على الجماعة الإنمائية لدول الجنوب الإفريقي (سادك) والتي اتفقت عام 1997 على إنشاء جهاز برلماني مشترك رغم قيامها قبل ذلك بسنوات عديدة.

وتأتي أهمية دراسة البرلمان لشعوب إفريقيا في أنه يمثل كافة مصالح شعوب القارة أي كافة القوى الاجتماعية والتيارات السياسية لدول القارة، ودور البرلمان الحقيقي في إدارة الإتحاد ودرجة التماسك السياسي بين الدول الأعضاء والتعبير الدقيق يعني مصالح شعوب القارة، الأمر الذي يعد بمثابة مؤشر حقيقي لمستقبل الإتحاد لأن البرلمان يعد مؤسسة رقابية ونيابية من الشعوب الإفريقية على قادة القارة ونخبها الحاكمة، ومن تم يتضح مدى التزام القادة الأفارقة بفكرة سيادة القانون، والديمقراطية والوحدة الإفريقية.[2]

فالبرلمان الإفريقي هو المؤسسة الأكثر انضباطا بالشعوب والمعبرة عن إدارتها وأعضاء البرلمان أكثر تنوعا من أعضاء السلطة التنفيذية والقضائية من الناحية السياسية والحزبية وأيضا من ناحية الانتماء إلى المناطق والأقاليم الجغرافية والثقافات المحلية المختلفة في المجتمع، وتتميز البرلمانات أيضا عن غيرها من المؤسسات أنها تعمل في

1- هاشمي حسن، المرجع السابق، ص ص 224، 225.

2- عادل عبد الرزاق، المرجع السابق، ص114.

إطار قاعدة المساواة بين أعضائها، أغلبية ومعارضة معينين سواء عن طريق الانتخاب أو التعيين في صفتهم النيابية وفي حقوقهم وواجباتهم وحتى رئيس البرلمان اختصاصاته تنظيمية بالأساس أي أنه رئيس البرلمان وليس رئيسا للأعضاء.[1]

وينشأ مجلس السلم والأمن الإفريقي علاقات تعاون وثيقة مع البرلمان الإفريقي لتقرير السلم والأمن والاستقرار في إفريقيا، ويقوم المجلس بناءا على طلب البرلمان الإفريقي بتقديم تقرير إلى البرلمان عن طريق رئيس المفوضية الذي يقوم بتقديم تقرير سنوي للبرلمان الإفريقي عن وضع السلم والأمن في القارة الإفريقية كما يتخذ الإجراءات المطلوبة كلها لتسيير ممارسة البرلمان الإفريقي لسلطاته.

وقد أعد مشروع البروتوكول الخاص ببرلمان عموم إفريقيا من قبل البرلمانيين الأفارقة بجنوب إفريقيا في نوفمبر 2000، ثم جرت مناقشته وتعديله خلال عرضه على القمة الإفريقية الاستثنائية أو قمة سرت الثانية في مارس 2000 وقمة لوساكا سنة 2000 ثم تمت صياغته مشروع البروتوكول الخاص ببرلمان عموم إفريقيا ومناقشته في اجتماع مجلس وزراء منظمة الوحدة الإفريقية بطرابلس وأحيل على القمة الاستثنائية في سرت المنعقدة بين 01 و02 مارس 2002 والتي أصدرت قرار يقضي بالموافقة على البروتوكول.[2]

وطبقا لما جاء في نص المادة (18) الفقرة (01) من برتوكول المجلس عن العلاقة بين مجلس السلم والأمن الإفريقي والبرلمان الإفريقي على أنه يقيم المجلس علاقات وثيقة مع البرلمان الإفريقي لتعزيز السلم والأمن والاستقرار في إفريقيا.

و لتحقيق هذه العلاقات يلتزم المجلس بتقديم تقارير إلى البرلمان الإفريقي عن طريق رئيس المفوضية كلما طلب ذلك البرلمان (طلب التقارير) وذلك بهدف تيسير أداء البرلمان

1- عادل عبد الرزاق، المرجع السابق، ص115.

2- سهيلة سعودي، المرجع السابق، ص62.

لمسؤولياته المتعلقة بحفظ السلام والأمن والاستقرار في القارة، كما يلتزم رئيس المفوضية بتقديم تقرير سنوي عن وضع السلم والأمن في القارة.[1]

وبهذا فإنه يمكن القول أن البرلمان الإفريقي له سلطة فوقية على مجلس السلم والأمن من خلال إلزام المجلس بتقديم بيان أو تقرير لهذا البرلمان بطلب منه أو بدون طلب بالنسبة للتقرير السنوي الإلزامي.

ويتخذ رئيس المفوضية كافة الإجراءات المطلوبة لتيسير ممارسة البرلمان لسلطاته على نحو ما تنص عليه المادة (11) الفقرة (05) من بروتوكول المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الإفريقية المتعلقة بالبرلمان الإفريقي، هذه السلطات التي تكمن في تحقيق السلم وترقية الديمقراطية والحكم الراشد وتطوير الحوار البرلماني والتنمية المستدامة والرفاهية الاجتماعية للشعوب الإفريقية، ومن أجل هذا يجتمع الإتحاد البرلماني في دورات سنوية من أجل دراسة ومعالجة هذه القضايا.

وبذلك فان علاقة البرلمان الإفريقي بمجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي ضرورية، خاصة في الأمور الاستشارية باعتباره هيئة وظيفة التشريع في أبرز ما يقوم به البرلمان، ورغم أن المبادرة في اقتراح القوانين في صورة مشروعات تأتي غالبا من السلطة التنفيذية، فإن ذلك لا ينفي دور البرلمان في مناقشة المشروعات وتعديلها قبل الموافقة عليها كذلك اقتراح قوانين جديدة، هذا وتعتبر عملية التشريع تجسيدا لإدارة المجتمع وأولوياته سواء كان مجتمع وطنيا أو إقليميا أو قاريا.

وفي إطار تشكيل البرلمان الإفريقي فقد استقر الرأي على أنه خلال المرحلة الانتقالية سوف يتشكل وفق ما يلي:

- يتم تمثيل الدول الأعضاء في البرلمان الإفريقي بعدد متساوي من الأعضاء.

1- المادة (18) من برتوكول المجلس.

- يتم تمثيل كل دولة عضو بخمسة أعضاء تكون من بينهم امرأة واحدة على الأقل.

- يتعين أن يعكس تمثيل كل دولة تنوع الآراء السياسية في كل برلمان أو في جهاز تداولي آخر.[1]

ومن ناحية سلطات واختصاصات البرلمان الإفريقي، فإن من المفترض أن يقوم البرلمان الإفريقي بأداء مهام وسلطات تشريعية تحددها له هيئة مؤتمر رؤساء الدول والحكومات، خلال الفترة الأولى من إنشائه يتولى وظائف وسلطات استشارية فقط ومن ذلك:

- مراجعة ومناقشة وإبداء الرأي في آية مسألة سواء بمبادرة منه أو بناءا على طلب مؤتمر رؤساء الدول والحكومات أو جهاز سياسي آخر، و اتخاذ توصيات تبدو ملائمة من أجل العمل على احترام حقوق الإنسان وتقرير المؤسسات الديمقراطية بالإضافة إلى تعزيز الحكم الراشد وحكم القانون.

- مناقشة ميزانيته وميزانية الجماعة الاقتصادية وتقديم التوصيات.

- العمل على تحقيق التجانس والتنسيق بين قوانين الدول الأعضاء.

- تقديم توصيات تهدف إلى المساهمة في تحقيق أهداف منظمة الوحدة الإفريقية والجماعة الاقتصادية والإفريقية وتوجيه الاهتمام للتحديات التي تواجه العملية التكاملية الإفريقية وكذلك إستراتيجية مواجهة هذه التحديات التي تواجه العملية التكاملية في إفريقيا وكذلك إستراتيجية مواجهة هذه التحديات.

- دعوة المسؤولين في المنظمة والجماعة لحضور اجتماعات البرلمان الإفريقي وتقديم الوثائق والمساعدة في أداء مهامه.

- دعم برامج وأهداف المنظمة والجماعة في إقليم الدول الأعضاء.

1- عادل عبد الرزاق، المرجع السابق، ص115.

- إنجاز أية أهداف أخرى تبدو ملائمة لتحقيق الأهداف الملائمة والمنصوص عليها في المادة (03) من البرتوكول المنشأ لهذا البرلمان.

- توجيه الانتباه إلى التحديات التي ينبغي مواجهتها في عملية تكامل إفريقيا لمواجهة وتعزيز برامج وأهداف الإتحاد الإفريقي في الدوائر الانتخابية للدول الأعضاء، وتعزيز وتنسيق ومداومة سياسات وإجراءات برامج وأنشطة المجموعات الاقتصادية والإقليمية والمحافل البرلمانية لإفريقيا.[1]

ويسعى مجلس السلم والأمن الإفريقي إلى إقامة علاقة تعاون وثيق مع اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب في جميع المجالات التي لها صلة بأهداف المجلس وصلاحياته، كما تقوم لجنة حقوق الإنسان والشعوب بلفت انتباه مجلس السلم والأمن الإفريقي حول أي معلومة ذلت صلة بأهدافه وصلاحياته.[2]

كما يقوم مجلس السلم والأمن الإفريقي بتشجيع قيم المنظمات غير الحكومية والمنظمات التي تعمل في مجال المنظمات النسوية والمشاركة بفعالية في الجهود التي ترمي إلى ترقية السلم والأمن والاستقرار في إفريقيا.

وتعتبر المادة (20) أنها تعطي أهمية خاصة للمنظمات غير الحكومة باعتبارها ذات دراية بجذور المشكل أو النزاع وما يمكن أن تؤول إليه الأوضاع في حالة تطورها.[3]

غير أن علاقات مجلس السلم والأمن الإفريقي مع البرلمان الإفريقي واجهته مجموعة من التحديات وهي:

- اختلاف رؤية بعض دول القارة لمفهوم الديمقراطية.

1- عادل عبد الرزاق، المرجع السابق، ص ص 115، 116.

2- سهيلة سعودي، المرجع السابق، ص63.

3- المادة (20) من برتوكول المجلس.

- التأكيد على مبدأ التمثيل سوف يجعل المندوبين لوجهات نظر دولهم ومن تم تكريس تقاليد منظمة الوحدة الإفريقية، ولا يعتبر التوجه الحقيقي للشعوب الإفريقية وبالتالي كيف يمكن القول أن كلا من نيجريا وملاوي على قدم المساواة من حيث التمثيل في برلمان إفريقيا رغم الكثافة السكانية المختلفة لدولهم.

- التأكيد على المشكلات الإفريقية الملحة مثل: انخفاض مستوى المعيشة، وانتشار الإمراض، وإهدار الموارد الوطنية في الصراعات الأهلية والإقليمية، وبالتالي فإن التحدي الحقيقي يتمثل في ضرورة تحويل كل هته المشكلات إلى إمكانيات وقدرات حقيقة من خلال زيادة وإسراع وتيرة العملية التكاملية في إفريقيا.

- إن الإستراتيجية التي يمكن رسم بها مستقبل إفريقيا في القرن الحادي والعشرين هي أنه لا سبيل لتحقيق النهضة الإفريقية.[1]

وفي الأخير يمكن القول إن العلاقة التي تربط مجلس السلم والأمن الإفريقي مع البرلمان الإفريقي، هي علاقة تعاونية من أجل تحقيق السلم والأمن والاستقرار في القارة الإفريقية، إذ أن كلا الجهازين يهدفان إلى تحقيق الأمن والسلم والاستقرار وبذلك فلابد من تعاونها لتحقيق الهدف المنشود.

المطلب الثاني: علاقة مجلس السلم والأمن الإفريقي مع منظمة الأمم المتحدة والإتحاد الأوروبي

من أجل تحقيق مجلس السلم والأمن الإفريقي للأهداف التي أنشأ من أجلها والمتمثلة في تعزيز السلم والأمن الإفريقي، ونظرا لافتقاره للوسائل التي تساعده في ذلك إضافة إلى الانتشار الكبير للخلافات داخل الدول الإفريقية كان لابد على المجلس بناء علاقات تعاون مع مختلف الآليات والتي منها الآليات الدولية كالأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي.

وبناء على ذلك قسمنا هذا المطلب إلى فرعين:

1- عادل عبد الرزاق، المرجع السابق، ص118.

الفرع الأول: علاقة مجلس السلم والأمن الإفريقي مع منظمة الأمم المتحدة.

الفرع الثاني: علاقة مجلس السلم والأمن الإفريقي مع الإتحاد الأوروبي.

الفرع الأول: علاقة مجلس السلم والأمن الإفريقي مع منظمة الأمم المتحدة

إن اشتراك المنظمات الإقليمية في عملية بناء السلام الدولي هو أحد أبرز المعالم ما بعد الحرب الباردة، غير أن دور الأمم المتحدة في إحلال السلام والأمن مكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، إذ نصل صراحة على شرعية وفوائد المنظمات في تسوية الخلافات وحل الصراعات.[1]

وتتمثل علاقة مجلس السلم والأمن الإفريقي مع الأمم المتحدة في تقديم هذه الأخيرة للدعم المالي واللوجستي والعسكري، تعزيز نشاطات الإتحاد الإفريقي في مجال صون السلم والأمن والاستقرار، وذلك عملا بأحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة المتعلق بدورها في حفظ السلم والأمن .

ويقوم كل من مجلس السلم والأمن الإفريقي ورئيس المفوضية بالتفاعل الوثيق والمستمر مع مجلس الأمن الدولي، ومع الأعضاء الإفريقيين وكذلك مع الأمين العام للأمم المتحدة، حيث تعقد الاجتماعات الدورية وإجراء المشاورات المنظمة حول مسائل الأمن والسلم والاستقرار في إفريقيا وفي إطار تنظيم العلاقة بين مجلس الأمن الإفريقي مع الأمم المتحدة، وطبقا لما جاء في المادة (17) فإن مجلس السلم والأمن الإفريقي يتعاون ويعمل بصفة وثيقة مع مجلس الأمن الدولي الذي يضطلع بالمسؤوليات الرئيسية في إقرار السلم والأمن الدوليين، وذلك في إطار أداء مجلس للسلم والأمن الإفريقي لمهامه الخاصة بالحفاظ على السلام والأمن، كما يتعاون بصفة وثيقة مع وكالات هيئة الأمم المتحدة في سبيل تعزيز السلام والاستقرار في إفريقيا.

1- هاشمي حسن المرجع السابق، ص212.

كما يتعاون مجلس السلم والأمن الإفريقي مع بعثات الأمم المتحدة في النزاعات الإفريقية ولجان التحقيق التي ترسلها الأمم المتحدة بمقر النزاعات في مختلف الدول الإفريقية.[1]

ويتعاون مجلس السلم والأمن الإفريقي مع المنظمات الدولية المماثلة من خلال دعوتها لمخاطبة الاجتماعات حول القضايا ذات الاهتمام المشترك، إذ أنه حسب رأي المجلس فان تسيير المسؤوليات يتطلب دعوة تلك المنظمات لمشاركته.

كما شهدت قارة إفريقيا عمليات للأمم المتحدة لحفظ السلام مند الستينيات، بعضها انتهى بالاستقرار والسلام في الدول الإفريقية وبعضها الآخر استقر وتجدد نتيجة الحروب الأهلية، لهذا حظيت القارة الإفريقية بنصيب كبير من عمليات السلام التي أنشأتها هيئة الأمم المتحدة سنة 1948 حتى 2009 كان نصيب القارة الإفريقية منها 27 عملية، وتنقسم هذه العمليات إلى نوعين: عمليات حفظ السلام التقليدية والعمليات المفوضة بمهام بناء السلام.

وقد زاد الطلب الإفريقي على عمليات السلام التي تقودها الأمم المتحدة نتيجة مايلي:

- تفاقم الآثار الكارثية للصراعات والنزاعات الداخلية وامتدادها إلى المحيط الإقليمي.
- افتقار اغلب الدول والتنظيمات الإقليمية الإفريقية إلى القدرات المادية والبشرية اللازمة لبناء السلام.
- تخوف الأفارقة من التدخل العسكري للدول الكبرى في الصراعات والنزعات الإفريقية.

1- محمد هيبة علي أحطيبة، المرجع السابق، ص638.

وانطلاقا من سنة 2005 حازت قارة إفريقيا على أعلى معدل لعمليات السلام مع نشر عن ما يزيد عن 65 ألف فرد في 14 بعثة سلام، تم تكريس 75% من موارد الأمم المتحدة سواء البشرية أو ميزانية حفظ السلام لقارة إفريقيا، وتتولى لجنة بناء السلام أنشطتها في كل من "بورندي" و"سيراليون" منذ جوان 2006، و"غينيا بيساو" ومنذ ديسمبر 2007، وبجمهورية "إفريقيا الوسطى" منذ جوان 2008.

وفي إطار التعاون بين الإتحاد الإفريقي ومنظمة الأمم المتحدة تم إنشاء قوات حفظ السلام هجينة تضم كل من قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة ونظيرتها التابعة للاتحاد الإفريقي، وقد تولت هذه القوات أول مهمة لها في 31 ديسمبر 2007 في السودان وبالضبط في إقليم دارفور حيث تمت:

- مراقبة مدى تنفيذ كافة أطراف النزاع حول وقف إطلاق النار، يمكنها أيضا استخدام القوة لأجل ضمان سلامة العاملين والموظفين في الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي وكدا من يعملون في المساعدة الإنسانية الدولية.

- ضمت عملية الإتحاد الإفريقي والأمم المتحدة الهجينة في إقليم دارفور 19315 فردا واعتمدت فعليا 12194 فردا بين قوات عسكرية ومراقبون عسكريون بالإضافة إلى الشرطة المدنية والموظفون المدنيون.[1]

ومن أجل إعطاء دفعة قوية للتعاون بين كل من منظمة الأمم المتحدة والإتحاد الإفريقي أعلن الأمين العام للأمم المتحدة في 2005 عن برنامج عشائري لتعزيز القدرات بالتعاون مع الإتحاد الإفريقي، وقد تم اعتماده في سنة 2006، حيث يمثل هيكلا عاما للمساعدة المقدمة من طرف منظمة الأمم المتحدة للاتحاد الإفريقي في المجال الأمني.

وقد تم إنشاء مجموعة الخبراء من قبل الأمم المتحدة للاتحاد الإفريقي في 12 ديسمبر 2009، بغية تعزيز الصلات والروابط بين المنظمين والسماح لهما بالتعاون بكل

1- سهيلة سعودي، المرجع السابق، ص57.

فعالية في القضايا ذات الاهتمام المشترك من الجانبين (الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي) خاصة في المسائل المتعلقة بالتمويل لعمليات حفظ السلام في القارة الإفريقية.[1]

وفي الإعلان السياسي بشأن الحل السلمي للنزاعات في القارة الإفريقية الخاصة بالأمم المتحدة، تم التسليم بأن الشراكة بين الأمم المتحدة والإتحاد الإفريقي وفقا لما جاء في الفصل الثامن من الميثاق أمر لا غنى عنه وأنها لا تزال تمثل أساسا متينا لمواصلة بدل الجهود الرامية إلى حل النزاعات والصراعات في إفريقيا، وتنسيق الجهود الرامية إلى بناء القدرات الوطنية التي تم تعزيزها بموجب قرارات مجلس الأمن الدولي وكدا جميع قرارات الجمعية العامة المتعلقة بالتعاون بين منظمة الأمم المتحدة والإتحاد الإفريقي، ولاسيما قرارات الجمعية العامة لضمان أن تؤدي الترتيبات الإقليمية دورها في إطار منظومة السلم والأمن والاستقرار.

وبالإضافة للأدوار التي قامت بها الأمم المتحدة لحفظ السلم والأمن في القارة الإفريقية بعد إنشاء الإتحاد الإفريقي ومجلس السلم والأمن التابع للإتحاد، غير أن هذا التعاون يكاد لا يلاحظ، فقد كانت له عملية حفظ السلام في "أنغولا" ساعده فيها مجموعة من الدول كالبرازيل، رومانيا، أوروغواي، إضافة إلى دور الأمين العام للأمم المتحدة في صراع الكونغو الديمقراطية.[2]

ويمكن تقييم العلاقة بين مجلس السلم والأمن التابع للإتحاد الإفريقي والأمم المتحدة من خلال تدويل مشكلة دارفور (السودان) ومناقشتها في أروقة الأمم المتحدة، وبين أحضان مجلس الأمن الدولي، إذ تتضح هذه العلاقة بين مجلس السلم والأمن الإفريقي والأمم المتحدة من خلال المساعدات التي يقدمها هذا الأخير (مجلس السلم والأمن الإفريقي) للأمم المتحدة في نقل الوثائق والملفات المتعلقة بأزمة دارفور من أروقة الإتحاد

1- سهيلة سعودي، المرجع السابق، ص58.

2- انظر: شارون ميهارتا، مهمات حفظ السلام المتعدد الأطراف، الكتاب السنوي، التسلح ونزع السلاح والأمن، دط مطبعة مودلي، بيروا، لبنان، 2003، ص248.

الإفريقي إلى منظمة الأمم المتحدة، ولو أن هناك من يرى أنه تعدي وسلب لحق الإتحاد الإفريقي في حل نزاعاته الإقليمية، وفسح المجال لتدخل المنظمة الأممية وذلك من خلال عمل الإتحاد على المساعدة في انتشار القوات الدولية داخل إقليم دارفور، وهو ما تم تأكيده من قبل رئيس المفوضية للإتحاد الإفريقي بأن هذا الأخير سيعمل على دعم انتشار القوات الأممية في إقليم دارفور.

وفي الأخير يمكن القول أن علاقة مجلس السلم والأمن الإفريقي مع الأمم المتحدة قد نجحت إلى حد ما إذا ما أخذنا بعين الاعتبار القرارات الأممية الصادرة في هذا الشأن والتي تؤكد بأن الإتحاد الإفريقي قد قدم كل الدعم للأمم المتحدة من أجل إيجاد تسوية للنزاعات والصراعات التي تنشب في القارة الإفريقية.[1]

الفرع الثاني: علاقة مجلس السلم والأمن الإفريقي مع الإتحاد الأوروبي

لقد حظيت مسألة الأمن الإفريقي باهتمام دولي في أواخر التسعينات من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا وفرنسا، الأمر الذي جعل من الدول الأوروبية وفي إطار المنافسة الدولية في قارة إفريقيا إلى البحث في محاولة لإيجاد مبادرة بين إفريقيا وأوروبا من أجل تحقيق الأمن في إفريقيا والقضاء على الصراعات من أجل تعزيز تواجد أوروبا في إفريقيا وضمان مصالحها على حساب الولايات المتحدة الأمريكية.

الأمر الذي دفع بمنظمة الوحدة الإفريقية إلى تحديد المعايير الرئيسية ومناقشة أي صادرة دولية تهدف إلى وضع الآليات لمنع الصراع في إفريقيا مستقبلا.[2]

وظهرت المبادرة البريطانية بعد ما أبدت هذه الأخيرة قلقها إزاء كارثة النزاعات الإفريقية والحاجة إلى تقديم المساعدات لتنمية قدرات إفريقيا لإدارة النزاعات الإفريقية

1- هاشمي حسن، المرجع السابق، ص219.

2- سهيلة سعودي، المرجع السابق، ص59.

وذلك في عام 1994 خلال زيارة رئيس وزرائها السابق "جون ميجور" لجنوب إفريقيا وأكد وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية في الدورة التاسعة والأربعين للأمم المتحدة في مجال تقديم المساعدات لمنظمة الوحدة الإفريقية تحت رعاية الأمم المتحدة.

ومن أجل تنفيذ الحكومة البريطانية لمبادرتها تبنت مجموعة من الخطوات تمثلت في:

- إقامة حلقتين دراسيتين في غانا (نوفمبر 1994) وفي مصر (جانفي 1995) شاركت فيها 16 دولة افريقية، تم التركيز فيها على ضرورة إنشاء نظام الإنذار المبكر والدبلوماسية الوقائية.

- عقدت دورات في كلية "كامبرلي" للأركان في مجال حفظ السلام حضرها كبار العسكريين من مصر وغانا، كينيا، زمبابوي.[1]

أما بالنسبة للمبادرة الفرنسية فقد تمركزت حول إنشاء قوة دائمة تساهم فيها دول القارة على أن تكون البعثة على أساس قاري، وذلك من أجل استخدامها في أوقات الأزمات، وللتدخل فيها عرفت بمشروع فرنسي "ريكامب"، أي مشروع بناء قدرة إفريقية لحفظ السلام .

وقد قامت فرنسا بإجراء مناورات عسكرية للتدريب على مثل هذا النموذج في إقليم السنغال في فبراير 1998 اشترك فيها نحو 500 عسكري فرنسي إضافة إلى 3000 من الأفارقة ينتمون إلى دول كالسنغال، مالي، موريتانيا، غانا، غينيا، وغينيا بيساو.

1- محمود أبو العينين، المرجع السابق، ص29.

كما قامت فرنسا بدعم قدرات حفظ السلام الإفريقي بتخصيص حوالي 20% من ميزانية التعاون العسكري مع إفريقيا.[1]

وبعد هاتين المبادرتين (البريطانية والفرنسية) انعقد مؤتمر القمة الأوروبي الإفريقي في القاهرة مابين 03 و04 أفريل 2000، إذ يعد أول مؤتمر أوروبي إفريقي بمبادرة من الإتحاد الأوربي يهدف لبحث أسس الشراكة الإستراتيجية بين الجانبين حيث جمع فيه لأول مرة دول من الإتحاد الأوروبي مع دول افريقية بهدف تفعيل العلاقة الأوروبية الإفريقية.

إضافة إلى أن الهدف من هذه العلاقة هو تحقيق مصالح الإتحاد الأوروبي إضافة إلى إيمان الفرنسيين بفكرة أنهم الأحق بالارتباط بإفريقيا بحكم التاريخ والجغرافيا، مما يترتب عليه تحمل الفرنسيين لمسؤولياتهم التاريخية اتجاه الشعوب الإفريقية من خلال دعم الأمن والاستقرار في إفريقيا.[2]

وقد أكد برتوكول مجلس السلم والأمن الإفريقي من خلال نصه على ضرورة التعاون مع المنظمات الدولية الإقليمية بخصوص مسائل الأمن من خلال المادة (17) الفقرة (04).[3]

لقد حضي الإتحاد الأوروبي بشريك ملائم ضد تأسيس الإتحاد الإفريقي سنة 2002 كمنظمة بديلة عن منظمة الوحدة الإفريقية، وكان مجلس وزراء الإتحاد الأوروبي قد أكد في ماي 2001 أن المسؤولية الرئيسية فيما يخص إدارة الأزمات والوقاية من الصراعات والنزاعات وتسويتها في القارة الإفريقية تقع عاتق الشعوب الإفريقية، غير أنها تعهد في

1- هاشمي حسن، المرجع السابق، ص230.

2- المرجع نفسه، ص231.

3- المادة (17) من برتوكول المجلس.

ذات الوقت بأن الإتحاد الإفريقي سيدعم على المدى البعيد جهود الأفارقة وقدرتهم في تسوية النزاعات والخلافات التي تنشب على مستوى الأقاليم الإفريقية.[1]

وتم الإعلان في مارس 2004 عن تأسيسي مبادرة صندوق "تسهيل دعم السلام" وأطلقت من طرف صفوف التنمية بالاتحاد الأوروبي "بول نيلسون"، وهي عبارة عن أداة مزودة بميزانية تقدر بمائتين وخمسين مليون أورو، يتم تخصيصها من أجل تمويل عمليات حفظ السلام في القارة السمراء، كما وفر الإتحاد الأوروبي حتى سنة 2007 ما يقارب مائتين وخمسين مليون أورو لصندوق تسهيل دعم السلام القادمة من صندوق التنمية الأوربي، حيث خصص المبلغ كاملا لإجراءات دعم السلام وبناء القدرات في إفريقيا.

كما أن تعزيز القدرات يحظى بميزانية قدرها خمسة وثلاثون مليون أورو، وهو يهدف إلى:

- تقديم المساعدة للاتحاد الإفريقي من اجل وضع سياسة أمنية ودفاعية شاملة.
- التشجيع على خلق وتكوين فرق بهدف تعزيز قدرات كل من الإتحاد الإفريقي والمنظمات الإقليمية الفرعية المتعلقة بالتحضير لعمليات حفظ السلام.
- تعزيز قدرات الإتحاد الإفريقي والمنظمات الإقليمية الفرعية في مجال التسيير المالي والإداري لعمليات السلام وذلك من خلال مساعدات الإتحاد الأوروبي.[2]

كما ساهمت عملية تسهيل دعم السلام في إفريقيا بتمويل بعثة الإتحاد الإفريقي في السودان (AMIS) التي انطلقت في 08 أفريل 2004، واستفادت مما يزيد عن ثلاثمائة وخمسون مليون أورو، وانتهت بصفة رسمية في 31 ديسمبر 2007.

1- سهيلة سعودي، المرجع السابق، ص59.

2- Voir Commission Européenne, Garantir La Paix Et La Stabilité En Afrique, Juillet 2004, P07. Disponible Sur : http:// Europa.en.int

أما بالنسبة للنسخة الثانية لعملية تسهل السلام التي امتدت من 2008 إلى 2010، فقد استفادت قارة إفريقيا من ميزانية قدرها ثلاثمائة مليون أورو قدمها صندوق التنمية الأوروبي، إضافة إلى المساهمة في استمرار تحويل عمليات السلام الخاصة بالسودان والصومال وجمهورية إفريقيا الوسطى وجزر القمر، وتم إطلاق بعثة الإتحاد الإفريقي في الصومال من طرف مجلس السلم والأمن الإفريقي بالاتفاق مع منظمة الأمم المتحدة في 19 جانفي 2007، وقد تم تمديد فترتها الابتدائية التي دامت ستة أشهر عدة مرات، وكان آخرها القرار المؤرخ في 30 سبتمبر 2011، والذي قضى بتمديد ولاية Amison إلى غاية 31 أكتوبر 2012، مع تخصيص ما قيمته مائة واثنان وأربعون مليون أورو لتمويل هذه البعثة من طرف صندوق تسهيل دعم السلام في القارة الإفريقية، وقدم الإتحاد الأوروبي منذ إنشاء صندوق تسهيل دعم السلام في فارقيا سنة 2004 ما قيمته سبعمائة وأربعون مليون أورو، وتم توزيع موارده على النحو التالي:

- **تعزيز القدرات**: حضت قارة إفريقيا بمبلغ مائة مليون أورو، ويهدف الإتحاد الأوروبي في هذا المجال إلى تعزيز السير الحسن والفعال لمختلف البرامج والخطط الأمنية على مستوى الإتحاد الإفريقي، وتشجيع الحوار السياسي عن طريق تطوير التعاون في مجالات الوقاية وتسيير وتسوية النزاعات.

- **عمليات حفظ السلام:** لقد تم تخصيص مبلغ قيمته ستمائة مليون أورو لتمويل عمليات حفظ السلام في إفريقيا بهدف تمكين الإتحاد الإفريقي والمنظمات الإقليمية الفرعية من التخطيط ومباشرة حفظ السلام في مختلف أرجاء القارة الإفريقية.

- **ميكانيزم الإنذار المبكر**: وتم تخصيص له مبلغ خمسة عشر مليون أورو لتمويل المراحل التحضيرية لعمليات حفظ السلام، إضافة إلى الإجراءات الابتدائية لمراحل الوساطة في حالة بروز الحاجة الملحة للموارد المالية.[1]

أما بالنسبة للتكوين والتدريب والتجهيزات فهم في إطار برنامج تعزيز القدرات الإفريقية لحفظ السلام، وتم إجراء هته الدورة تحت مراقبة الإتحاد الأوروبي وذلك من أجل التفاعل مع التنظيم الجديد للسياسة الدفاعية للاتحاد الإفريقي ومجلس السلم والأمن التابع له.

أما بالنسبة للشراكة الإستراتيجية للاتحاد الأوروبي وقارة إفريقيا فقد بدأت في 19 ديسمبر 2005، وقد حدد المجلس الأوروبي مجموعة من المبادئ بهدف إنجاح هذه الشركة هي كالآتي:

- تنمية حركة شاملة في مجال الوقاية من النزاعات.
- دعم عمليات حفظ السلام في القارة الإفريقية.
- منع تجدد النزاعات والصراعات عن طريق نزع السلاح.
- التعاون من أجل مكافحة التهديدات الأمنية المشتركة.
- بدل كل الجهود المتاحة من أجل القضاء على مصادر النزاعات والصراعات .

ودخلت الشراكة الإستراتيجية بين الإتحاد الأوروبي وإفريقيا حيز التنفيذ في اجتماع "لشبونة" لرؤساء الدول الأوروبية والإفريقية في 09 ديسمبر 2007، ثم جاء الاجتماع الثالث بطرابلس في نوفمبر 2010 لإعادة التأكيد على أن الإستراتيجية المشتركة للاتحاد الأوروبي وإفريقيا هي الإطار الصحيح لإعمال العلاقات بينهما (الاتحاد الأوروبي وإفريقيا)، ومن أجل تحقيق أهداف الإستراتيجية كاملة، تم تبني خطة إجرائية ثانية كمتابعة للخطة الإجرائية الأولى للتقييمات المختلفة المتعلقة باحتياجات وقدرات التدريب الإفريقية.

1- سهيلة سعودي، المرجع السابق، ص60.

أما بخصوص موقف الإتحاد الأوروبي من أزمة السودان وبعد قيامه بتعليق مساعدته التنموية وقطع الحوار السياسي من جانب الإتحاد الأوروبي مع السودان، إلا أن دوره في تقديم المساعدات الإنسانية ظل قائما مثل مساعدات ضحايا الحرب الأهلية والكوارث الإنسانية، كما تحرك الإتحاد لاستئناف الحوار السياسي مع الخرطوم.

غير أن العلاقة بين الإتحاد الأوروبي والإفريقي والتي تمثل قاسما مشتركا وتماثل في أوجه الشبه فقد تخللتها مجموعة من التحديات والتي نذكر منها ما يلي:

فبالنظر إلى الإتحاد الأوروبي نجد أن توسيع العضوية يمثل تحديا هيكليا ومؤسسيا، إذ أنه بخلاف تركيا تقدمت 12 دولة بطلبات الانضمام لعضوية الإتحاد استنادا إلى شرعية جغرافية بانتماء هذه الدول إلى شرق أوروبا باستثناء تركيا وقبرص ومالطا، كما يوجد بينهم الكثير من التناقضات في الأوضاع الاقتصادية والمساحة وعدد السكان والتي يتعين على الإتحاد الأوروبي التعامل معها، ذلك أن انضمام هذه الدول سوف يزيد من مساحة الإتحاد وعدد سكانه بنسبة تصل إلى 33%، كما سيترتب على ذلك زيادة الأعباء الاقتصادية للاتحاد إذ لم تطبق نظام الدعم الحالي في مجال السياسة الزراعية والهيكلة على دول وسط وشرق أوروبا ذات الطابع الزراعي من حيث اقتصاديتها.

إضافة إلى المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي من المتوقع إن تتزايد مع تدفق المهاجرين من الدول الجديدة التي ترغب في الانضمام للاتحاد الأوروبي.[1]

كما أن التوسع في عضوية الإتحاد الأوروبي يثير إشكالية مهمة تتعلق بالصيغة التي يمكن أن تكون عليها الإتحاد الأوروبي بعد توسيعه، حيث ترى ألمانيا تحول الإتحاد إلى

1- عادل عبد الرزاق، المرجع السابق، ص150.

كيان فيدرالي له برلمان ورئيس دستوري منتخب، وذلك على غرار النموذج الأمريكي مع بعض الفوارق الطفيفة.[1]

كما أن هناك إشكالية ثانية، وهي مشكلة تمسك الدول بسيادتها والتي يترتب عليها خلافات حول المدى الزمني اللازم لتحقيق الوحدة الأوروبية، حيث يختلف الرأي في هذا الإطار بين فريق تقوده ألمانيا وفرنسا ويدعو إلى الإسراع لتطبيق خطوات الوحدة وفريق تقوده بريطانيا ويدعو إلى التدرج، بالإضافة إلى معارضة بعض الدول تدخل الإتحاد في مجالات عمل معينة.

ومن تم نخلص إلى أن مسالة السيادة الوطنية تمثل تحديا أمام الإتحاد الأوروبي وذلك أن إصرار كل دولة عضو على حماية سيادتها سوف يترتب عليه وجود العديد من التوجهات داخل موئسات صنع القرار بشكل يعرقل عملية صنع واتخاذ القرارات.

أما من الجانب الإفريقي فتصل أهم التحديات في عدم اكتمال الهيكل التنظيمي والمؤسسي للاتحاد.[2]

وهناك أيضا تحديات سياسية وأمنية، فالنسبة للاتحاد الأوروبي توجد تحديات تعترضها عملية صياغة سياسية خارجية ودفاعية مشتركة، فعلى الجانب السياسي ينقسم أعضاء الاتحاديين إلى اتجاهين، حيث يطالب الإتحاد الأول بصياغة سياسة خارجية أوروبية مستقلة عن الولايات المتحدة، في حين ينادي الاتجاه الثاني بضرورة توافق السياسة الخارجية للاتحاد مع المواقف الأمريكية الخاصة في القضايا الدولية.[3]

وفي الأخير يمكن القول أن مجلس السلم والأمن الإفريقي يعتبر الجهاز الأول في إفريقيا المسؤول عن تعزيز السلم والأمن في القارة، إذ أن إنشاء هذا الجهاز يؤدي إلى

1- عادل عبد الرزاق، المرجع السابق، ص151.

2- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

3- المرجع نفسه، ص152.

تفعيل أجهزة الأمن التي كانت في المنظمة، وبذلك فهو تكريسا لمدى أهمية الأمن طبقا لما تضمنته أهداف ومبادئ بروتوكول المجلس، والتي انصبت في مجملها في الحفاظ على الأمن والاستقرار والسلام وتعزيزه في القارة الإفريقية.

وفي الأخير يمكن القول انه رغم العقبات والتحديات التي تواجه مجلس السلم والأمن في علاقته مع الإتحاد الأوروبي، إلى أن المجلس فقد حقق قدر كبير من الأمن والاستقرار.

يمكن القول أن مسألة السلم والأمن في إفريقيا من أهم المشاكل التي واجهت الإتحاد الإفريقي، والتي كان لابد له من إيجاد آلية فعالة لمواجهة والتصدي لمختلف المستجدات والتحديات التي واجهت القارة الإفريقية بفعل المتغيرات الدولية، إذ يعتبر مجلس السلم والأمن الإفريقي الجهاز المنوط به في صنع القرار في ما يتعلق بصنع و إنشاء السلام وإدارة النزاعات التي تواجه الدول الإفريقية عن طريق مختلف آلياته وبالتعاون والدعم المستمر مع مختلف المنظمات الإفريقية والمنظمات الدولية من أجل تحقيق أهدافه.

الفصل الثاني

دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في تسوية أزمة دارفور

يحتل إقليم دارفور موقعا استراتجيا هاما، حيث يقع أقصي غرب السودان بوصفه أكبر الأقاليم، تحده من الشمال الغربي "ليبيا" ومن الغرب "تشاد" ومن الجنوب الغربي "إفريقيا الوسطى"، و من الجنوب دولة "جنوب السودان".

يقطن إقليم دارفور عرقيات مختلفة منها العربية والإفريقية وأهم القبائل في دارفور: "الفور"، "الزغاوة"، "المساليت"، "الثاما"... الخ، أما القبائل العربية فأهمها: "الزيادية" "الرزيقات"، و"بني حسين"... الخ.

كما يتكون الإقليم من ثلاث ولايات هي: ولاية "شمال دارفور" وعاصمتها مدينة "الفاشر"، وولاية "جنوب دارفور" وعاصمتها مدينة "نيالا"، وولاية "غرب دارفور" وعاصمتها "الجنينة".

ويبلغ عدد سكان إقليم دارفور حوالي 6.5 مليون نسمة، يتكلمون اللغة العربية إضافة إلى اللّهجات المحلية. وارتبطت قبائل دارفور فيما بينها بالإسلام الذي وحدها لقرون عديدة من الزمن[1] .

ورغم ذلك شهد إقليم دارفور العديد من الصراعات والنزاعات بين هته القبائل والتي تحولت إلى أزمة شكلت أهم مشكلة تواجه الدولة السودانية، ولم يتوقف تأثيرها على انعدام الاستقرار الداخلي فقط وإنما تعدى ذلك إلى تهديد كيان الدولة السودانية ونظامها السياسي.

وترجع بداية الأحداث في دارفور إلى سنة 2003 حيث هاجمت حركات مسلحة متمردة "REBEL" مواقع حكومية والمتمثلة في مراكز الشرطة ومطار "الفاشر" عاصمة الإقليم.

غير أن هذه الأزمة ظهرت بشكل بارز في سنة 2014 كمؤشر للخطر الذي يواجه إقليم السودان بسبب السياسات المتراكمة منذ الاستقلال، والتي أدت إلى تحول في طبيعة العلاقات بين الحكومة المركزية وإقليم دارفور.

و تعددت الأسباب والعوامل التي ساهمت في ظهور أزمة دارفور بين أسباب داخلية وأخرى خارجية، بالإضافة إلى تعدد الأطراف المتدخلة في الأزمة، وقد تدخل مجلس السلم والأمن الإفريقي في هته الأزمة من خلال اتخاذه لمجموعة من التدابير رغم ما واجهه من صعوبات.

وبناءا على ذلك قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين:

- المبحث الأول: وقائع أزمة دارفور
- المبحث الثاني: دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في تسوية أزمة دارفور

المبحث الأول : وقائع أزمة دارفور

تعد أزمة دارفور من أهم الأزمات التي واجهت الدولة السودانية، والتي نتج عنها عدم الاستقرار داخل الإقليم، وترجع بداية الأحداث في دارفور إلى سنة 2003، مما دفع بالحكومة السودانية إلى محاولة إخماد ما يجري على أراضي الإقليم مستخدمة ما تملك من قوة عسكرية وأمنية لأن ذلك كان بمثابة سبب لانفجار الأوضاع وخروج الأحداث عن نطاقها المحلي إلى النطاق الإقليمي ثم انتشرت على المستوي الدولي، وبدأت انتهاكات حقوق الإنسان في الإقليم.[1]

سنتناول في هذا المبحث وقائع هته الأزمة وبناء على ذلك قسمنا هذا المبحث إلى مطلبين:

المطلب الأول: أسباب النزاع في دارفور.

المطلب الثاني: أطراف وطبيعة النزاع المسلح بدارفور.

المطلب الأول : أسباب النزاع في دارفور

ظلت دارفور طوال فترة 1946-1956 جزء لا يتجزأ من السودان كمنطقة مختلفة يحكمها موظفون بريطانيون باعتماد كبير على نظام الإدارة الأهلية، وعندما استقل السودان تحولت السلطة السياسية والاقتصادية إلى أيدي الشماليين العرب والمسلمين في غالبهم مما سبب وجود نزاعات في فترة 1956-1980، إلا أن هذه النزاعات تحولت في فترة 1983-1993 إلى حرب بين التجمعات "الإثنية القبلية" والمجموعات "التشادية" من جهة والحكومية المركزية من جهة أخرى مع استخدام الأسلحة الحديثة .

لكن يري العديد من مواطني دارفور أن الشرارة الحقيقية لهذا النزاع انطلقت عام 1982 حينما تجمعت بعض القبائل العربية تحت مسمى التجمع العربي، وذلك بدعم من حزب الأمة في مواجهة قبيلة "الفور" التي يدعمها حزب الإتحاد الديمقراطي، وبعدما

1- ريمة حمزي دور الصليب الأحمر والهلال الأحمر الدوليين في نزاع دارفور، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 03، 2011، ص47 .

شعرت "الفور" بأن ما يحدث قد تجاوز الحدود قاموا في بداية سنة 2003 بتكوين "حركة جيش السودان" بهدف تحرير دارفور.

غير أن أهم الأحداث التي أدت إلى نشوب النزاع في إقليم دارفور يمكن إرجاعها إلى أسباب داخلية وأخري خارجية.[1]

الفرع الأول : الأسباب الداخلية لأزمة دارفور

يمكن القول أن الصراع في إقليم دارفور، هو نزاع داخلي بالأساس يمتزج فيه ما هو بيئي مع ما هو اجتماعي، مع ما هو اقتصادي إضافة إلى ما هو سياسي.[2]

أولا : الأسباب الجغرافية والبشرية:

أ- الأسباب الجغرافية:

يقع إقليم دارفور في الجزء الغربي من السودان، بمساحة إجمالية تقدر بحوالي نصف مليون كلم^2، أي ما يعادل مساحة فرنسا.

ويبعد إقليم دارفور عن العاصمة "الخرطوم" بحوالي 1600 كلم^2، ويحد دارفور ثلاث دول هي "ليبيا" و"التشاد" و"إفريقيا الوسطى"، وحدوده مع الدول منبسطة ومفتوحة ولا توجد أية عوائق طبيعية تعيق حركة النّاس من وإلى الإقليم، وهذا ما يفسر وجود العديد من القبائل المشتركة بينها وبين باقي الدول، وهذه القبائل يوجد جزء منها داخل منطقة دارفور والجزء الآخر في تلك الدول المجاورة لهذا الإقليم.

وينقسم إقليم دارفور إداريا إلى ثلاث ولايات هي ولاية "شمال دارفور" وولاية "جنوب دارفور" وولاية "غرب دارفور"، وهذا التقسيم تم منذ سنة 1991 وتعيين الحكومة

1- عبدة مختار، دارفور من أزمة دولية إلى صراع القوي العظمي، ط1، دار العربية للعلوم ناشرون، بيروت 2009، ص85 .

2- العارية بولرباح، دور الأمم المتحدة في النزاع المسلح بدارفور، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي كلية الحقوق والعلوم الإدارية، جامعة الجزائر 01، 2007، ص15.

المركزية بالخرطوم واليا لكل ولاية تدعمه إدارة محلية، كما تقسم الولايات بدورها إلى محافظات، وكل محافظة إلى مجالس حضرية وأخري ريفية، وقد عدّل هيكل التوزيع الداخلي للولايات نتيجة الضغوط السياسية المتواصلة التي تقف خلفها قيادات قبلية وعشائرية.[1]

وفي عام 1993 كانت ولاية شمال دارفور والتي عاصمتها "الفاشر" تضم أربع محافظات مقسمة إلى أربعة وعشرون محافظة محلية، والتي ارتفعت إلى ثلاثون محافظة عام 1997 نتيجة لإعادة التوزيع وفق لمعايير السكان أي ثلاثون ألف نسمة لكل محافظة محلية، وهو الأمر الذي أدي لزيادة المحليات في ولايات جنوب دارفور من ثمانية وثلاثون إلى خمسين إدارة محلية.

والجدير بالذكر أن السودان هي الدولة العربية الإسلامية الوحيدة التي يحدها أكبر عدد من الدول غير العربية، وبتداخل الحدود والإثينيات، فإن مثل هذا الواقع ساهم في إشاعة عدم الاستقرار في منطقة دارفور.[2]

ب- الأسباب البشرية:[3]

تعتبر العوامل البشرية من الأسباب الرئيسية والإستراتجية التي أدت إلى ظهور العنف القبلي والعنصري داخل إقليم دارفور، وقد تكون هذه العوامل الداخلية تتمثل في الصراع القبلي أو قد تكون بتأثير مباشر من الحكومة المركزية نتيجة تعاملها مع هذه الأزمة بتغيير الأنظمة الحاكمة في السودان وتغيير إيديولوجيتها وإستراتجيتها اتجاه ما يواجهه السودان عامة وإقليم دارفور على وجه الخصوص من مشاكل أمنية واقتصادية وغيرها من المشاكل.

1- عبد القادر رزيق المخادمي، النزاعات في القارة الإفريقية (انكسار دائم أم انحسار مؤقت)، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005، ص ص155، 158.

2- المرجع نفسه، ص159.

3- موسى ابراهيم، قضايا عربية ودولية معاصرة، ط1، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2010، ص177.

ويعد الصراع في إقليم دارفور ناتج عن تراكمات لنزاعات ومشاكل قبلية سابقة ازدادت وتيرتها في السنوات العشرة الأخيرة إلى أن وصلت إلى قمة الغليان والتي ألقت بضلالها على المجتمع الإقليمي والدولي، بل اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية إقليم دارفور منطقة منكوبة، ويمكن أن تقسم الأسباب البشرية إلى عوامل فرعية التي كانت سبب في نشوب الصراعات والنزاعات والتي من بينها أسباب أمنية وأسباب سياسية.[1]

ثانيا: الأسباب الاقتصادية والسياسية:

أ- الأسباب الاقتصادية:

يعد الاقتصاد السبب الرئيسي للأحداث والوقائع في كل زمان ومكان، كذلك ما هو عليه الحال بالنسبة لاقتصاد إقليم دارفور، إذ يأتي على رأس مسببات الأزمة في هذا الإقليم، الآن السبب الرئيسي للنزاع في دارفور راجع إلى نقص في المحاصيل الزراعية الغذائية بسبب ندرة وقلة الأمطار والجفاف، وما أدى زيادة حدة الوضع هو إهمال الحكومة، وعدم تقديمها أي دعم للمنطقة.[2]

ورغم كثرة موارد الإقليم الطبيعية واتساع مساحته والتي تبلغ 20% من مساحة السودان الكلية، إلا أنه لا يتوفر في إقليم دارفور مشاريع تنموية سواء الزراعية أو الصناعية بالمعني الصحيح للتنمية.

وعملت حكومات السودان المتعاقبة منذ الاستقلال عام 1956 بإنشاء بعض المشاريع التنموية في منطقة دارفور مثل: مشروع جبل مرة، مشروع ساق النعام، مشروع الغزالة

1- أياد عابد والي البديري، مشكلة دارفور أسبابها ونتائجها (دراسة في الجغرافية السياسية)، كلية الأدب، جامعة القادسية، المجلة الحادي عشر، العدد 01، 2008، ص17.

2- مستاك يحيى محمد أمين، قضية دارفور وأبعادها الإقليمية والدولية (دراسة من 2003 إلى 2015)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2013، ص72.

وغيرها من المشاريع الأخرى في "كبكابية" و"كثم" و"أم عجاجة"، إلا أن هذه المشاريع توقفت وأصبحت ولايات دارفور الثلاثة بحاجة إلى مشاريع تنموية حديثة.[1]

وما زاد من تفاقم أزمة دارفور، هو ارتفاع معدل النمو السكاني بشكل سريع في الآونة الأخيرة، إضافة إلى ذلك عدم وجود إمكانيات مادية تضمن مستوى معيشي لائق للسكان، خاصة في ظل استمرار القوانين القبلية الموروثة.

والواقع أن إقليم دارفور في ظل الظروف الصعبة، لم يعد يتوفر إلاّ على حرف بسيطة كالرعي والزراعة وجمع الصّمغ وصناعة الأحذية.[2]

إضافة إلى أنه كان للحرب الأهلية بين حكومة الخرطوم والجنوب أثر كبير على التنمية في السودان ككل ودارفور على وجه الخصوص، وهذا نتيجة لعدم الاهتمام بمشاريع التنمية وتركيزها على توفير الإمكانيات المادية لحرب الجنوب.[3]

وفي الأخير يمكن القول أن الأسباب الاقتصادية، لعبت دورا كبيرا في تفاقم أزمة دارفور.

ب- الأسباب السياسية:

يعد إقليم دارفور صورة مصّغرة للسودان من حيث تعدد المناخ والإثنيات، ومن أهم المميزات التي يتمتع بها أهل دارفور خليط من المجموعات العربية والإفريقية، إذ يري البعض أن إقليم دارفور يتميز بتركيبة معقدة للغاية، ولكنها اتسمت بالتعايش السلمي بين أفرادها وفقا للقيم والتقاليد المتعارف عليها، غير أن هذا الانسجام لم يعد قائما حيث تحولت النزاعات اليسيرة حول الموارد واستغلال الأراضي إلى تكتلات عرقية وقبلية.[4]

1- John Brochè, Darfur – dimensions and Dihemmas of a complex situation, département of peace and conflit Research, Uppsala University, Sweden, P 07-08.

2- سغاويل شوقي، المرجع السابق، ص181.

3- بوعزير حنان، أزمة دارفور والقانون الدولي الإنساني، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، 2012، ص42.

4- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

ومن الأسباب السياسية التي ساهمت في أزمة دارفور هي السيطرة على السلطة باحتكار الطبقة الوسطى من جذور إثنية معينة على الجهاز الحكومي في مختلف أجزاء السودان، فصار منهم الحاكم والإداري والموظف بل وحتى العامل، وبذلك ظهر ما يعرف بالعنصرية والاستغلال.

كل ذلك أدى إلى ظهور الحركات المسلحة في الجنوب والشرق والغرب مطالبة بحق حكم نفسها بنفسها، وبالتنمية والعدالة والمشاركة في الحكم، ودفعت الحركات المسلحة للاعتراف بوجود التخلف التنموي ووعدت الحكومة بأنها ستعمل للقضاء على التخلف التنموي، كما أنها ستلحق أبناء تلك المناطق بالمناصب القيادية في السلطة وخدمة المدينة.[1]

الفرع الثاني : الأسباب الخارجية لأزمة دارفور

حضي النزاع المسلح بدارفور باهتمام كبيرا، وتدفق واسع للمال والسلاح واستنفارا إعلاميا ودبلوماسيا مكثفا، ومن غير المعقول الاعتقاد أن الضغوط الدولية الحديثة التي يشهدها النزاع هدفها احتواء الأوضاع الإنسانية فقط في دارفور، بل غايتها أكثر خطورة في الأزمة، إذ ترتبط بجوانب جيوستراتجية وأطماع القوى الكبرى والصراع الدولي على النفوذ وبسط الهيمنة، وتكمن الأطراف الدولية التي ساهمت في النزاع المسلح بدارفور في الدول الغربية كالولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوروبية من جهة إضافة إلى دول الجوار كالتشاد وليبيا وإريتيريا من جهة أخرى وهذا ما سنتناوله لاحقا.[2]

1- عبد القادر رزيق المخادمي، المرجع السابق، ص155.
2- العارية بولرباح، المرجع السابق، ص24.

أولا: الدول الغربية

إن اهتمام الدول الغربية نابع عموما من ما يزخر به إقليم دارفور من ثروات طبيعية متنوعة، أهمها الثروة الحيوانية إضافة إلى الثروة المعدنية المتمثلة في الحديد والنحاس كما أن البلدان الغربية تتخوف بشكل عام من امتداد التأثير الإسلامي في جنوب القارة.[1]

أ- تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في أزمة دارفور:

لقد استغلت الولايات المتحدة الأمريكية الأوضاع الداخلية في دارفور لفرض أجندتها الخاصة على السودان، إذ أن الموقف الأمريكي اتسم في البداية بالتساهل وعدم التصعيد في الأحداث، ثم أخذ منحى آخر بعد إعلان وزير الخارجية الأمريكي الأسبق "كولن باول" في جويلية سنة 2004 وإعلانه أمام لجنة العلاقات الخارجية في سبتمبر 2004 أن ما يجري من أحداث في إقليم دارفور يعد من قبيل الإبادة الجماعية.[2]

وعلى هذا الأساس أجرت الولايات المتحدة الأمريكية اتصالات مع العديد من الدول الأوروبية والأجنبية تزعم على أن الخرطوم لا تحترم تعهداتها بإيقاف العنف ونزع السلاح في دارفور، كما قدمت واشنطن مشروع قرار لمجلس الأمن، يفرض عقوبات على حكومة الخرطوم وذلك في غضون شهر واحد من صدور قرار من مجلس الأمن.[3]

وهذا ما يدفع للتساؤل عن الأسباب والدوافع الحقيقية التي أدت إلى اهتمام الدول الأمريكية بأزمة دارفور.

يمثل السودان للولايات المتحدة الأمريكية أهمية كبرى لموقعه الجيوبوليتيكي، حيث أن له حدود مع سبعة دول، وقد تزايد اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بالسودان بعد أن تمكن هذا الأخير من استخراج نفطه وتصديره رغم حروبه الأهلية وعدم استقراره

1- العارية بولرباح، المرجع السابق، ص24.
2- مستاك يحيى محمد أمين، المرجع السابق، ص71.
3- محمد عوض الهزيمة، قضايا دولية تركة قرن مضى وحمولة قرن آتي، ط1،دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن 2007، ص182.

ومقاطعة أمريكا له وفرض عقوبات عليه، فالولايات المتحدة الأمريكية لم تتقبل حقيقة النفط السوداني الذي تستغله الشركات الصينية والأسيوية والأخرى.

وبذلك فإن أمريكا بتدخلها في إقليم دارفور إنما تسعي للسيطرة على نفطه ونقله عن طريق أنبوب تشاد عبر المحيط الأطلسي إلى ساحلها الشرقي، فالسيطرة على بترول السودان يعتبر هدف أمريكي أساسي ثابت في إطار إستراتيجيتها العالمية للتحكم في مصادر الطاقة. وكذلك الاستيلاء على ما بالإقليم من يورانيوم ونحاس.[1]

إضافة إلى أن التدخل الأمريكي في الأوضاع الداخلية الغاية منه هو تصفية حكومة الخرطوم التي صنفت نفسها على أنها حكومة إسلامية وذلك بسبب توجهات الإنقاذ الإسلامية ودعمها للإرهاب الدول .

إلا أنه هناك من يرى أن الولايات المتحدة الأمريكية تدخلت لدواعي إنسانية بحتة حيث تحركت الإرادة الأمريكية بسبب ضغوط الرأي العام العالمي الأمريكي اتجاه المآسي الإنسانية في دارفور.[2]

ب- تدخل الدول الأوروبية في أزمة دارفور:

يعتبر السودان ذو أهمية إستراتجية واقتصادية للدول الأوروبية، وهو ما اتضح من خلال شكل وحجم العلاقات، فقد لعبت أوروبا دورا بارزا في التوصل إلى اتفاق "أديس أبابا" عام 1972 كما تعد أوروبا الشريك التجاري الأول للسودان من خلال الصادرات والواردات التي تتجه نحو أوروبا، كما كانت الدول الأوروبية حريصة على اكتشاف الموارد الطبيعية في السودان وعلى رأسها النفط، ومن الدول الأوروبية التي تدخلت في

1- انظر: جولي فؤاد هركل، التدخل الخارجي في تأزم مشكلة دارفور، بحث لنيل درجة ديبلوم في الشؤون الدولية والديبلوماسية، الأكاديمية السورية الدولية، 2010، ص13.

2- محمود ابو العينين، المرجع السابق، ص157.

أزمة دارفور نجد فرنسا وبريطانيا باعتبارها تمثل أهمية جيوستراتجية كبيرة كما يعتبر منطقة عازلة بين النفوذ الفرنسي والأنجلوسكسوني في القارة الإفريقية.[1]

1- التدخل الفرنسي في أزمة دارفور:

يرجع اهتمام فرنسا بقضية دارفور إلى اللإرتباط السياسي والتاريخي بالمنطقة الإفريقية ولاسيما أن إقليم دارفور يشمل رقعة جغرافية مميزة، إضافة إلى أن المنطقة كانت متأثرة بالصراعات والنزاعات التي من أبرزها الصراع التشادي الليبي.

هو ما سبب القلق والاضطرابات لفرنسا ودفعها للتدخل لاحتواء الموقف حفاظا على مصالحها، كما أن الصراعات الداخلية التي وقعت في إقليم دارفور سارعت في تدخل فرنسا من أجل محاولة إيجاد التوازن مابين الحكومة ومطالب المعارضة في الإقليم من خلال دعم الجهات الإقليمية والتي من بينها الإتحاد الإفريقي والدول العربية لإيجاد حل للأزمة.[2]

أما من خلال تعامل فرنسا مع ما يجري داخل الإقليم فقد ارتكزت على عدة أبعاد والتي نذكر منها :

- مساهمة فرنسا في مراقبة تنفيذ اتفاق إطلاق النار بين الطرفين (الحكومة وحركات المعارضة) وإرسالها حوالي 200 جندي إلى حدود التشاد مع دارفور لاستخدامهم في أعمال إنسانية لخدمة سكان إقليم دارفور، كما سعت فرنسا للحفاظ على النظام التشادي نظرا إلى العلاقات التاريخية بينهما.[3]

- إرسال فرنسا العديد من المساعدات الإنسانية إلى الإقليم كمحاولة لتخفيف وطأة الأوضاع الإنسانية في الإقليم.

1- حمدي عبد الرحمان حسن، التدخل الدولي في السودان وأثره عربيا وإفريقيا، القاهرة، مصر، على الموقع:
تاريخ الإطلاع: 2016/05/10 http://www.soudanjem.com

2- محمد عوض الهزيمة، المرجع السابق، ص181.

3- دارفور صداع سوداني بين خط الصدع الإثني وخط الصداع الجيوستراتيجي، مجلة الدفاع الوطني، على الموقع:
تاريخ الإطلاع: 2016/05/10 www.Lebery.gov.LD/ar/neus/?16367

- إضافة إلى اعتقاد فرنسا أن لها حقا استعماريا قديما في كل الشريط الذي يطوق القارة من الغرب إلى الشرق، ومن ثم فإنها لن تدع لأمريكا فرصة للإنفراد بأي نقطة من النقاط على هذا الشريط، كما أنها ستتخذ من التشاد مذخلا.

وأخيرا يمكن القول أن تدخل فرنسا في أزمة دارفور يعتبر أكثر إنصافا بالنسبة للدول الأوروبية، حيث أن فرنسا تحرص على مصالحها في تشاد وإفريقيا الوسطى والتي ستتضرر إذا تفاقمت الأوضاع في حدودهما مع إقليم دارفور.[1]

2- التدخل البريطاني في أزمة دارفور:

إن تدخل بريطانيا في أزمة دارفور راجع للعلاقة التاريخية التي جمعت بينهما، بمعني آخر أن بريطانيا تعتبر السودان منطقة نفوذ بالنسبة لها وظهرت هذه العلاقة وفق لمجموعة من العوامل هي:

- خضوع السودان للاستعمار البريطاني في الفترة التي امتدت حوالي عشرون عاما.[2]

- قيام بريطانيا باستغلال ثروات الإقليم بكمية هائلة والذي أدى بدوره إلى إثارة القضية إعلاميا.

- إرسال بريطانيا المساعدات الإنسانية إلى السودان كمحاولة للتخفيف من وطأة الأحداث، حيث خصصت الحكومة البريطانية 25 مليون جنيه إسترليني، وارتفعت هذه المساعدات في سبتمبر 2003 إلى حوالي 62.5 مليون جنيه إسترليني.

- إلا موقف بريطانيا تحول بعدما قامت الحكومة البريطانية بتهديد الخرطوم بفرض عقوبات في حال عدم قيامها بتقديم المساعدات الإنسانية إلى سكان دارفور.[3]

1- بوعزير حنان، المرجع السابق، ص59.

2- مستاك يحيي محمد أمين، المرجع السابق، ص103.

3- محمود أبو العنين، المرجع السابق، ص96.

وفي الأخير يمكن القول أن التدخل البريطاني في أزمة دارفور لا يختلف كثيرا عن مطامع وأهداف الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، وبذلك يمكن القول أن الدول الأوروبية عامة وفرنسا وبريطانيا خاصة يمارسون نفس السياسة لخلفيات مختلفة تماما.[1]

ثانيا: دور الجوار

يضم إقليم دارفور العديد من القبائل الإفريقية، التي لها أصول وجذور مع دول الجوار، ما نتج عنه حركة مشتركة بين القبائل والمجموعات السكانية بين السودان ودول الجوار، أوجدت واقعا ثقافيا واجتماعيا واقتصاديا وربما سياسيا من الصعب تجاوزه، فالاستعمار الأوربي أدى إلى تشطير العديد من الكيانات القبلية بين الدول الإفريقية الحديثة ولم يراعي مصالح هذه الجماعات القبلية عند رسم الحدود وبذلك فإن دول الجوار كالتشاد وإريتيريا وليبيا ساهمت بشكل كبير في قضايا السودان ومنها أزمة دارفور.[2]

أ- التدخل التشادي في أزمة دارفور:

إن مجاورة جمهورية التشاد لإقليم دارفور، ووجود قبائل مشتركة بينهما وذلك من خلال نزوح عشرات الآلاف إلى الأراضي التشادية، كل ذلك أدخل التشاد في أزمة إقليم دارفور من أوسع الأبواب، لما تشكله هذه المنطقة من موقع إستراتيجي لدولة التشاد، إذ تشترك هذه الدولة مع السودان عامة وإقليم دارفور خاصة في التداخل القبلي (حوالي أكثر من 13 قبيلة)، وخصوصا القبائل ذات الأهمية السياسية في التشاد، مما أدى إلى إفساح المجال لتشاد لإبراز دورها في الإقليم من خلال التدخل القبلي بين البلدين، فتشاد ينحصر دورها في إقامة علاقات مميزة مع سكان إقليم دارفور.[3]

1- صداع حباسنة ومخلد مبيضين، أزمة دارفور والمواقف الدولية المتباينة إزاءها (دراسة مقارنة)، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، العدد 01، 2009، ص 76.

2- العارية لرباح، المرجع السابق، ص29.

3- الأبعاد القانونية والدولية لأزمة دارفور، مجلة الدفاع الوطني على الموقع:

تاريخ الإطلاع: 2016/05/09 http://www.Lebarry.gov.LD/ar/news/?16367

ويكمن دور التشاد في تهدئة الأوضاع في الإقليم والبحث عن حل للأزمة، إذ اختير الرئيس التشادي "إدريس ديبي" ليلعب دور الوسيط لإنهاء النزاع ما بين الحكومة السودانية ومتمردي دارفور، حيث قال إن التشاد تتعامل مع الشأن السوداني من منطلق الثوابت التي تتركز على وحدة وسلامة السودان، ويمكن للسودانيين حل قضاياهم عبر الحوار بعيدا عن التدخلات الأجنبية، كما أن تدويل قضية السودان ليس في مصلحتهم وللسلام الإقليمي والدولي.[1]

إضافة إلى الصراع التشادي التشادي والصراع التشادي الليبي، الذي كان سببا في انتشار السلاح والجماعات المسلحة في السودان.

كما أن الهجرات التشادية إلى إقليم دارفور كان له تأثير كبير على الأوضاع في الإقليم، خاصة في تطوير أحداث النهب المسلح الذي اشترك فيه عسكريون سابقون من الجيش التشادي وأفراد من القبائل العربية وقبيلة "الزغاوة" من التشاد والسودان.

وسعت الحكومة التشادية إلى عدم تقديم الدعم للمتمردين في دارفور تلبية لطلب الحكومة السودانية، راجع إلى إدراك الحكومة السودانية للدور الذي يمكن أن تلعبه الدولة التشادية في أحداث دارفور، بما ينعكس عليها سلبا ويزيد من تأجيجها.

وبذلك يعد بمثابة القاسم المشترك في التدهور الأمني بدارفور، وهذا ما لا يساعد في المساعي الرامية لتسوية الأزمة في الإقليم وإنما يعمقها ويؤدي إلى تفاقمها.

وفي الأخير يمكن القول أن الموقف التشادي حاول أن يوفق ما بين العلاقات مع السودان، ومصالح الزغاوة التي يقودها المتمردون في إقليم دارفور.[2]

1- محمد عوض الهزيمة، المرجع السابق، ص ص 180، 181.

2- إبراهيم درويش البلاني، الأبعاد الجغرافية السياسية للصراع البيني في دارفور، مجلة ديالي، العدد 65، جامعة كرميان، 2015، ص71.

ب- التدخل الإريتيري في أزمة دارفور:

منذ فترة التسعينات ظلت العلاقات السودانية الإريتيرية يسودها حالة من التوتر وعدم الاستقرار إلى غاية نشوب أزمة دارفور، حيث كانت العلاقات مع السودان متوترة منذ أن اشتكت إريتيريا عام 1994 إلى مجلس الأمن الدولي من دعم الخرطوم للجهاد الإسلامي الإريتيري، والتي هي عبارة عن جماعة متطرفة مصممة على استبدال الرئيس "أسياس أفور"، وردا على ذلك استضافت إريتيريا التجمع الوطني المعارض وسمحت لفصائل التجمع الوطني الديمقراطي بإقامة معسكرات للتجنيد والتدريب وذلك بتزويدهم بالأسلحة والدعم اللوجيستي.

ونتيجة لطلب السودان من إريتيريا نقل متمردي شرق السودان وحلفائهم من الحركة الشعبية تحت مظلة التجمع الوطني الديمقراطي معسكراتهم إلى داخل السودان، غير أن الصراع في دارفور جاء بتوترات، إذ انضمت حركة تحرير السودان إلى التجمع الوطني الديمقراطي وأنشأت قاعدة لها وأقامت كلا من حركتي دارفور المسلحتين تحالفات مع الجماعات المتمردة في شرق السودان.[1]

و بالرغم من أن إريتيريا لا تملك حدودا مع دارفور ومجاورتها للسودان من ناحية الشرق، إلا أنها انتهجت سياسة اتصفت بالعدوانية لحكومة الخرطوم وأيدت كل القوى المعارضة لها، ودعمت حركتي العدل والمساواة وتحرير السودان خاصة حيث تحاول إريتيريا من خلال تصعيدها لأزمة دارفور تحقيق عدة أهداف للتخفيف من حدة الضغط الإقليمي، الذي يشكله محور صنعاء المكون من اليمن وإثيوبيا والسودان.

1- أمين المشاقية وميرغني أبكر الطيب، دارفور الواقع الجيوسياسي الصراع والمستقبل، ط1، دار الحاصد للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 2012، ص188 .

وعليه نستنتج أن إريتيريا تريد أن تظل ذات أهمية في تقرير مستقبل جارتها السياسي، وتغير في سلطة الخرطوم، والاستمرار في دعم حركات التمرد في دارفور وشرق السودان حتى تتمكن من الوصول إلى حل شامل.[1]

جـــ- التدخل الليبي في أزمة دارفور:

تعد الجماهيرية الليبية من بين الدول الجوار التي لها تأثير مباشر على الأحداث في المنطقة إضافة للعلاقات القديمة لها مع سكان دارفور، فهي تدعم الحركات الدارفورية المسلحة، حيث تؤكد تقارير رسمية في السودان أن كل الدعم اللوجيستي غير العسكري يأتي للمتمردين عن طريق ليبيا، وكذلك البترول وبعض الأسلحة.

تلعب ليبيا دورا مهما في تقريب وجهات نظر الأطراف المتصارعة في الإقليم، فقد بدأت جهودها مطلع 2005، شاركت فيه حركة تحرير السودان وحركة العدل والمساواة بطلبها من قيادة الحركتين وتطورت الأحداث التي أدت إلى انقسام حركة تحرير السودان.

وفي 2004 قامت ليبيا بتوحيد الطرفين المنقسمين، لكن هذه الجهود لم تتوصل لنتائج إيجابية، كما شارك وفد ليبي، تشادي، إريتيري في مسعى لتقريب وجهات النظر بين حركات التحرير.

كما اتسم الموقف الليبي بالكثير من الغموض في البداية سبب ارتباط ليبيا بجميع أطراف النزاع، حيث حاولت أن تكون الوسيط بين الفرقاء السياسيين في دارفور وحكومة الخرطوم، دعا الرئيس الليبي عند نشوب أي نزاع بإقليم دارفور إلى استعداد ليبيا بالسماح بمرور مواد إغاثة من الأراضي الليبية إلى مخيمات اللاجئين بتشاد.[2]

1- أمين المشاقية، المرجع السابق، ص190 .

2- عبدة مختار وموسى، المرجع السابق، ص ص113، 114.

وعليه رعت ليبيا مفاوضات سرية في أواخر نوفمبر 2007 تحاول أن تكون محايدة في أزمة دارفور، غير أن موقفها كان سببا في مضايقة الحكومة السودانية، ولا تزال ليبيا تسعى للحل السلمي عبر مختلف المبادرات.

المطلب الثاني: أطراف وطبيعة النزاع المسلح بدارفور

يعد النزاع المسلح بدارفور عبارة عن توترات متعددة، ولدت المعارضة السياسية والتي تحولت بدورها إلى نزاع مسلح، مما أعطى فرصة للقوى المعارضة بطرح مصالحها على المستوي الإقليمي والدولي .

وعليه قسمنا هذا المطلب إلى فرعين:

الفرع الأول: أطراف النزاع المسلح.

الفرع الثاني: طبيعة النزاع المسلح بدارفور.

الفرع الأول: أطراف النزاع المسلح بدارفور

على الرغم من وجود العديد من الأطراف المتصارعة في إقليم دارفور، ما بين حركات وفصائل مسلحة، وقبائل ذات أصول عربية وأخرى ذات أصول إفريقية، بل بين قبائل محلية وقبائل لها امتدادات عبر الحدود للدولة السودانية إلا أن الأمر لم يتوقف على هذا الحد، وذلك من خلال تدخل الحكومة السودانية طرفا في هذا الصراع، وهو ما أدى بالدول صاحبة المصالح التدخل في الصراع لتمثل طرفا آخر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى تعقيد أزمة دارفور.[1]

1- مشكلة دارفور وتداعياتها المحلية والإقليمية والعالمية، على الموقع:

تاريخ الإطلاع: 2016/05/07 http://www.maqatel.com

أولا: الحكومة السودانية

اختلفت الآراء حول موقف الحكومة السودانية حيال أزمة دارفور، إذ يرى البعض أن لا علاقة للحكومة السودانية بما يجري في إقليم دارفور، وإنما تقع المسؤولية على القبائل المحلية المتصارعة، بينما هناك من يرى أن المسؤولية مشتركة بين الحكومة وجمعيات المعارضة في الإقليم، إلا أن الرأي الغالب اعتبر أن قوات الحكومة السودانية طرف أصلي في أزمة دارفور، بسبب السياسات التي اتبعتها الحكومات السودانية بما فيها إقليم دارفور لصالح إقليم الشمال.

ومن جانب الحكومة كان للقوات المسلحة وكذلك جهاز الأمن والمخابرات السودانية دور رئيسي ومباشر في أزمة دارفور.

أ- القوات المسلحة الحكومية:

يعتبر رئيس الجمهورية هو القائد الأعلى للقوات المسلحة، ويمارس صلاحياته عن طريق وزير الدفاع الذي يتولى تعين قائد القوات المسلحة، ورئيس هيئة الأركان الذي يشكل مع نواب رئيس هيئة الأركان الخمسة، وتعتبر القوات المسلحة الحكومية قوات تقليدية مهمتها حماية الأمن الداخلي.[1]

1- المخابرات العسكرية:

تعد المخابرات العسكرية فرعا مستقلا له إدرادته وقيادته الخاصتان به، بعد أن كان سابقا جزءا من فرع العمليات في إطار القوات المسلحة، إذ تختص المخابرات العسكرية بالتوقيف والاختبار والاحتجاز أو الاستجواب، وتقوم المخابرات العسكرية بإرسال المعلومات عن طريق تسلسل العمليات وكذلك مباشرة إلى الرئيس عن طريق رئيس فرع المخابرات العسكرية.

1- بوعزير حنان، المرجع السابق، ص62.

2- قوات الدفاع:

بهدف دعم القوات المسلحة للعمليات يجند المدنيون أو أفراد الاحتياطي للخدمة في قوات الدفاع الشعبي، تستمد هذه القوات ولايتها من قانون قوات الدفاع الشعبي لسنة 1989، والذي يعرفها بأنها قوات عسكرية تتألف من مواطنين سودانيين بمعايير معينة، إذ تنص المادة (06) أن مهمة هذه القوات هي مساعدة قوات الشعب المسلحة والقوات النظامية الأخرى متى دعت الضرورة، ومعالجة الأزمات والقيام بأي مهام أخرى توكل إليها من القائد الأعلى نفسه أو بناءا على توصية من المجلس.

تقديم المشورة للقائد الأعلى في المسائل التي تؤثر عليها بما في ذلك المناطق التي يجب أن تشكل فيها وتدريبها وتعليم.

3- مخابرات الحدود:

هي عبارة عن وحدة عمليات بالقوات المسلحة تعمل على جمع المعلومات، ويجند أفردها من السكان المحليين للعمل في مناطقهم الأصلية تبعا لخبرتهم بالمنطقة، وكانوا يجندون في البداية لمواجهة النزاع في جنوب السودان، تم تجنيدهم مع بداية النزاع المسلح في دارفور أواخر عام 2002 وأوائل عام 2003، ويعتبر البعض أن ذلك بمثابة غطاء لتجنيد الجنجويد.

4- الأوامر والتقارير وهيكل القيادة:

تتولى لجنة القيادة المشتركة لرؤساء الأركان في الخرطوم التخطيط لجميع العمليات العسكرية، بحيث تصدر الأوامر إلى مدير العمليات ومنه إلى قائد المنطقة ثم إلى قائد الغرفة، ثم إلى قائد اللواء للتنفيذ، وتتم عمليات التبليغ وجميع الاتصالات الأخرى داخل الجيش حسب التسلسل القيادي.[1]

1- بوعزير حنان، المرجع السابق، ص62.

ب- جهاز الأمن والمخابرات السودانية:

هي عبارة عن قوات نظامية تكمن مهمتها في:

- رعاية أمن السودان الداخلي والخارجي.
- رصد الوقائع وتحليلها والتوصية بشأنها حسب الدستور.

و يعد هذا الجهاز أحد أقوى الأجهزة في السودان، أما بالنسبة لولايته فيستمدها من قانون الأمن الوطني.

و فيما يتعلق بأزمة دارفور ذكر المدير العام للجنة أن جهازه بجمع المعلومات ويرفع تقريره إلى رئيس الجمهورية، كما يقوم تبعا لطبيعة المسألة، بتقديم تقارير إلى وزارة الدفاع أو الداخلية أو الخارجية، إذ يتولى رئيس الجمهورية بناءا على هذه المعلومات، توجيه مجلس الوزراء، وبالنسبة لهيكله الهرمي فقد تم إنشاء مكتبا خاصا في دارفور لتلقي المعلومات من جميع جوانب الحياة مثل: وجود متمردين في مكان ما، وما إذا كانوا مسلحين أم لا، وتقدم كل وحدة تقاريرها حسب التسلسل القيادي حتى تصل إلى المدير العام، ومع أن جهاز الأمن الوطني والمخابرات لا يصدر أوامر للعسكريين يمكنه استخدام هذه المعلومات كأساس لتخطيط عملياتهم.[1]

1- بوعزير حنان، المرجع السابق، ص64 .

ثانيـــا: حركات المعارضة

وتضم حركات المعارضة كل من:

أ- حركة تحرير السودان:

هي حركة وطنية قومية سياسية عسكرية تعمل من أجل قيم الحرية والديمقراطية نشأت هذه الحركة في فيفري 2003 من قبل قبائل "الزغاوة"، و"الفور" و"المساليت" و"البرثي" وآخرين من القبائل الإفريقية، تزعم هذه الحركة المحامي "عبد الواحد نور" من قبائل الفور، وانحصرت مطالبها في البداية على وقف المليشيات العربية المسلحة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والمشاركة في السلطة، وعندما رفضت الحكومة السودانية التفاوض على هذه الأسس تحولت هذه الحركة من العمل السياسي إلى العسكري.[1]

ومن بين السمات التي اتسمت بها هذه الحركة:

- قوة فاعليتها العسكرية من خلال دعم إعلان أي برنامج سياسي يمكن الإطلاع عليه إلا أن أهم الأهداف التي تطمح إليها هذه الحركة هو إما الكونفدرالية أو الانفصال من خلال البيان الذي أصدره الفرع التابع لها بكندا في أفريل 2003.

- إضافة إلى ذلك صرح بهدف آخر ألا هو الحكم الذاتي لكل أقاليم السودان.
- حق تقرير المصير وإقامة سودان ديمقراطي موحد.
- الاعتراف الكامل بالتنوع العرقي وتطوير التعددية والعرقية والسياسية.
- رفع المستوى المعيشي لمواطني السودان.

1- مشكلة دارفور وتداعياتها المحلية والإقليمية والعالمية، على الموقع:
تاريخ الإطلاع: 2016/05/07 http://www.maqatel.com

- الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، بمعنى آخر ترسيخ مبدأ الفصل بين السلطات.[1]

ب- حركة العدل والمساواة:

ظهرت بعد حركة تحرير السودان في 2003 بهدف الإطاحة بحكومة الإنقاذ العسكرية وإقامة نظام ديمقراطي، وتعد أحد قطبي المعارضة المسلحة بدارفور، تتكون من قبائل "الزغاوة" و"الفور" و"المساليت"، كما تزعمها "خليل إبراهيم" وزير الدولة سابقا جاءت استجابة لدواعي إنهاء مأساة المواطن السوداني التي بلغت ذروتها بهدف القضاء على ظاهرة الظلم الاجتماعي والاستبداد السياسي وتحقيق العدل والمساواة بين جميع المواطنين دون استثناء وترقية حياتهم.[2]

وفق جميع الحروب الأهلية ورفع الظلم عن الجماهير المستضعفة لتحقيق إصلاح دستوري شامل، وضمان حقوق الأقاليم في حكم البلاد.

و قد انخرطت حركة العدل والمساواة ومعها حركة تحرير السودان في حوار مباشر مع الحكومة في أفريل عام 2004 في "أنجيسينا"، وتم التوصل إلى اتفاق مع الحكومة والدي تم بموجبه وقف إطلاق النار لإيصال المساعدات للاجئين .

جـــ- الجنجويد:

هو مصطلح يعني "خيالة مسلحين ببنادق كلاشينكوف" ظهرت في إقليم دارفور عام 1987، تشمل كل القبائل ذات الأصول العربية بالإقليم أطلق عليه اسم التجمع العربي يضم 27 قبيلة، كان الهدف منه الحد من نفوذ قبائل الشمال العربية، إلى أنه قد توسع ليشمل بعض قبائل "كردفان" ذات الأصول العربية، ومن هنا أخد الصراع في دارفور

1- أمين المشاقية وميرغني أبكر الطيب، المرجع السابق، ص 156 .

2- إجلال رأفت وآخرون، دارفور أبعادها السياسية والثقافية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، لبنان 2006، ص156.

منحى عربيا إفريقيا بعد أن كان محصورا في مواجهة بين الرعاة والمزارعين، من هنا ظهر ما يعرف بالجنجويد التي تتهم بأنها النزاع العسكري للقبائل العربية في دارفور.[1]

الفرع الثاني : طبيعة النزاع المسلح بدارفور والأحكام المطبقة عليه

يعد النزاع المسلح في دارفور نزاع مسلح داخلي غير دولي، حيث اختلف الفقهاء وكتاب القانون الدولي في إعطاء مفهوم للنزاع المسلح غير دولي الذي يقع داخل إقليم الدولة.

وعليه سنتناول في هذا الفرع طبيعة النزاع المسلح بدارفور والأحكام المطبقة عليه.

أولا : طبيعة النزاع المسلح بدارفور

تعود طبيعة الأزمة في دارفور إلى النزاعات المسلحة العنيفة التي شهدها هذا الإقليم، وما خلفته من انتهاكات من خلال الجرائم التي ارتكبها أطراف النزاع، وحاولت الحكومة السودانية حصر الأزمة داخل إقليم دارفور خوفا من انتشارها دوليا إلا أنه سرعان ما انتشرت الأزمة خارج إقليم دارفور لما استوفت مجموعة من الشروط من بينها وجود مجموعات مسلحة منظمة تحارب السلطة المركزية ووجود سيطرة المتمردين على جزء من الإقليم.[2]

وقد اختلفت الآراء في إعطاء تعريف للنزاع المسلح إذ عرف الدكتور "عامر الزمالي" النزاعات المسلحة الداخلية هي التي تخوض فيها القوات المسلحة لدولة ما مواجهة مع فئة أو بعض الفئات داخل ترابها الوطني.

كما عرفها اللواء "محمد عبد الجواد الشريف" بأن النزاعات المسلحة هي التي تنشأ داخل دولة معينة بين عدة طوائف من سكانها ومثالها تمرد جزء من السكان رغبة في

1- سغاويل شوقي، المرجع السابق، ص182.

2- مشكلة دارفور تداعيتها المحلية والإقليمية والعالمية، المرجع السابق.

الانفصال عن السلطة والعرقية التي تجري بوحشية وبانتهاك للقيم الإنسانية بين طرفين وطنيين.

ومنه نستنتج أن النزاع المسلح غير الدولي هو ذلك النزاع الذي يثور داخل إقليم الدولة بين القوات الحكومية وقوات مسلحة منشقة والتي يتخللها الكثير من العنف، خلافا للنزاعات المسلحة الدولية التي تدور بين دولتين أو أكثر.[1]

من خلال التعاريف السابقة والتعرض لأهم أطراف النزاع المسلح بدارفور يتبين أن الحكومة السودانية تواجه مقاومة وتمرد مسلح من الجماعات المنظمة مثل حركة جيش تحرير السودان، حركة العدل والمساواة حيث تقوم هذه المجموعات المسلحة بأعمال تمرد مسلح ضد الحكومة المركزية تحت قيادات منظمة داخليا وخارجيا تسيطر على أجزاء هامة من إقليم دارفور المتنازع عليه.

و قد اعترف جل أطراف النزاع الحكومة السودانية، جيش تحرير السودان، وحركة العدل والمساواة بأن النزاع المسلح بدارفور هو نزاع داخلي غير دولي.

ثانيا : الأحكام المطبقة على النزاع المسلح بدارفور

تعد النزاعات المسلحة الغير دولية شأن داخلي، انطلاقا من مبدأ سيادة الدولة على إقليمها وبالنظر إلى تزايد عدد النزاعات المسلحة الداخلية وتوسع قواعد حقوق الإنسان والتي مفادها أنه من غير المعقول توفير الحماية للمدنيين والأشخاص الذين لا يشاركون في أعمال القتال المسلح في النزاعات المسلحة، إذ تم انتهاك القانون الدولي الإنساني والقانون والدولي لحقوق الإنسان في النزاع المسلح بدارفور رغم ارتباط أطرافه بالقواعد العرفية.

1- العارية بولرباح، المرجع السابق، ص 37.

أ- بالنسبة للحكومة السودانية:

فتنطبق عليها مجموعتين رئيسيتين من القوانين، القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.[1]

1- بالنسبة للقانون الدولي لحقوق الإنسان

فنجد أن السودان يرتبط بعدد من المعاهدات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان مثل:

- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.
- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.

2- بالنسبة للقانون الدولي الإنساني:

فالسودان ملزم باتفاقيات جنيف الأربعة لعام 1949 وغير ملزمة بالبروتوكولين الإضافيين لعام 1977.

كما أن السودان وقع على النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية ولكنه لم يصادق عليها، وتعد الحكومة السودانية ملزمة بالقواعد العرفية للقانون الدولي الإنساني الخاصة بالنزاعات المسلحة غير الدولية، وهو المنصوص عليه في المادة الثالثة المشتركة لاتفاقيات جنيف الأربعة لعام 1949.[2]

1- العارية بولرباح، المرجع السابق، ص41.

2- تقرير لجنة التحقيق في دارفور بموجب القرار 1564 الصادر عن مجلس الأمن بتاريخ 2004/09/18، على الموقع: تاريخ الاطلاع: 2016/05/05 www.sudanile.com/index.php?&view=article&id=381

المبحث الثاني: دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في تسوية أزمة دارفور

تعد أزمة دارفور من اخطر الأزمات التي واجهت الإتحاد الإفريقي بعد إنشائه مباشرة، وباعتبارها أشد الأزمات التي تعرضت لها الدولة السودانية.[1]

إذ شهدت أزمة دارفور العديد من الجهود الرامية لتسويتها، ومن بين هته الجهود ما قام به مجلس السلم والأمن الإفريقي في محاولته لتسوية الأزمة، إذ تعتبر أول نزاع تدخل فيه المجلس، من خلال تكوين قوات حفظ السلام تضم عسكريين ومدنيين بعيدا عن الاكتفاء بالحوار وتسوية النزاعات، إضافة إلى الدعوة لعقد مجموعة من الاجتماعات، من بينها اجتماع المجلس بتاريخ 27 جويلية 2004 بطلب من رئيس مفوضية الإتحاد الإفريقي إعداد خطة شاملة لكيفية عمل البعثة لنزع سلاح الأطراف المتصارعة وإحلال السلام والأمن في الإقليم.

وفي 20 أكتوبر 2004 عقد اجتماع آخر والذي تم فيه الاتفاق على تكوين وإرسال قوات لحفظ السلام، سميت بـــ"مهمة الإتحاد الإفريقي في السودان" (AMIS)، غير أن مهمة المجلس لتسوية أزمة دارفور واجهته مجموعة من الصعوبات والعراقيل مما صعب وعقد من مهمة مجلس السلم والأمن التابع للإتحاد الإفريقي.[2]

وبناء على ذلك قسمنا هذا المبحث إلى مطلبين:

المطلب الأول: تدخل مجلس السلم والأمن الإفريقي في أزمة دارفور

المطلب الثاني: تقييم دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في تسوية أزمة دارفور.

1- زاكي البحيري، مشكلة دارفور أصول الأزمة وتداعيات المحكمة الجنائية الدولية، دط، الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة، 2008، ص87.

2- نادية عبد الفتاح، مجدي صلاح، مجلس السلم والأمن التابع للإتحاد الإفريقي، تقديم محمود أبو العينين (محررا) التقرير الاستراتيجي الأفريقي 2004ـــ 2005، ط3، مركز البحوث الأفريقية،القاهرة، 2005، ص72.

المطلب الأول: تدخل مجلس السلم والأمن الإفريقي في أزمة دارفور

تعرضت الحكومة السودانية للعديد من الانتقادات والاتهامات من قبل المنظمات غير الحكومية، بسبب انتهاكها للحقوق داخل إقليم دارفور، فقد وجه تقرير منظمة Amnesty International الصادر في 19 جويلية 2004 اتهامات عديدة والتي من بينها خرق القانون الدولي لحقوق الإنسان، كما عبر "كوفي عنان" الأمين السابق للأمم المتحدة عما يجري في إقليم دارفور «بالأزمة الإنسانية الأكثر خطورة التي مر بها العالم».

أما بالنسبة للإتحاد الإفريقي فقد أشار من خلال مؤتمره المنعقد من 06 إلى 08 جويلية 2004 إلى أنه «حتى وإن كان الوضع الإنساني في إقليم دارفور خطير لا يمكن وصفه بأنه إبادة جماعية».

ومن ثم فالأمر يتعلق بما أطلق عليه برتوكول المنشئ لمجلس السلم والأمن الإفريقي «الطبيعة المقدسة للحياة البشرية».[1]

انطلاقا من هته الأسس واجه الإتحاد الإفريقي النزاع المسلح في دارفور من خلال جهازه المستحدث لهذا الغرض والمتمثل في مجلس السلم والأمن الإفريقي وبالتالي فإن هذا الأخير يستمد شرعيته في التدخل من خلال ما نص عليه البرتوكول المنشئ للمجلس طبقا للمادة (04) الفقرة (ي)، والمادة (06) الفقرة (د)، والمادة (07) الفقرة (و) بالإضافة إلى تصديق حكومة السودان على هذا البرتوكول.[2]

بهذا فإن تدخل مجلس السلم والأمن هو تدخل ديمقراطي عن طريق المنظمة الدولية لأنها من إنشاء الدول عن طريق معاهدة دولية، وبالتالي فإن حفظ السلم والأمن في القارة

1- زهرة بولسراج، تدخل إنساني لمجلس السلم والأمن الإفريقي في أزمة دارفور، مجلة الفكر، العدد 08، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص106

2- المواد (04)، (06)، (07) من برتوكول المجلس.

الإفريقية من صلاحيات مجلس السلم والأمن التابع للإتحاد الإفريقي باعتباره الجهاز المسؤول عن ذلك.[1]

الفرع الأول: التدابير المتخذة من المجلس لتسوية أزمة دارفور

سارع مجلس السلم والأمن التابع للإتحاد الإفريقي لاحتواء أزمة دارفور بعد انفجارها، وذلك رغم حداثته وتدخل المجلس في هذه الأزمة عن طريق اتخاذه لمجموعة من التدابير والمتمثلة أساسا في حث الأطراف المتنازعة على الحوار، إضافة إلى رعايته لبعض جولات الاتفاقيات الموقعة بين الطرفين، والأهم من ذلك هو إرساله للبعثة إلى دارفور.

أولا: رعاية المفاوضات

قبل أن تتم المفاوضات بين الأطراف المتنازعة في إقليم دارفور جرت العديد من المحادثات والاتفاقيات بين الطرفين، بدأت في مدينة "أبشي" الحدودية في التشاد بتاريخ 03 سبتمبر 2003، وقد أدت إلى عقد اتفاقية لوقف إطلاق النار تحت المظلة التشادية وكانت المرة الأولى التي تتعامل فيها الحكومة سياسيا مع الحركيتين العسكريتين في دارفور، غير أن وقف إطلاق النار الذي اتفق عليه في تلك المحادثات لم ينفذ بسبب خرقه من الطرفين.[2]

أ- مفاوضات "أنجمينا الأولى" ديسمبر 2003:

انعقدت هذه الجولة الأولى من المحادثات في "أنجمينا" العاصمة التشادية في 16 سبتمبر 2003، وذلك حتى يتمكن الرئيس التشادي "إدريس ديبي" المشاركة فيها مباشرة ونظرا لأهمية هذه الجولة انتقل الرئيس "ديبي" قبلها بيوم إلى الخرطوم للاجتماع مع

1- زهرة بولسراج، المرجع السابق، ص107.

2- إجلال رأفت، المرجع السابق، ص93.

الرئيس السوداني "عمر البشير" للبحث في سبل تجاوز العقبات، وعلى الرغم من ذلك فقد انهارت المفاوضات قبل أن تبدأ، إذ أن وفد حركة تحرير السودان طرح مطالب جديدة والتي من بينها:

- إعطاء حكم ذاتي واسع النطاق لإقليم دارفور من خلال حكومة فدرالية لرئاسته في ولايات دارفور الثلاث.
- أن تكون هناك فترة انتقالية تمتد من عامين إلى أربع أعوام مع الحصول على حصة من عوائد البترول تقدر بـــ13%.
- الاحتفاظ بجيش تحرير السودان خاصة لحركة تحرير السودان، على أن يتسلم قيادة المنطقة العسكرية الغربية بعد إخلائها من القوات المسلحة السودانية مع منحهم وزارات سيادية إلى جانب رقابة دولية على تنفيذ الاتفاق.[1]

قامت الحكومة السودانية من خلال ردها على انهيار المفاوضات بإعلان حالة الطوارئ في ولايتي شمال وجنوب دارفور، واستدعاء قوات الدفاع الشعبي وحضر التجول من العاشرة مساءا إلى السادسة صباحا في جميع أنحاء الولايتين.

كما عقد رئيس المخابرات العسكرية مؤتمرا صحافيا اتهم فيه "إريتريا" و"حزب المؤتمر الشعبي" بأنها هي من تقف وراء حركة تحرير السودان بمنحها المساعدات المالية والسلاح والكوادر والتخطيط، وهو الأمر الذي أدى إلى اعتقال بعض قادة حزب المؤتمر الشعبي في دارفور.[2]

في هذه المرحلة اختلفت الآراء داخل النظام إذ يرى البعض ضرورة الاستمرار في محاولة التسوية السلمية عن طريق التفاوض بسبب صعوبة السيطرة الأمنية على الإقليم

1- بوعزيز حنان، المرجع السابق، ص139.
2- المرجع نفسه، ص140.

في حالة اندلاع عمليات عسكرية واسعة النطاق، بينما رأى البعض أن حركة التمرد غير جادة في الوصول إلى تسوية إنما تسعى إلى كسب المزيد من الوقت.[1]

ب- مفاوضات "أنجمينا الثانية":

عقدت هته المفاوضات بين 30 مارس و09 أفريل 2004، برعاية الرئيس التشادي "ديبي" وبحضور السفير "سعيد جنيت" مفوض السلم والأمن بالإتحاد الإفريقي، ورغم العراقيل التي واجهت المفاوضات إلا أنها انتهت بتوصل الأطراف في 08 أفريل إلى توقيع اتفاق وقف إطلاق النار، وقد اشتمل على عشرة نقاط أساسية كان أهمها:

- وقف الأعمال العدائية لمدة 45 يوم قابلة للتجديد.
- التزام الحكومة بالسيطرة على الميليشيات المسلحة، على أن يتم تجميع قوات المعارضة في مواقف يتم تحديدها.
- تكوين لجنة مشتركة تضم الأطراف المتنازعة والوساطة التشادية والمجتمع الدولي بشرط احترام سيادة جمهورية السودان.[2]

كما نص الاتفاق في أحد بنوده على اجتماع الأطراف المتنازعة للتفاوض لإيجاد حل لمشاكلهم، والتفكير في إيجاد حل شامل ودائم لمشكلة دارفور، خاصة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية في إطار مؤتمر يضم كل ممثلي دارفور.

وعلى الرغم من وصول المراقبين الذين وصل عددهم 80 مراقبا إلى إقليم دارفور إلا أنهم لم يتمكنوا من أداء مهامهم بسبب افتقادهم للدعم اللوجستي، كما أن استمرار انتهاكات وقف إطلاق النار في دارفور وتحميل قوات "الجنجويد" المسؤولية على ذلك أثار احتجاجات دولية مستمرة، وهذا ما دفع بالإتحاد الأوروبي الإعلان عن استعداده لإرسال

1- مشكلة دارفور وتداعياتها المحلية والإقليمية والعالمية، المرجع السابق.

2- Elodie Riche, Darfur Qu'elle Gestion Des Crises Africaines, Annuaire Français Des Relations International, France, 2000, P843.

مراقبين إلى إقليم دارفور لمراقبة مدى تنفيذ أطراف النزاع لاتفاق وقف إطلاق النار وتحديد الأطراف التي تنتهكه.[1]

وهو الأمر الذي رفضته الحكومة السودانية استنادا إلى أن اتفاق "أنجيمينا" لوقف إطلاق النار بين الحكومة والمتمردين يحدد التزامات الطرفين بهدف إعادة الاستقرار إلى المنطقة.

كما أن هذا الاتفاق لم يشر إلى أي تدخل خارجي لحفظ السلام أو المراقبة في دارفور، وأن دور المجتمع الدولي هو مساعدة الطرفين (الحكومة والمعارضة) في تنفيذ ما تم الاتفاق عليه.[2]

وتعد اتفاقية "أنجيمينا" عتبة انبنت عليها باقي المفاوضات اللاحقة، فمنذ هذه المفاوضات بدأ الإتحاد الإفريقي بجدية لتفعيل المحادثات بين الحكومة السودانية والمتمردين.[3]

جـــ- مفاوضات اللجنة المصغرة في "أديس أبابا"

انعقدت هذه القمة في جويلية 2004، تشكلت هذه اللجنة لمتابعة أزمة دارفور برئاسة الرئيس النيجيري "أوباسانجو" وعضوية كل من رئيس مفوضية الإتحاد الإفريقي "عمر كوناري" ورؤساء كل من السنغال وجنوب إفريقيا والسوادن.

لكن انتهت هذه المفوضات دون إحراز أي تقدم، وذلك بسبب رفض الحكومة للشروط التي قدمها المتمردون، ومن أهمها:

- نزع أسلحة ميليشيات "الجنجويد".
- إنشاء لجنة لتقصي الحقائق بشأن انتهاكات حقوق الإنسان.

1- مشكلة دارفور وتداعياتها المحلية والإقليمية والعالمية، المرجع السابق.

2- المرجع نفسه.

3- عبد القادر رزيق المخادمي، المرجع السابق، ص310.

- رفض المتمردون لـــ"أديس أبابا" كمكان للتفاوض لتحيزها للخرطوم، والمطالبة بدولة أخرى محايدة.[1]

د- مفاوضات "أبوجا":

بعد فشل مفاوضات "أديس أبابا" بسبب اتهام الأطراف المتمردة للحكومة التشادية بالانحياز للحكومة السودانية وطلب نقل المفاوضات إلى مكان آخر، أجرى الإتحاد الإفريقي اتصالات مع طرفي النزاع، أسفرت عن اتفاق بعقد جولة جديدة من المفاوضات في "أبوجا" بنيجيريا في 23 أوت 2004، وظلت هذه المفاوضات تتعثر حتى 09 نوفمبر 2004، حيث وقع الأطراف على برتوكولين حول الأوضاع الأمنية والإنسانية وإعلان للمبادئ الأساسية، وشهد توقيع الرئيس النيجيري "أوباسانجو" بالإضافة إلى عدد كبير من الوسطاء الغربيين والأفارقة.[2]

هـــ- مفاوضات "أبوجا السابعة":

لقد تواصلت جولات التفاوض في "أبوجا" التي بدأت في 23 أوت 2004، إلى أن وصلت إلى الجولة السابعة، وقد قدم فريق الوساطة للإتحاد الإفريقي لأطراف النزاع في الإقليم مشروع اتفاق شامل بتاريخ 25 أفريل 2006 يرمي إلى إعادة السلام للإقليم وأعطى الإتحاد أطراف النزاع مهلة تنتهي في 30 أفريل 2006 للتوصل إلى اتفاق.[3]

غير أن الاتفاق لم يتم إلا بعد أكثر من سنتين من المفاوضات الشاقة اتسمت آخر جولة منها (أبوجا السابعة) بتدهور شديد في الحالة الأمنية، جاء اتفاق السلام وفق مجموعة من العناوين منها ما جاء في الفصل الرابع تحت عنوان "الحوار الدارفوري الدارفوري والتشاور".

1- إجلال رأفت، المرجع السابق، ص93.

2- انظر: جمال محمد السيد ضلع، تسوية ازمة دارفور في إطار الإتحاد الإفريقي، مجلة العلوم القانونية، العدد 11 كلية الحقوق، جامعة عنابة، الجزائر، جوان 2007، ص93.

3- زهرة بولسراج، المرجع السابق، ص111.

وتمت الموافقة على هذا الاتفاق من قبل الحكومة السودانية وحركة تحرير السودان (جناح ميني آركوميناوي) بصورة كلية، بينما رفضته حركة تحرير السودان (جناح عبد الواحد محمد نور) وحركة العدل والمساواة، وقد رفضت نص الاتفاق انطلاقا من مواقف متقاربة بين الجانبين هما:

- ضرورة إعادة إقليم دارفور كإقليم واحد وليس ثلاث ولايات.
- الاحتفاظ بقواتها خلال المرحة الانتقالية وليس دمجها مع الجيش السوداني.
- ضرورة الحصول على منصب نائب رئيس الجمهورية وليس منصب مساعد رئيس.
- مشاركة دارفور في المجلس الوطني بنسبة عدد سكانه.[1]

وما يمكن ملاحظته من خلال هذا الاتفاق هو أن الحكومة السودانية بقبولها إياه تكون قد حصلت على مكاسب معنوية، بحيث أنها كانت تحت وطأة الضغوط الدولية الكبيرة، كمل أنها تنظر إلى الاتفاق على أساس أنه قادر على إنهاء النزاع وبأقل الخسائر بينما حصلت حركة تحرير السودان الموقعة على الاتفاق على جل المطالب المقدمة، مع هذا فإن اتفاق السلام في دارفور يحتاج إلى المزيد من الجهود لإقناع الأطراف الرافضة وتقديم بعض التنازلات بين الأطراف من أجل تنفيذ الاتفاق.[2]

ثانيا: إرسال بعثة إفريقية إلى دارفور

حضت أزمة دارفور باهتمام الإتحاد الإفريقي ومجلس السلم والأمن التابع له، من خلال ما قام به في محاولته لتسوية الأزمة في دارفور، ففي اجتماع مجلس السلم والأمن رقم (13) بتاريخ 27 جويلية 2004، طلب من رئيس مفوضية الإتحاد الإفريقي إعداد خطة شاملة لكيفية عمل بعثة لنزع سلاح الأطراف المتصارعة.

1- جمال محمد السيد ضلع، المرجع السابق، ص83.

2- زهرة بولسراج، المرجع السابق، ص113.

أما في اجتماع رقم (17) بتاريخ 20 أكتوبر 2004، فقد قرر المجلس تشكيل قوة لحفظ السلام في الإقليم سميت بقوة "AMIS"،[1] تتكون من 3320 قرد، منهم 2341 من العسكريين و450 مراقب، و815 من الشرطة المدنية، و26 من المدنيين الدوليين، مدة عام واحد حتى أكتوبر 2005.[2]

أ- أهداف قوة "AMIS":

من بين الأهداف التي تسعى لتحقيقها قوة "AMIS" ما يلي:

- التأكد من التزام أطراف النزاع كافة باتفاقية "أنجمينا" لوقف إطلاق النار في أفريل 2004 وغيرها من الاتفاقيات.

- حماية المدنيين المهددين في الصراع، وتسوية الصراع سلميا والعمل على تحقيق وحدة السودان واستقراره، وهو الهدف الأساسي لهذه البعثة.

- بناء الثقة والمساهمة في خلق بيئة آمنة في الإقليم، لتأمين مواد الإغاثة وتوزيعها وتوصيلها إلى المتضررين، وتيسير العودة إلى حدود الإقليم.

وقد طلب المجلس من رئيس المفوضية توفير كل الدعم الممكن للبعثة لتحقيق أهدافها وذلك من خلال دعوة رئيس المفوضية بطلب هذا الدعم من خلال الدعوة وبالتعاون مع الأمم المتحدة إلى عقد مؤتمر دولي حول دارفور من 10 إلى 22 مارس 2005 لطلب هذا الدعم من الأمم المتحدة والشركاء الآخرين، وأهمهم الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية.[3]

1 - Voir : Marc Fontrier, Les institutions internationales face à la crise du Darfour, 2003-2007, Outre-terre 2007/3 (n° 20), P40.

2- نادية عبد الفتاح، مجدي صلاح، المرجع السابق، ص71.

3- انظر: مجدي جلال، دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في تعزيز السلم والأمن والاستقرار في إفريقيا، آفاق إفريقية، العدد 20، القاهرة، 2006، ص20.

ب- مراحل بعثة قوة "AMIS":

من أجل تعزيز بعثة "AMIS" وبناء على توصيات مجلس السلم والأمن الإفريقي شكلت المفوضية لجنة من 10 إلى 22 مارس 2005، لتقييم الوضع في دارفور بمشاركة الشركاء الدوليين، أسفرت عن توصيات بدعم بعثة "AMIS" وذلك عبر مرحلتين:

المرحلة الأولى: التي ينتهي عملها بحلول ماي 2005.

المرحلة الثانية: التي يتطلب أن تتوصل فيها بعثة AMIS إلى أقصى فاعلية لها وذلك بالانتشار الكامل للقوات العسكرية وقوات الشرطة والأفراد، كما تتطلب هذه المرحلة توسعة القوات العسكرية إلى أن يصل عدد أفرادها 6171 عسكريا، فضلا عن 1560 من قوات الشرطة.

وفي اجتماع مجلس السلم والأمن الإفريقي رقم 28 المنعقد بتاريخ 28 أفريل 2005، قرر المجلس توسعة قوات AMIS ليبلغ قوامها 6171 عسكريا و1560 من الشرطة المدنية، وذلك طبقا لما جاء في توصية المجلس.[1]

وبعد هذه التوسعة لبعثة AMIS مرت الأوضاع في دارفور بمرحلة هدوء نسبي سيطرت فيها قوات حفظ السلام AMIS على الوضع نسبيا،[2] إلا أن الأوضاع تفاقمت مرة أخرى في الإقليم وتعرضت البعثة للكثير من الاعتداءات، فضلا عن اختطاف اثنين من القوات النيجيرية، وسائقين من العاملين في القطاع الثاني للبعثة، واختطاف 38 فردا من البعثة في القطاع الخامس، وقيام بعض قوات الشرطة السودانية بتبادل إطلاق النار مع بعثة AMIS، فضلا عن الاستيلاء على بعض مواد الإغاثة.

1- نادية عبد الفتاح، مجدي صلاح، المرجع السابق، ص72.

2- سهيلة سعودي، المرجع السابق، ص77.

وقد قام بكل هذه الاعتداءات كل من حركة تحرير السودان وقوات من الحكومة السودانية والجنجويد.[1]

جـــ- إنهاء مهمة قوة "AMIS":

بالرغم من المحاولات التي قام بها الإتحاد الإفريقي على جميع المستويات وبكل أجهزته من المفوضية ومجلس السلم والأمن الإفريقي وقوات AMIS، إلا أنه وبسبب تدهور الأوضاع ومواصلة أطراف النزاع وعدم تسويته، فقد وافق مجلس السلم والأمن الإفريقي من خلال اجتماعه 45 والمنعقد في 12 جانفي 2006 على استبدال القوات الإفريقية في دارفور بقوات دولية من خلال الموافقة على نقل حفظ السلم في الإقليم إلى الأمم المتحدة، على أن يكون ذلك في إطار المشاركة بين الإتحاد الإفريقي والأمم المتحدة مع تمديد مدة عمل قوة AMIS إلى نهاية سبتمبر 2006.[2]

وتم إنهاء مهمة بعثة AMIS في 31 ديسمبر 2007، وتعويضها بالبعثة المختلطة (إتحاد إفريقي- أمم متحدة) في دارفور، والتي تُعرف باسم «**يوناميد**»،[3] وفي هذا الإطار قرر مجلس الأمن الدولي أن يأذن لبعثة الأمم المتحدة والإتحاد الإفريقي بأن تتخذ جميع الإجراءات اللازمة في مناطق انتشار قواتها، وذلك لمدة ابتدائية قدرت بـــ12 شهرا، بقوام يضم بعثة AMIS وتجهيزات الأمم المتحدة، وقد شكلت القوات الإفريقية نسبة كبيرة منها.[4]

وإلى جانب دور مجلس السلم والأمن الإفريقي المباشر داخل إقليم دارفور من خلال المشاركة ضمن البعثة المختلطة بين الإتحاد الإفريقي والأمم المتحدة، فإن المجلس يقوم

1- Peace And Security Council, 41 Meeting On 10 October 2005, Addis Ababa Eth10p1a Communiau, P1.

2- محمد هيبة علي أحطيبة، المرجع السابق، ص ص643، 644.

3- أحمد محمد وهبان، السياسة الأمريكية تجاه مشكلة دارفور بين اعتبارات المصلحة ودعاوى الأخلاقية، سلسلة دراسات معاصرة، مركز دراسات الإسلام والعالم المعاصر، العدد02، الخرطوم، جوان 2011، ص31.

4- Marc Fontrier, Op Cit, P436.

بدور كبير على صعيد تحقيق المصالحة وذلك بأفضل الطرق لمعالجة القضايا ومكافحة الإفلات من العقاب بصورة فعالة.

الفرع الثاني: العمل المشترك مع الأمم المتحدة

استنادا إلى التقرير المقدم من طرف رئيس مفوضية الإتحاد الإفريقي حول الأحداث في دارفور، قرر مجلس السلم والأمن الإفريقي في اجتماعه الـــ46 المنعقد في 10 مارس 2006،[1] ما يلي:

- إنهاء مهمة قوات AMIS في 13 سبتمبر 2006.
- تحويل مهمة AMIS إلى الأمم المتحدة مع العمل المشترك معها من أجل تعزيز السلم والأمن في إفريقيا.

وقد شجع مجلس الأمن الدولي إرسال بعثة الإتحاد الإفريقي إلى دارفور منذ بداية تدخله، فقد جاء القرار الأول رقم 1556 مثمنا لهذا الدور، حيث عبر المجلس عن ترحيبه بالدور القيادي الذي يؤديه الإتحاد خلال مشاركته في معالجة الوضع في دارفور، كما تم تأكيد وجهة نظر مجلس الأمن في قراره رقم 1564، والذي طلب فيه من الأمين العام تقديم المساعدات إلى الإتحاد الإفريقي في مجالات التخطيط وإجراء التقييمات المتعلقة بالبعثة، واستمر مجلس الأمن على هذا الوضع يراقب الإتحاد الإفريقي من خلال مجلسه للسلم والأمن في احتواء أزمة دارفور إقليميا.

ثم بادر مجلس الأمن بإصدار القرار 1976 الصادر بتاريخ 16 ماي 2006، الذي يدعو إلى الشروع في التحضير لإرسال قوات حفظ السلام الدولية إلى دارفور لتحل محل قوات الإتحاد الإفريقي وأمهل هذا القرار الحكومة السودانية أسبوعا واحدا لكي تسمح

1- Voir : CPS. Communiqué psc/min/comm. (XIVI). 46 é session. Addis ababa. Ethiopia. 10/03/2006.

لطلائع القوة الدولية بدخول دارفور والتخطيط لنشر قوات حفظ السلام الدولية في وقت لاحق داخل الإقليم.[1]

وإن كان القرار قد شدد على أهمية التشاور بين الأمانة العامة للأمم المتحدة والحكومة السودانية بشأن نشر القوات الدولية لحفظ السلام في دارفور، كما جاء في ذات القرار ضرورة المواصلة في تقديم الموارد لتعزيز قدرات قوات حفظ السلام الإفريقية إلى أن تبدأ عمليات الأمم المتحدة.

وعقب انتهاء عملية التقييم الفني التي قامت بها الأمم المتحدة، شرعت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا منذ منتصف شهر أوت 2006 في إعداد مشروع قرار لمجلس الأمن يدعو إلى نشر قوات حفظ السلام، كما يحدد موعدا لنشر هته القوات لاسيما وأنه حان الوقت الذي يتعين فيه العمل بما أن الأوضاع تزداد تدهورا أكثر فأكثر.[2]

وشهدت المداولات التي جرت بشأن مشروع القرار الأمريكي البريطاني انقسامات داخل مجلس الأمن، حيث عارضت كل من الصين وروسيا ودول أخرى اعتماد هذا المشروع، وشددوا على ضرورة التريث من اجل الحصول على موافقة الحكومة السودانية لأن الموافقة على القرار دون موافقة حكومة الخرطوم لن يساهم في حل النزاع في دارفور.

وأدت تلك الانقسامات إلى اتجاه مجلس الأمن إلى عقد جلسة مشاورات مغلقة بدلا من الاجتماع الرسمي الذي كان مقررا في بادئ الأمر، ومارس خلاله الوفد الأمريكي ضغوطا شديدة على الدول الأعضاء لاسيما على الصين التي اتهمتها الإدارة الأمريكية

1- للمزيد من التفاصيل، راجع قرارات مجلس الأمن 1956 (2004)، 1564 (2004)، 1679 (2006).

2- احمد إبراهيم محمود، الأبعاد العسكرية لأزمة نشر القوات الدولية في دارفور، مجلة السياسة الدولية، العدد 166 مؤسسة الأهرام، القاهرة، مصر، أكتوبر، 2006، ص191.

بأنها عطلت الاتفاق من أجل التصويت على مشروع القرار، ثم جرى فعلا إصدار القرار في 30 أوت 2006، والذي تم التصويت عليه بأغلبية 12 من الدول الأعضاء مع امتناع كل من الصين وروسيا وقطر.[1]

وقرر مجلس الأمن بموجب هذا القرار أن تمثل ولاية بعثة الأمم المتحدة العاملة في إقليم دارفور والتي قوامها 17300 من الأفراد العسكريين، و3300 من أفراد الشرطة المدنية لدعم تنفيذ اتفاق السلام في دارفور المنعقد في 05 ماي 2006، واتفاق "أنجمينا" لوقف إطلاق النار لأسباب إنسانية في الصراع الدائر في دارفور.[2]

أولا: مهام بعثة الأمم المتحدة في دارفور

- رصد تنفيذ الأطراف للفصل الثالث (وقف إطلاق النار الشامل والترتيبات الأمنية النهائية من اتفاق دارفور للسلام واتفاق أنجمينا) لأسباب إنسانية في الصراع بدارفور والتحقق من تنفيذ الاتفاقات.

- مراقبة ورصد تحركات الجماعات المسلحة، وإعادة نشر القوات في مناطق انتشار بعثة الأمم المتحدة في السودان وفقا للاتفاقيتين.

- التحقيق في انتهاكات الاتفاقيتين، والإبلاغ عن انتهاكات وقف إطلاق النار.

- الحفاظ بوجه خاص على وجود المناطق الواقعة داخل مخيمات المشردين داخليا والمناطق منزوعة السلاح المحيطة بالمخيمات والواقعة داخلها من أجل دعم إعادة بناء الثقة.

1- زهرة بولسراج، المرجع السابق، ص117.

2- ريمة حمزي، المرجع السابق، ص62.

- رصد الأنشطة العابرة للحدود التي تضطلع بها الجماعات المسلحة على طول حدود السودان مع التشاد وجمهورية إفريقيا الوسطى، لاسيما عن طريق عمليات منتظمة للاستطلاع البري والجوي.[1]

وطبقا للفصل السابع من الميثاق يقرر المجلس أن لبعثة الأمم المتحدة استعمال جميع الوسائل اللازمة في مناطق انتشارها، وحسب ما تراه في حدود قدرتها لحماية أفرادها ومنشئاتها، وحماية المدنيين ومنع الجماعات المسلحة من تعطيل تنفيذ اتفاق دارفور للسلام.[2]

ويتضح من هذه الصلاحيات التي منحها القرار 1706 لبعثة الأمم المتحدة التي ستنشر في دارفور أن هذه البعثة ستمثل سلطة انتداب وإدارة كاملة، مع الملاحظة أن لها سلطة تقديرية غير محدودة في استخدام ما تراه مناسبا من أدوات ووسائل في ذلك، وأن هذه الصلاحيات تشمل الشرطة المدنية الأمن.[3]

وعقب القرار 1706 وبعد المشاورات جاء القرار 1769 الذي قدمته بريطانيا وفرنسا ودعمته الولايات المتحدة الأمريكية والذي تبناه مجلس الأمن بالإجماع في 31 جويلية 2007 والقاضي بنشر قوة مشتركة بين الأمم المتحدة والإتحاد الإفريقي بدارفور تحت اسم بعثة الأمم المتحدة والإتحاد الإفريقي قوامها 26 مراقبا عسكريا وضابط اتصال و3772 من أفراد الشرطة، وتضم القوات الجديدة 9000 فرد من الإتحاد الإفريقي.

1- قرار مجلس الأمن رقم 1706، البند ج.

2- مجلس الأمن، تقرير الأمين العام عن نشر العملية المختلطة بين الإتحاد الإفريقي والأمم المتحدة في دارفور 2007.

تاريخ الإطلاع 2016/05/22 www.cihrs.org/2007/515

3- هاني رسلان، أزمة دارفور، الأبعاد والتداعيات، مجلة السياسة الدولية، العدد 166، مؤسسة الأهرام، القاهرة مصر، أكتوبر 2006، ص185.

وتعتبر هذه القوة أكبر قوة لحفظ السلام في العالم وفي تاريخ الأمم المتحدة، قدرت تكلفتها المالية بملياري دولار، وعين على رأس القوة "دولف أدادا" ممثلا خاصا مشتركا بين الإتحاد الإفريقي والأمم المتحدة في دارفور، كما عين "مارتن أغواي" قائدا للقوة، كما تعتبر هذه القوة أول قوة هجينة بين الأمم المتحدة ومنظمة إقليمية.

والملفت للانتباه في القرار 1769 أن الحكومة السودانية قبلته مباشرة عقب صدوره وهو ما يثير الدهشة خاصة وأنها ظلت ترفض نشر قوات دولية في دارفور، والحقيقة أن هذا القبول جاء نتيجة لعدة عوامل أهمها:

- الضغوط الدولية الكبرى.
- استخدام وسائل متعدية ما بين تقديم إغراءات والتهديد بفرض عقوبات على الحكومة السودانية.[1]
- حث أصدقاء السودان لاسيما الصين التي لعبت دورا فاعلا في حمل السودان للموافقة على القرار.

ولتحقيق ذلك أصدر مجلس السلم والأمن الإفريقي خلال مشاركته في الاجتماع 142 المنعقد في 21 جويلية 2008 إلى تشكيل فريق رفيع المستوى للإتحاد الإفريقي بشأن دارفور، من خلال قيام رئيس مفوضية الإتحاد الإفريقي بترشيح عدد من الشخصيات البارزة كأعضاء في هذا الفريق، وقد حضي هذا التشكيل بتأييد خلال الدورة العادية التي عقدت من 01 إلى 03 فيفري 2009.[2]

وقد كلّف هذا الفريق بإجراء دراسة معمقة للوضع في دارفور وتقديم توصيات بشأن أفضل السبل لمعالجة قضايا الإفلات من العقاب وتحقيق المصالحة من الناحية الأخرى.

1- انظر: قرار مجلس الأمن 1769ن الفقرة (17) بند (02).

2- محمد هيبة علي أحطيبة، المرجع السابق، ص644.

وعقد الفريق اجتماعه الافتتاحي في أديس أبابا يوم 18 و 19 مارس 2009 وعقب هذه الجلسة الافتتاحية مشاورات موسعة مع كل الأطراف، أنهى الفريق عمله في أكتوبر 2009، وعرض تقريره في اجتماع المجلس الإفريقي على رئيس مفوضية الاتحاد في 08 أكتوبر 2009.[1]

ثانيا: توصيات بعثة الأمم المتحدة في دارفور

- تقترح اللجنة تصميم خريطة لاتفاقية سياسية شاملة،.

- أن تتفاوض حكومة السودان والحركات المسلحة ويتفقا على هدنة لتعليق العدائيات.

- تشكيل محكمة جنائية تتصدى لأخطر الجرائم، وتتألف من قضاة وفرق دعم قانوني من سودانيين وغير السودانيين والفرقة الأخيرة يرشحها الإتحاد الإفريقي.

- إنشاء لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة من أجل كشف الحقيقة واتخاذ إجراءات المصالحة والعفو متى عد مناسبا.

- شملت توصيات التقرير الحديث عن العدالة الاقتصادية والاجتماعية التي تمنح المتضررين في دارفور تعويضات شاملة، وإعادة وضع خطة شاملة إعادة إعمار دارفور بما يعالج اختلال الموازنة التاريخية في حق الإقليم.[2]

وإلى جانب هذه التوصيات أوصى التقرير أن يراعي الإتحاد الإفريقي والأمم المتحدة الوساطة الدولية حول دارفور، حتى تؤدي إلى إنجاح المفاوضات في إطار زمني محدود، وأن تنشئ مفوضية تنفيذ ومراقبة بصلاحيات واسعة حتى تشرف على تنفيذ اتفاقية سياسية شاملة.

1- تقرير الفريق المشكل من مجلس السلم والأمن الإفريقي بشأن دارفور، على الموقع:
تاريخ الاطلاع 2016/04/22 www.dddc.org/AUDO-Repport-on-Darfur-Arabic.pdf
2- المرجع نفسه.

وبتزايد الأعمال الإجرامية واستمرار القتال بين الحكومة والقوات المتمردة حتى ديسمبر 2010، وطال الهجوم في فيفري 2011 قوات حفظ السلام التابعة لليوناميد وعمال المساعدات، وواصلت البعثة وفريق التنفيذ رفيع المستوى للإتحاد الإفريقي في الحوار مع الحكومة السودانية لتشجيعها على الوفاء بمسؤوليتها.[1]

ونظمت اليوناميد عدد من الدورات التدريبية مع الشرطة الحكومية الاستخبارات العسكرية حول حقوق الإنسان وحماية الطفل، وبوصول البعثة إلى 92% من النشر الكامل للعاملين العسكريين، و77% من أفراد الشرطة، وبذلك تم تمديد ولاية البعثة المختلطة إلى غاية 31 جويلية 2012.[2]

وتم تمديد ولاية الخبرات حتى 31 جويلية 2013، مع توصية الأمين العام للإتحاد الإفريقي، وفي 14 فيفري 2013 جدد مجلس السلم والأمن الإفريقي ولاية فريق الخبراء الذي يراقب حضر الأسلحة وفرض العقوبات ضد من يعرقلون السلام في دارفور إلى غاية فيفري 2014.

وبذلك فإن الهدف الرئيسي للبعثة الإفريقية في إقليم دارفور هو حماية المدنيين في الصراع وتجنب أعمال العنف والتوترات السائدة داخل الإقليم.

المطلب الثاني: تقييم دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في تسوية أزمة دارفور

تعد أزمة دارفور أول قضية تطرح في أروقة مجلس السلم والأمن والإفريقي منذ تأسيسه، ومع ذلك فقد تناولها بكل إرادة من أجل إثبات قدراته على حفظ السلام والأمن في القارة، حيث قاد المفاوضات بين الأطراف المتنازعة عبر عدة محطات بواسطة

1- محمد هيبة علي أحطيبة، المرجع السابق، ص646.

2- الإتحاد الإفريقي، تقرير عن أنشطة مجلس السلم والأمن الإفريقي، الدورة العادية 17، ملابو، غينيا بيساو، من 30 جوان إلى 01 جويلية 2011، على الموقع:

تاريخ الإطلاع: 2016/05/16 www.africa.union.org

مفوضية للسلم والأمن، كما سعى للحصول على الدعم من الشركاء الآخرين من خلال زيارات رئيس مفوضية الإتحاد وتوصل إلى حد إرسال قوات إفريقية إلى دارفور بإجازة وإجماع البرلمان السوداني.

ولأن قوات الإتحاد الإفريقي في دارفور كانت لها دور فعال في إحلال الأمن في مناطق انتشارها بشهادة من الأمين العام للأمم المتحدة "كوفي عنان"، فقد أكدت حكومة السودان إبان مؤتمر قمة الإتحاد الإفريقي لمعالجة أزمة دارفور حتى التوصل إلى سلام شامل ونهائي في الإقليم، إلا أنه من جانب آخر عانت بعثة الإتحاد من صعوبات عديدة كانت سببا لاستمرار المأساة الإنسانية وتدهور الأوضاع الأمنية في دارفور.[1]

وبناء على ذلك قسمنا هذا المطلب إلى ثلاث فروع:

الفرع الأول: تزايد عدد الفصائل المتمردة.

الفرع الثاني: الافتقار إلى الخبرة الكافية لإدارة عمليات التدخل.

الفرع الثالث: الافتقار إلى الدعم المالي واللوجستيكي الكافي.

الفرع الأول: تزايد عدد الفصائل المتمردة

في الوقت الذي كان مجلس السلم والأمن الإفريقي يحاول التوفيق بين الحكومة والحركتين المتمردتين، هما حركة العدل والمساواة وحركة تحرير السودان في بداية أزمة دارفور، حدثت انقسامات حادة داخل هاذين التنظيمين بشكل يعيق التوصل إلى اتفاق للسلام ينهي الأزمة في الإقليم، إضافة إلى ظهور حركات أخرى، حيث أصبح هناك عدد كبير من الحركات المتمردة تتمثل في:

- حركة تحرير السودان برئاسة "مني أركو مناوي" أي مجموعة حسكانية الموقعة مع الحكومة على اتفاق أبوجا.

1- زهرة بولسراج، المرجع السابق، ص121.

- حركة العدل والمساواة، جناح الدكتور "خليل ابراهيم" مؤسس حركة الأم.
- الحركة الوطنية للإصلاح والتنمية المنشقة عن حركة العدل والمساواة.
- جناح الإصلاح بقيادة "ابراهيم الأزرق".[1]

وهناك تنظيما جديدا تشكل بعد اتفاقية "أبوجا"، يضم جناحي تنظيمي التحالف الفدرالي وحركة العدل والمساواة "الأم" ومجموعة صالح جوك ومجموعة ضباط شرق دارفور وكردافان وبعض المجموعات الأخرى، كما أن هناك مجموعات صغيرة منتشرة في الإقليم ومنفصلة أمنيا ومستقلة عن الحركات الأم والتي يمكن استقطابها حكوميا أو بواسطة الحركات المسلحة الأخرى.[2]

الفرع الثاني: الافتقار إلى الخبرة الكافية لإدارة عمليات التدخل

بسبب افتقار الإتحاد الإفريقي للخبرات في مجال إدارة عمليات التدخل في الصراعات الداخلية، كان له دور كبير في فشل القوات الإفريقية في إقليم دارفور في تحقيق مهامها، حيث برزت الكثير من عمليات الفساد والهدر في التعامل مع الموارد المالية المحدودة المخصصة للبعثة، كما عانت هذه القوات من قلة عددها، حيث كان عدد أفرادها يقتصر على 7000 فردا، وهو عدد غير كافي لضمان الأمن وكفالة الترتيبات الأمنية بالنسبة لإقليم دارفور الذي تصل مساحته إلى قرابة مساحة فرنسا بكاملها، إضافة إلى الافتقار إلى كوادر مؤهلة لإدارة عملية التدخل في دارفور، حيث أسندت العديد من المناصب العليا في البعثة إلى شخصيات تفتقر إلى الخبرة اللازمة لإدارة مثل هته العمليات.[3]

1- كيف ترى الخرطوم أزمة دارفور، على الموقع:
تاريخ الإطلاع: 2016/05/16 www.eshrqalawsat.com/details.asp?issueno=10472-article=430442
2- زهرة بولسراج، المرجع السابق، ص121.
3- جمال محمد السيد ضلع، المرجع السابق، ص107.

الفرع الثالث: الافتقار إلى الدعم المالي واللوجستيكي الكافي

لقد تكلفت بعثة الإتحاد الإفريقي في دارفور حوالي 40 مليون دولار شهريا، وكانت المخصصات المالية تتأخر في الوصول في الكثير من الأحيان، لأن الإتحاد الإفريقي كان يعتمد على المساهمات من الدول المانحة لتوفير هذه الأموال، وكانت الدول الغربية تتأخر كثيرا في بعض الأحيان لتوفير هذه الأموال بسبب تحفظها على أداء البعثة في دارفور لاسيما فيما يتعلق بالعجز عن تحسين الأوضاع الإنسانية والأمنية.

وساهم تأخر الدول الغربية في تقديم مساهماتها للبعثة في تعقيد الموقف بصورة متزايدة، من حيث تأخر صرف رواتب أفراد القوة والمخصصات المالية.

وبذلك فأزمة البعثة هي أزمة تمويل بالأساس ترتب عليها الأزمة الخاصة بنقص وسائل الدعم اللوجيستيكي من وسائل اتصال حديثة ومعدات فنية، علاوة على ذلك فقد عانت القوات الإفريقية كثيرا من الظروف المناخية الصعبة التي يشهدها إقليم دارفور.[1]

1- أحمد ابراهيم محمود، المرجع السابق، ص189.

يعد النزاع في دارفور من أخطر النزاعات المسلحة التي عرفتها القارة الإفريقية فلم يقتصر التوتر وحالة عدم الاستقرار في الإقليم بل أمتد إلى خارجه، وهذا من خلال توسيع دائرة الأطراف المتصارعة والمشاركة فيه والداعمة له، فقد شهدت أزمة دارفور العديد من الجهود الرامية لتسويته، ومن بين هذه الجهود ما قام به مجلس السلم والأمن الإفريقي، فقد كان دوره من خلال حث الأطراف على المفاوضات ورعايته للاتفاقيات الموقعة بين أطراف النزاع وإرسال بعثاته إلى بؤرة النزاع، ورغم ما حققه مجلس السلم والأمن الإفريقي في دارفور، إلا أنه عانى من صعوبات عديدة كانت سببا في استمرار المأساة الإنسانية وتدهور الأوضاع الأمنية في دارفور والافتقار للدعم المالي واللوجيستيكي للأزمة.

الخاتمة

شكل مجلس السلم و الأمن الإفريقي الإطار الجديد لتحقيق السلام والاستقرار في إفريقيا، وهذا بوصفه الجهاز المخول لاتخاذ القرار في منع وتسوية النزاعات، كما اعتبر نظاما للأمن الجماعي و الإنذار السريع بما مكنه من استجابة سريعة وفعالة في حالات وجود النزاعات في إفريقيا.

فمن خلال نشاطاته قام مجلس السلم والأمن الإفريقي بعدة اجتماعات سنوية للتنسيق مع مجلس السلم والأمن الدوليين و صاغ علاقاته مع الإتحاد الإفريقي والمنظمات الإقليمية، وقد حقق المجلس الإفريقي مع هذه المنظمات عدة إنجازات وقام بعدد من التدخلات في مختلف الدول التي كانت محل نزاع.

ففي دارفور عرف مجلس السلم والأمن الإفريقي استجابة سريعة، فقدم مبادرات لإنشاء كل من فريق لرصد ووقف إطلاق النار، وباعتباره المؤسسة الدولية الوحيدة التي قامت بعمل استباقي لإنهاء الصراع في دارفور.

وقد وسع المجلس ولاية البعثة مرات عديدة لحماية المدنين في حدود الموارد والقدرات المتاحة، و باعتبارها أزمة شديدة التعقيد فهي تتطلب إمكانيات ووسائل غير موفرة للمجلس إضافة إلى الهجمات العنيفة التي تعرضت لها البعثة على أيدي الجماعات المتمردة، فهذه العوامل أدت إلى إضعاف دور المجلس في إنهاء الصراع في الإقليم.

وعلى الرغم من المجهودات التي بدلها المجلس في حل أزمة دارفور فإنه لم ينجح لحد اليوم في تسوية هذه الأزمة .

وقد توصلنا من خلال دراستنا إلى مجموعة من النتائج نرصدها فيما يلي:

- غياب الإرادة السياسية لدى الدول الأعضاء في مجلس السلم والأمن الإفريقي لتحقيق الأهداف المسطرة في برنامج المجلس المتمثل أساسا في إحلال السلم والأمن في

المنطقة، بالإضافة إلى إقرار مجموعة من القرارات و الاتفاقيات، إلا أنها لم تطبق على أرض الواقع بسبب عدم استكمال المصادقة على تلك القرارات من قبل الدول الأعضاء.

- تشكل مسألة التمويل أحد أبرز الصعوبات التي واجهت مجلس السلم والأمن الإفريقي بالإضافة إلى دعم المنظمات والدول الخارجية، أدى إلى فقدانه لاستقلاليته في تسوية النزاعات.

- ضعف قدرات الإنذار المبكر ووسائل الدبلوماسية الوقائية المعتمدة وضعف الاندماج المؤسساتي والسياسي بينها.

- افتقار مجلس السلم والأمن الإفريقي للإمكانيات، إضافة إلى نقص الخبرة في مجال إدارة النزاعات الداخلية على الرغم من رغبته في حل النزاع في إقليم دارفور.

- عدم استكمال مجلس السلم والأمن الإفريقي لمهامه المنصوص عليها في برتوكول إنشائه، إذ تعتبر أزمة دارفور أول تجربة له في عملية تسوية النزاعات، فهو يحتاج إلى تعزيز قدراته وإمكانياته الموجودة عن طريق استكمال آلياته.

- ترجع أهمية دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في معالجة أزمة دارفور إلى أنه أول صراع يقوم المجلس بتكوين قوة حفظ سلام تضم عسكريين بعيدا عن الاكتفاء بدبلوماسية الحوار في تسوية النزاعات.

- يعد دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في أزمة دارفور مكملا وليس رئيسيا.

والملاحظ أن المجلس بدأ إفريقيا إلا أنه انتهى دوليا، عندما أثبت أن المعالجة الإفريقية المنفردة بها قصور في السيطرة على الأزمة، إلا أنه لا مناص من الجهود الدولية، وذلك بسبب عدم استجابة الأطراف المتنازعة للتسوية المطروحة من قبل الإتحاد من جهة وبسبب الهجمات المتزايدة من جانب متمردي الإقليم على بعثة الإتحاد الإفريقي وبسبب قلة الموارد المادية واللوجيستية اللازمة لتوسيع نطاق عمل القوات من جهة أخرى.

ومن خلال هذه النتائج نقترح مجموعة من التوصيات من بينها:

- لابد من العمل الجماعي والإفريقي لبناء موقف إفريقي موحد للارتقاء بالقارة ومساعدتها على احتلال مكانة دولية والتصدي لمحاولة تهميشها.

- ضرورة توفر الإرادة لدى الدول الإفريقية لإنجاح دور المجلس والقبول بدوره في تسوية النزاعات في القارة.

- من أجل معالجة النزاعات والعنف في القارة الإفريقية لابد من توظيف موارد القارة وخبرة صناع القرار في المنطقة من أجل منع النزاعات وصنع وحفظ السلام وإعادة الإعمار في فترة ما بعد النزاع .

- ضرورة تعزيز قدرات وإمكانيات مجلس السلم والأمن الإفريقي باستكمال آلياته المنصوص عليها في البرتوكول الخاص بإنشائه.

- الثقة في الآليات الإفريقية المنوط بها تسوية النزاعات أكثر من الجهات الدولية الأخرى، مما يصد التدخلات الخارجية في الشؤون الداخلية للدول الإفريقية.

- التعاون بين حكومة السودان وجميع الأطراف المعنية مع مجلس السلم والأمن الإفريقي في جميع الجوانب.

- تطوير نظام الإنذار المبكر والدبلوماسية الوقائية من أجل تمكينهم من الاستجابة والتدخل السريعين أثناء النزاعات.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

أ- الكتب:

1. ابراهيم الدسوقي، الاستخلاف بين المنظمات، دراسة تطبيقية على استخلاف الإتحاد الإفريقي لمنظمة الوحدة الإفريقية على ضوء التنظيم الدولي، دون طبعة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005.
2. ابراهيم نصر الدين، نحو مجلس فاعل للسلم والأمن الإفريقي، الطبعة الأولى، تحرير البشير على الكوت، الإتحاد الإفريقي ، طرابلس، 2005.
3. إجلال رأفت وآخرون، دارفور أبعادها السياسية والثقافية، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، لبنان، 2006.
4. ألفريد نهيما، قضايا السلم المنشود في لإفريقيا (التحولات والديمقراطية والسياسات العامة)، الطبعة الأولى، مركز البحوث العربية والإفريقية ، القاهرة، 2005.
5. أمين المشاقية وميرغني أبكر الطيب، دارفور الواقع الجيوسياسي الصراع والمستقبل الطبعة الأولى، دار الحاصد للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن، 2012.
6. بدر حسن شافعي، تسوية الصراعات في إفريقيا (نموذج اللإيكواس)، دون طبعة، دار النشر للجامعات، القاهرة، مصر، 2009.
7. بطرس بطرس غالي، منظمة الوحدة الإفريقية، دون طبعة، مكتبة الأنجلو-مصرية القاهرة، 1964.
8. رجب عبد الحميد، منظمات دولية بين النظرية والتطبيق، دون طبعة، مطابع طبجي التجارية، مصر، 2002.
9. روكي ويليامز، إصلاح الدفاع الوطني والإتحاد الإفريقي، دون طبعة، الكتاب السنوي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2004.

10. زاكي البحيري، مشكلة دارفور (أصول الأزمة) وتداعيات المحكمة الجنائية الدولية، دون طبعة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2008.
11. شارون ميهارتا، مهمات حفظ السلام المتعدد الأطراف، الكتاب السنوي، التسلح ونزع السلاح والأمن، دون طبعة، مطبعة مودلي، بيروت، لبنان، 2003.
12. عادل عبد الرزاق: إفريقيا في إطار منظمة الوحدة الإفريقية والإتحاد الإفريقي (رؤيا مستقبلية)، دون طبعة، المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2007.
13. عبد الرزاق رزيق المخادمي، التعاون العربي الإفريقي (ضرورة حيوية لمواجهة العولمة)، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2007.
14. عبد القادر رزيق المخادمي، النزاعات في القارة الإفريقية (انكسار دائم أم انحسار مؤقت، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005.
15. عبدة مختار، دارفور من أزمة دولية إلى صراع القوي العظمي، الطبعة الأولي دار العربية للعلوم ناشرون، بيروت 2009.
16. مانع جمال عبد الناصر، التنظيم الدولي (النظرية العامة والمنضمات العالمية والإقليمية والمتخصصة)، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، عنابة، الجزائر 2008.
17. محمد احمد عبد الغفار، فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية، الكتاب الأول الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام، الطبعة الأولى، دار هومة، الجزائر، 2003.
18. محمد الحسيني مصيلحي، منظمة الوحدة الإفريقية من الناحيتين النظرية والتطبيقية دون طبعة، دار النهضة العربية ، القاهرة، 1976.
19. محمد عوض الهزيمة، قضايا دولية تركة قرن مضى وحمولة قرن آتي، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
20. موسى ابراهيم، قضايا عربية ودولية معاصرة، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني بيروت، 2010.

21. نادية عبد الفتاح، مجدي صلاح، مجلس السلم والأمن التابع للإتحاد الإفريقي، تقديم محمود أبو العينين (محررا) التقرير الاستراتيجي الأفريقي 2004 - 2005، الطبعة الثالثة، مركز البحوث الأفريقية، القاهرة، 2005.

ب- المجلات والمقالات:

1. إبراهيم أحمد نصر الدين، التعاون العربي الإفريقي من أجل التنمية في إفريقيا مجلة استراتيجية التنمية الإفريقية في ظل الليبرالية الجديدة، آفاق الشراكة الجديدة من اجل التنمية في إفريقيا NEPAD، مركز دراسات وبحوث الدول النامية.
2. إبراهيم درويش البلاني، الأبعاد الجغرافية السياسية للصراع البيني في دارفور مجلة ديالي، العدد 65، جامعة كرميان، كلية التربية، قسم الجغرافيا، 2015.
3. احمد إبراهيم محمود، الأبعاد العسكرية لأزمة نشر القوات الدولية في دارفور مجلة السياسة الدولية، العدد 166، مؤسسة الأهرام، القاهرة، مصر، أكتوبر 2006.
4. أحمد محمد وهبان، السياسة الأمريكية تجاه مشكلة دارفور بين اعتبارات المصلحة ودعاوى الأخلاقية، سلسلة دراسات معاصرة، مركز دراسات الإسلام والعالم المعاصر، العدد02، الخرطوم، جوان 2011.
5. أياد عابد والي البديري، مشكلة دارفور أسبابها ونتائجها، دراسة في الجغرافية السياسية، العدد 01، كلية الأدب، جامعة القادسية، 2008.
6. جمال محمد السيد ضلع، تسوية أزمة دارفور في إطار الإتحاد الإفريقي، مجلة العلوم القانونية، العدد 11، كلية الحقوق، جامعة عنابة، الجزائر، جوان 2007.
7. خليل العناني، الصومال بين رحى الحرب الأهلية والحرب على الإرهاب، مجلة السياسة الدولية، العدد148 المجلد 37، مصر، أفريل 2002.
8. زهرة بولسراج، تدخل إنساني لمجلس السلم والأمن الإفريقي في أزمة دارفور مجلة الفكر، العدد 08، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

9. صداع حباسنة ومخلد مبيضين، أزمة دارفور والمواقف الدولية المتباينة إزاءها دراسة مقارنة، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، العدد 01، 2009.
10. الصومال بين رحى الحرب الأهلية والحرب على الإرهاب، مجلة السياسة الدولية العدد148، مصر، أفريل 2002.
11. مانع جمال عبد الناصر، الإتحاد الإفريقي كمنظمة إقليمية في إطار الأمم المتحدة مجلة العلوم القانونية، كلية العلوم القانونية والإدارية، جامعة باجي مختار، عنابة العدد 11، جوان 2007.
12. مجدي جلال، دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في تعزيز السلم والأمن والاستقرار في إفريقيا، آفاق إفريقية، العدد 20، القاهرة، 2006.
13. محمد هيبة على أحطيبة، دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في حل النزاعات وتسويتها في إفريقيا، مجلة جامعة دمشق، للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 03 2011.
14. محمود أبو العينين، مجلس السلام والأمن التابع للإتحاد الإفريقي ودوره في الوقاية من النزاعات والصراعات الإفريقية، مجلة العلوم القانونية، الإتحاد الإفريقي واقع وأفاق، العدد 11، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2007.
15. معزيز عبد السلام، التحديات الراهنة للإتحاد الإفريقي في مجال السلم والأمن الإفريقيين، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، العدد 02، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمن ميرة، بجاية، 2011.
16. منير زهران، الأمم المتحدة وبناء السلام، عرض نقدي، مجلة السياسة الدولية العدد 161، جويلية 2005.
17. ناجي عبد النور، الإتحاد الإفريقي وتحقيق الحكم الراشد مبادرة النيباد، مجلة العلوم القانونية والإدارية، العدد 11، جامعة باجي مختار عنابة، جوان 2007.

18. هاني رسلان، أزمة دارفور، الأبعاد والتداعيات، مجلة السياسة الدولية، العدد 166، مؤسسة الأهرام، القاهرة، مصر، أكتوبر 2006.

جـــ- الرسائل والأطروحات:

1. بوعزير حنان، أزمة دارفور والقانون الدولي الإنساني، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، معهد الإخوة منتوري، قسنطينة، 2012.

2. جولي فؤاد هركل، التدخل الخارجي في تأزم مشكلة دارفور، بحث لنيل درجة ديبلوم في الشؤون الدولية والدبلوماسية، الأكاديمية السورية الدولية، 2010.

3. ريمة حمزي دور الصليب الأحمر والهلال الأحمر الدوليين في نزاع دارفور، مذكرة لنيل شهادة الماجستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 03،2011.

4. سغاويل شوقي، الإتحاد الإفريقي بديل لمنظمة الوحدة الإفريقية تطورات وأهداف مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، جامعة منتوري، قسنطينة 2013.

5. سهيلة سعودي، دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في تسوية النزاعات في إفريقيا 2004-2014، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الجزائر03، 2014.

6. العارية بولرباح، دور الأمم المتحدة في النزاع المسلح بدارفور، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي، كلية الحقوق والعلوم الإدارية، جامعة الجزائر01، 2007.

7. العايب سليم، الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الإتحاد الإفريقي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر، باتنة 2011.
8. مستاك يحيى محمد أمين، قضية دارفور وأبعادها الإقليمية والدولية (دراسة من 2003 إلى 2015)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2013.
9. هاشمي حسن، دور الإتحاد الإفريقي في تحقيق الأمن في لإفريقيا، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق، جامعة باجي مختار، عنابة، 2006.

د- المواثيق والقرارات الدولية:

1- المواثيق:

1. القانون التأسيسي للإتحاد الإفريقي المعتمد في "لومي" بالطوغو في 11 جويلية 2000 صادقت عليه الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 01-129 الصادر في 12 ماي 2001.
2. برتوكول إنشاء مجلس السلم والأمن الإفريقي التابع للإتحاد الإفريقي، المعتمد بدوربان في 09 جويلية 2002، صادقت عليه الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 03-48 الصادر في 29 جانفي 2003.

2- القرارات الدولية:

1. قرار مجلس الأمن رقم 1556: المتضمن إدانة جميع أعمال العنف وانتهاكات حقوق الانسان خاصة جونجويد، الصادر في 30 جويلية 2004.
2. قرار مجلس الأمن رقم 1564: المتضمن الطلب من السودان نزع سلاح الميليشيات في دارفور، الصادر في 18 سبتمبر 2004.

3. قرار مجلس الأمن رقم 1679: المتضمن النظر في اتخاذ تدابير فعالة من قبيل حضر السفر وتجميد الأصول ضد أي فرد أو جماعة تخالف أو تحاول عرقلة تنفيذ اتفاق السلام في دارفور، الصادر في 16 ماي 2006.
4. قرار مجلس الأمن رقم 1706: المتضمن نشر قوات دولية في إقليم دارفور، الصادر في 31 أوت 2006.
5. قرار مجلس الأمن رقم 1769: المتضمن قوات دولية في دارفور، الصادر في 31 جويلية 2007.

ثانيـــا: المراجع باللغة الأجنبية

1- المراجع باللغة الفرنسية

1- ouvrage

1. Elodie Riche, Darfur Qu'elle Gestion Des Crises Africaines Annuaire Français Des Relations International, France, 2000.

2- Rapport

1. Commission Européenne, Garantir La Paix Et La Stabilité En Afrique, Juillet 2004.
2. CPS. Communiqué psc/min/comm. (XIVI). 46 é session. Addis ababa. Ethiopia. 10/03/2006.

3- Article

1. Marc Fontrier, Les institutions internationales face à la crise du Darfour, 2003-2007, Outre-terre, 2007/3 (n° 20).

ب- المراجع باللغة الانجليزية

1- ouvrage

1. John Brochè, Darfur – dimensions and Dihemmas of a complex situation, département of peace and conflit Research, Uppsala University, Sweden.

2- Rapport

1. Peace And Security Council, 41 Meeting On 10 October 2005 Addis Ababa Eth10p1a Communiau.

3- Article

1. Institute For Security Studies (155), « Non- Paper On The Operationa Of The Continental Erly 11 – War Ning System (CEWS), (Pretoria Novemer 2004)

ثالثـــا: المواقع الإلكترونية

1. الأبعاد القانونية والدولية لأزمة دارفور، مجلة الدفاع الوطني.

www.Lebarry.gov.LD/ar/news/?16367

2. الإتحاد الإفريقي، تقرير عن أنشطة مجلس السلم والأمن الإفريقي، الدورة العادية 17، ملابو، غينيا بيساو، من 30 جوان إلى 01 جويلية 2011.

www.africa.union.org

3. بينجامين نيكلز، دور الجزائر في الأمن الإفريقي.

www.carnegieendowment.org/sada/?fa=55240&lang=ar

4. تقرير الفريق المشكل من مجلس السلم والأمن الإفريقي بشأن دارفور.

www.dddc.org/AUDO-Repport-on-Darfur-Arabic.pdf

5. تقرير أنشطة مجلس السلم، القرار الصادر عن الدورة الثالثة عشر لمؤتمر الإتحاد الإفريقي بشأن مجلس السلم والأمن وصنع السلم والأمن في إفريقيا.

www.peaceau.org/uploads/assembly-au-6-xiii-a.pdf

6. تقرير لجنة التحقيق في دارفور بموجب القرار 1564 الصادر عن مجلس الأمن.

www.sudanile.com/index.php?&view=article&id=381

7.حمدي عبد الرحمان حسن، التدخل الدولي في السودان وأثره عربيا وإفريقيا، القاهرة، مصر.

www.soudanjem.com.

8. دارفور صداع سوداني بين خط الصدع الإثني وخط الصداع الجيوستراتيجي، مجلة الدفاع الوطني.

www.Lebery.gov.LD/ar/neus/?16367

9. كيف ترى الخرطوم أزمة دارفور.

www.eshrqalawsat.com/details.asp?issueno=10472-article=430442

10. مؤتمر الإتحاد الإفريقي، الدورة العادية الخامسة عشر، تقرير المفوضية عن تنفيذ عام السلم والأمن في إفريقيا 25-27 جويلية 2010، كمبالا، أوغندا.

www.peaceau.org/uploads/assembly-au-7-xv-a.pdf

11. مجلس الأمن، تقرير الأمين العام عن نشر العملية المختلطة بين الإتحاد الإفريقي والأمم المتحدة في دارفور 2007. www.cihrs.org/2007/515

12. مشكلة دارفور وتداعياتها المحلية والإقليمية والعالمية.

www.maqatel.com

13. مشكلة دارفور وتداعياتها المحلية والإقليمية والعالمية.

www.maqatel.com

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
مقدمـــة	6-1
الفصل الأول: ماهية مجلس السلم و الأمن الإفريقي	
مقدمة الفصل	07
المبحث الأول: مفهوم مجلس السلم و الأمن الإفريقي	08
المطلب الأول: التعريف بمجلس السلم والأمن الإفريقي	08
الفرع الأول: تعريف مجلس السلم و الأمن الإفريقي	08
الفرع الثاني: نشأة و تطور مجلس السلم و الأمن الإفريقي	09
المطلب الثاني: أهداف ومبادئ مجلس السلم والأمن الإفريقي	11
الفرع الأول: أهداف مجلس السلم والأمن الإفريقي	11
الفرع الثاني: مبادئ مجلس السلم والأمن الإفريقي	14
المطلب الثالث: التنظيم القانوني لمجلس السلم و الأمن الإفريقي	18
الفرع الأول: مهام مجلس السلم و الأمن الإفريقي	18
الفرع الثاني: تشكيلة مجلس السلم والأمن الإفريقي	12
أولا: عضوية مجلس السلم والأمن الإفريقي	14
ثانيا: آليات مجلس السلم والأمن الإفريقي	15
المبحث الثاني: علاقة مجلس السلم والأمن الإفريقي مع المنظمات الإقليمية والدولية	37
المطلب الأول: علاقة مجلس السلم والأمن الإفريقي مع جامعة الدول العربية والبرلمان الإفريقي	37
الفرع الأول:علاقة مجلس السلم والأمن الإفريقي مع جامعة الدول العربية	38
الفرع الثاني: علاقة مجلس السلم والأمن الإفريقي مع البرلمان الإفريقي	41
المطلب الثاني: علاقة مجلس السلم والأمن الإفريقي مع منظمة الأمم المتحدة والإتحاد الأوروبي	46
الفرع الأول: علاقة مجلس السلم والأمن الإفريقي مع منظمة الأمم المتحدة	47

الفرع الثاني: علاقة مجلس السلم والأمن الإفريقي مع الإتحاد الأوروبي	51
خلاصـــة الفصل	60
الفصـــل الثاني: دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في تسوية أزمة دارفور	
مقدمـــة الفصل	62
المبحث الأول : وقائع أزمة دارفور	64
المطلب الأول : أسباب النزاع في دارفور	64
الفرع الأول : الأسباب الداخلية لأزمة دارفور	65
أولا : الأسباب الجغرافية والبشرية	65
ثانيا: الأسباب الاقتصادية والسياسية	67
الفرع الثاني: الأسباب الخارجية لأزمة دارفور	69
أولا: الدول الغربية	70
ثانيا: دور الجوار	74
المطلب الثاني: أطراف وطبيعة النزاع المسلح بدارفور	78
الفرع الأول: أطراف النزاع المسلح بدارفور	78
أولا: الحكومة السودانية	79
ثانيـــا: حركات المعارضة	82
الفرع الثاني: طبيعة النزاع المسلح بدارفور والأحكام المطبقة عليه	84
أولا: طبيعة النزاع المسلح بدارفور	84
ثانيا: الأحكام المطبقة على النزاع المسلح بدارفور	85
المبحث الثاني: دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في تسوية أزمة دارفور	87
المطلب الأول: تدخل مجلس السلم والأمن الإفريقي في أزمة دارفور	88
الفرع الأول: التدابير المتخذة من المجلس لتسوية أزمة دارفور	89
أولا: رعاية المفاوضات	89
ثانيا: إرسال بعثة إفريقية إلى دارفور	94

الفرع الثاني: العمل المشترك مع الأمم المتحدة	98
أولا: مهام بعثة الأمم المتحدة في دارفور	100
ثانيا: توصيات بعثة الأمم المتحدة في دارفور	103
المطلب الثاني: تقييم دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في تسوية أزمة دارفور	104
الفرع الأول: تزايد عدد الفصائل المتمردة	105
الفرع الثاني: الافتقار إلى الخبرة الكافية لإدارة عمليات التدخل	106
الفرع الثالث: الافتقار إلى الدعم المالي واللوجستيكي الكافي	107
خلاصـــة الفصل	108
الخاتمـــة	110
قائمة المراجع	114

الملخص:

لقد لعب مجلس السلم والأمن الإفريقي دورا بارزا في تسوية النزاعات في إفريقيا باعتباره آلية الإتحاد الإفريقي في اتخاذ القرار بشكل دائم لمنع وإدارة وتسوية النزاعات، كما يشكل نظاما للأمن الجماعي والإنذار السريع بما يمكن استجابة السريعة والفعالة في حالات وجود النزاعات والأزمات في إفريقيا.

ومن بين الأزمات التي تدخل فيها مجلس السلم والأمن الإفريقي أزمة دارفور باعتبارها أول أزمة تطرح أمام المجلس، والتي تعد من بين الأزمات الأشد تعقيدا، إذ امتدت إلى خارج الإقليم وأصبحت مصدر تهديد للدول الأخرى غير أنه رغم الجهود التي بدلها المجلس لتسوية هذه الأزمة إلا أن نجاحه كان نسبيا.

Résumé

Le Conseil de paix et de sécurité a joué un rôle important dans la résolution de conflits en Afrique au tant qu'organe de l'Union africaine est chargé de faire exécuter les décisions de l'Union en permanence, il gère et règle les conflits, il constitue aussi un système de sécurité collective et une alerte rapide qui répond efficacement aux crises en Afrique.

Parmi les crises que le Conseil de paix et de sécurité intervient, celle du Darfour, comme elle est la première crise posée devant le Conseil est l'une des crises les plus compliquées, car elle s'étendait à l'extérieur de la région et devenait une menace pour les pays voisines, cependant, malgré les efforts du Conseil, la résolution du conflit a été relativement réussie.